الاثنين 25 تشرين الثاني 2019
العدد 3916 السنة الرابعة عشرة
lundi 25 Novembre 2019 n°3916 14ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

«دعوة مجهولة» تقطع الطرقات وتنذر بالمزيد من الفوضى

الحريري معرقلاً: أنا أو لا أحد [2]

المفاوضات السعودية اليمنية هدنة مؤقتة أم وقف للحرب؟

[16 ـ 17]

تطوّرت، في الأسابيع الماضية، المفاوضات بين صنعاء والرياض حد تبادل الزيارات السرية لقنوات اتصال مباشرة. الآن ثمة عقبات لا تزال تؤخّر التوصل إلى اتفاق (أ ف ب)

قضية
أنا مقاوم، أنا مزارع
«فلبأت الحصار»
8

10
الكرة اللبنانية
لا إلغاء للدوري اللبناني

17
تقرير
بنس في العراق
تحريض على إيران... من بعد

18
قضية
الأغوار
«وادي الأحلام» الإسرائيلي!

20
تقرير

بومبيو خارج الإدارة
«قصة نجاح» لم تُكتب

ملف

«دعوة مجهولة» تقطع الطرقات وتنذر بالمزيد من الفوضى

الحريري معرقلاً: أنا أو لا أحد

يبدو أن أهل السلطة لا يسمعون صرخة اللبنانيين في الساحات، وفي منازلهم، وداخل أماكن عملهم التي تتقلّص يوماً بعد آخر، وداخل المصارف والمحال التجارية. أحد لا يكترث للانهيار الاقتصادي الواقع وإعلان افلاس المزيد من المؤسسات والشركات. فالمفاوضات الحكومية شبه متوقفة بين القوى السياسية، بين التيار الوطني الحر وحزب الله وحركة أمل من جهة وتيار المستقبل من جهة أخرى. عاد رئيس الحكومة المستقيل سعد الحريري الى تعطيل أي مبادرة لا تضعه في موقع السلطة مجدداً، وبشروط يستحيل قبول أي طرف سياسي بها سوى أنها تخدم مبتغاه: «أنا أو لا أحد». ومن ابرز هذه الشروط طلبه صلاحيات تشريعية استثنائية للحكومة حتى تقوم وحدها بدور المجلس النيابي والوزاري في أن، على أن تكون أولى مهماتها وضع قانون انتخابي جديد يمهد لانتخابات نيابية مبكرة. أما التمثيل الوزاري للأحزاب السياسية في الحكومة الاستثنائية، فيخضع لشرط الحريري بتسمية وجوه غير مستفزة، في مقابل تسميته للوزراء التكنوقراط بنفسه.

تضييع الحريري الوقت في ظل الأزمة التي تعيشها البلاد ساهم في حرق المزيد من الأسماء المطروحة لرئاسة الحكومة كسمير الجسر وبهيج طبارة. يحصل ذلك على وقع اعلان مجهول يدعو الى العصيان المدني اليوم عبر قطع الطرقات، من دون أن تتبناه أي من المجموعات المدنية الناشطة في وسط بيروت. اللافت ان قطع الطرقات بدأ مساء من البقاع الغربي حيث نفوذ تيار المستقبل من خلال وضع بلوكات اسمنتية على طريق جب جنين - كامد اللوز، وامتد ليشمل مستديرة كسارة زحلة، غزة، المرج، تعلبايا، سعدنايل، جديتا وقب الياس. سبق ذلك اضرام النيران بمستوعبات حديدية على تقاطع المدينة الرياضية بالتزامن مع قطع الطريق على برج الغزال وانطلاق مسيرة للسيارات من مزرعة يشوع في المتن الشمالي مروراً بعدد من المناطق المحاذية وصولاً الى انطلياس، حيث تم قطع الاوتوستراد بالاتجاهين. تلاه قطع

> على الحريري أن يختار: إما أن يمنع قطع الطرف، او يطلب من الجيش حماية من يقطعون الطرف

طريق جل الديب بالاتجاهين أيضا. كذلك نشر ناشطون في حراك صيدا اعلانا عن اضراب عام منذ ساعات الفجر في المدينة يتخلله قطع للطرقات، فيما قُطعت طريق بيروت - الجنوب في الناعمة وخلدة ليل أمس. قطع الطريق في منطقة الرينغ في بيروت تحوّل إلى شرارة لمشكلة أمنية خطيرة. فقد تبعه خلاف بين المتظاهرين وشابين مزا في المنطقة على دراجة نارية. لكن الخلاف الذي وصفه متظاهرون بـ«العابر»، لم يبقَ كذلك. اتت مجموعة من الشبان، قيل إنها من الخندق الغميق، لتعتدي على الذين اختلفوا مع راكبَي الدراجة. وقع تلاسن ثم تضارب ثم شتائم. بعد ذلك، احتشد عشرات الشبان من منطقة الخندق الغميق، وهاجموا المتظاهرين في الرينغ، بذريعة أن أحدهم شتم الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله. سرعان ما انقسمت الجموع إلى معسكرين. القوى الأمنية كانت تتصرّف كمن «يلهو». فلا هي منعت قطع الطرق، ولا هي حالت دون وقوع الخلاف مع بداية قطع الطريق، ولا هي منعت تفاقمه. وهذا الاداء من قبل الجيش وقوى الامن الداخلي يُنذر بالمزيد من الفوضى، في حال لم تتخذ قراراً واضحاً، تتحمّل مسؤوليته حكومة تصريف الأعمال بشخص رئيسها الذي قرر، على ما يبدو، التفاوض بقطع الطرقات. على الحريري أن يختار: إما أن يمنع قطع الطرق، أو يطلب من الجيش والقوى الامنية حماية من يقطعون الطرق. البقاء بلا هذه ولا تلك يعني فتح الباب للفوضى الأمنية المتنقلة.

ما جرى امس، سياسياً وامنياً، سبق وصول الموفد البريطاني ريشارد مور اليوم الى بيروت في جولة استطلاعية مشابهة لجولة الموفد الفرنسي الأسبوع الماضي. ومور هو الرجل الثاني في الخارجية البريطانية وأحد أهم المفاوضين في معسكرين. القوى الأمنية كانت ملف النووي الايراني. على جدول أعمال الموفد زيارة لكل من الرؤساء الثلاثة ليغادر بعدها. الا أن أهم ما يحمله، وفقا لمصادر دبلوماسية غربية، يرتكز حول ثلاث نقاط:

1- عدم اعتراض الرباعية الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وايطاليا والمانيا) على عدم عودة الحريري الى رئاسة الحكومة شرط ألا يستفز اسم رئيس الحكومة المقبل الساحة السنية في لبنان

2- لا وجود لأي ربط ما بين مسار «سيدر» والحريري

3- لا فيتو على مشاركة حزب الله في الحكومة

وتشير المصادر الدبلوماسية إلى أن الاوروبيين راغبون في ايجاد مخرج سريع للأزمة الحكومية نتيجة القلق من الوضع الاقتصادي وعطفا على تقارير تصل من قبل دبلوماسيين اوروبيين في بيروت بشأن المخاوف المتزايدة من انهيار الوضع المالي كليا. فضلا عن أن البريطانيين يستغلون هذه الأزمة لاعادة تفعيل العلاقات مع دول المشرق العربي، معوّلين على قدرتهم السنية في لبنان

(مروان طحطح)

طرد يعقوبيان من رياض الصلح

طرد المتظاهرون في ساحة رياض الصلح النائبة بولا يعقوبيان خلال محاولتها التجوّل برفقة شابين، بعد ظهر أمس، حيث قابلتها إحدى المتظاهرات بالهتاف: «برّا برّا برّا» لتكرّ سبحة الهتافات: «يا بولا طيري طيري إنت وسعد الحريري». إلا أن يعقوبيان نفت الخبر عبر بيان أشارت فيه الى «أن الأخبار المدسوسة التي يجري تداولها عن طلب المتظاهرين مغادرتها ساحتَي الشهداء ورياض الصلح، اللتين قصدتهما اليوم، عارية من الصحة تماماً». ولفتت الى لقائها «على مدى أكثر من ساعة بالناس ولاقت ترحيباً وحرارة كبيرة ممّن التقتهم والتقطوا معها عدداً من الصور». وأوضحت يعقوبيان أنها تقصد الساحتين بشكل مفاجئ «لتفادي التحضير المسبق والتعرض لها من قبل أزلام وشبّيحة السلطة». بيان يعقوبيان أثار غضب المتظاهرين، وخصوصاً بعد وصفها لهم بأزلام وشبيحة السلطة، «فيما هي التي بنت أمجادها وثروتها على حساب هذه السلطة وكل السلطات السابقة وأزلامها». كلام بولا «وكذبها» لا يفاجئ المتظاهرة عليا رزق التي كانت أول من طالب النائبة يعقوبيان بالمغادرة، فكانت ردة فعل الأخيرة: «فالّة فالّة فالّة». وفعلاً، غادرت بعد دقائق معدودة كما تقول رزق. ولفتت رزق في اتصال مع «الأخبار» إلى أن «من يكذب في مقابلة من نوع اختطاف الحريري في الرياض يسهل عليه أن يكذب بأي شيء آخر»، مؤكدة أن «تحركنا ضدها وضد كل واحد فاسد قبل دخوله البرلمان وخلال ولايته النيابية. أتأسف أن تكذب حضرة النائبة لتبرر سقطتها عدم ترحيبنا بأمثالها في ساحة الحرية».

(الأخبار)

بيان صحافي صادر عن بنك عوده

دأبت بعض الجهات المغرضة، في الفترة الأخيرة، على إطلاق أكاذيب وإفتراءات غير صحيحة إطلاقاً تتعلق بعمل بنك عوده ورئيس مجلس ادارته السيد سمير حنا.

يهم بنك عوده ومجلس ادارته ان ينفيا نفياً قاطعاً كل تلك الأكاذيب، التي تم تداولها في بعض وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي بشكل متعمد وممنهج، مع التأكيد على التزام البنك التام بالقواعد القانونية المصرفية، كما بقواعد الحوكمة السليمة، وان أعماله تخضع بشكل دائم لرقابة مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف. وكل كلام مخالف هو فقط محض اختلاق لغايات مشبوهة يقصد بها الإضرار بالاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي في هذه الظروف الدقيقة التي يمر بها الوطن.

ابراهيم الأمين

من يمنع تشكّل الإطار القيادي للحَراك؟

أين تجرى المفاوضات الحقيقية بالنسبة إلى مستقبل الوضع الحكومي في البلاد؟

للأسف، لا يجري ذلك في ساحات لبنان ولا مع الموجودين في الشارع. هذا لا يعني أن من يتفاوض يتجاهل ما يحصل منذ أكثر من شهر. لكن الحقيقة الصعبة أن المفاوضين الأساسيين لا يتصرفون على أن ما يجري في الشارع يُلزمهم بآليات وترشيحات مختلفة، كما يتصرف أهل الحكم مع الملف الحكومي بطريقة مريبة، إذ ينحصر النقاش، اليوم، في هويّة رئيس الحكومة ووزرائها، لا في جدول أعمالها.

وهذا لا يقتصر على القوى اللبنانية المعنية بالملف الحكومي، بل ينسحب على الجهات الخارجية المؤثّرة التي تتصرف بطريقة توحي كأنها تفاوض على الحراك وباسمه في آن، مستفيدين من استمرار ضياع القيادة الموحدة للحراك. مع الإشارة الى أن الرئيس سعد الحريري والوزير جبران باسيل يتحدثان، من طرف واحد، عن إعداد لائحة مرشحين لتولي حقائب وزارية، من بينهم من يعتبرون ممثلين لشعارات الحراك. ويستند الحريري وباسيل، في هذه الوجهة، الى أن المجموعات الناشطة في الحراك تتجنب الحديث عن تمثيلها في الحكومة. كما أن عدم تبلور آليات تنسيق فعالة يجعل من الصعب على أحد من المشاركين في الحراك النطق باسم الجميع. وهو ما يعيدنا الى المربع نفسه، حيث السؤال المركزي: الى متى سيبقى

> ترك الشارع من دون وضوح يسمح للخارج بالدفع نحو توتّرات دامية من أجل تحقيق مكاسب سياسيّة

الحراك هكذا، يقف خلف شعارات عامة، من دون قيادة أو برنامج عمل واضح؟

المهم أنه ليس هناك اليوم جديد يعتدّ به بالنسبة إلى مستقبل التركيبة الحكومية. وما قد يخرج في أي وقت لا يعدو كونه حصيلة المواجهة السياسية القائمة في البلاد. لكن الأكيد أن ما سيتفق عليه الأطراف المتنازعون في السلطة لن يحاكي أبداً طموحات الناس وتطلّعاتهم. فماذا هم فاعلون؟

بحسب كل المعطيات حول التنسيق بين المجموعات المشاركة في الحراك، فإن فكرة قيام إطار تنسيقي لا تزال بعيدة المنال. يفضّل كثيرون الحديث عن تواصل وتفاعل وتشاور، لكنهم يرفضون فكرة الإطار الواضح. هذا الرفض ليس سببه فقط خشية هؤلاء من رفض الشارع لاعتبارهم ناطقين باسمه، بل لكون المجموعات نفسها لا تملك القدرة على الانتقال الى مرحلة عملانية بعيداً من الشعارات الكبيرة. وهو التحدّي الأبرز أمام أهل الحراك. وكل كلام آخر مكابرة لا تجاريها إلا مكابرة أهل الحكم. وهو تحدّ استثنائي، لأن كل خطوة تطرح لتفعيل الحراك أو تعميقه أو توسيعه شعبياً أو قطاعياً، لن تعالج أصل المشكلة المتعلقة بوجهته النهائية، حتى ولو كان بين الناشطين من يعتقد أنه، مع مرور الوقت، ستتشكل مجموعات قادرة على الاستقطاب بطريقة مختلفة عما هو عليه الوضع اليوم. وهؤلاء، يتصرفون، للأسف، كأنهم في فرقة كشّافة لا في حراك شعبي يستهدف تغيير سلوك أو مشاركة من يدير البلاد في السلطة.

الخطير في ترك الحراك من دون آلية قيادية واضحة هو أن من يملك القدرات الاكبر على فرض شعارات أو تحركات غير منسّقة وتحويلها الى وجهة أو الى أمر واقع، هو الأكثر سروراً بعدم تبلور الإطار القيادي. ومن يملك هذه القدرات في الشارع، اليوم، هي القوى التي لا يمكن تحديدها بدقة. وهي القوى والمجموعات التي تملك برامج تظهر على شكل أفكار وبرامج متنوعة، لكنها تعود في النهاية لتصبّ في مكان واحد. وهو المكان الذي لا يريد فرز الأمور بطريقة سليمة، بل يريد ترك الأمور على أعلى قدر من الغموض، ما يتيح إدخال ما يجب إدخاله من عناصر على الحراك بما يتناسب مع مصالح جهات من خارج الحراك.

وفي هذا السياق، هل بين أهل الحراك من يشرح، اليوم، سبب أن برنامج قطع الطرقات مثلاً، لا يخضع لأي مجموعة من المجموعات المعلنة عن نفسها قوة أساسية في الحراك، بل هي مهمة متروكة لقوى السلطة الحاكمة أو المعارضة، من تيار المستقبل بقيادة سعد الحريري الى القوات اللبنانية، الى أنصار وليد جنبلاط، الى مجموعات غاضبة لديها برنامجها المستقل. وبينها من هو متصل بمنافسين للحريري، وسط الشارع السني، أو من يعمل بالتنسيق مع أجهزة أمنية؟

ثم، من يمكنه من أهل الحراك شرح خلفية ووجهة قرارات ودعوات الى إضراب عام أو عصيان أو تظاهرات جوّالة. هل بإمكان أيٍّ من المجموعات التي تدّعي انها الأكثر فعالية ادّعاء أنها تعرف بالضبط من يقوم بهذه الأمور. كما هي حال من يتحكم بإدارة الساحات أو بطريقة تغطية «أعلام الانتفاضة» للأنشطة. وهل يفسّر لنا هؤلاء سبب امتناع معظم الناس عن المشاركة في التظاهرة التي دُعي إليها في مقابل السفارة الأميركية في عوكر. هل في ضعف المشاركة إشارة الى أن الجمهور عموماً غير مهتمّ بالتدخل الأميركي، أم غير معنيّ باستنكار التدخّل الأميركي أو غير مقتنع بوجود تدخل أميركي؟ وكيف سيكون الموقف لو خرج من بين أهل الحراك غداً من يطلب تحركاً ضد التدخل السعودي أو التدخل الإيراني؟ ومن يحسم لنا مسبقاً آلية الحشد وتنظيم المشاركة وتحضير الشعارات والخطابات؟

اليوم، يقف الحراك، ليس في مواجهة أسئلة صعبة عن مستقبله، بل في مواجهة الهروب المستمر من مسؤولية قوى رئيسية فيه عن الاستمرار في حالة الغموض، علماً بأن من لديه الحذر إزاء حجم التدخلات الخارجية، يزداد قلقه وخشيته وتعاظم ظنونه إزاء وجود قيادة خفية تتحكم بمفاصل الحراك الأساسية. وإذا كان الحراك كشارع غير معنيّ بالإجابة عن أسئلة القلقين، فإن القوى الرئيسية التي تدعم الحراك فكرةً ومشاركة، لا يمكنها التصرف كأنها مجرد مجموعة مواطنين غاضبة. لأن التماهي مع الجمهور، في هذه اللحظة، يعني أنها ليست قوى مؤهلة لقيادة الشارع، وبالتالي سيكون من الصعب إقناع أحد بأنها مؤهّلة لتولّي مسؤوليات عامة في البلاد.

صحيح، أن المزاج العام الذي يشكّله الحراك قويّ، ويسود كتلةً كبيرةً من الناس سواء في الشارع أو في المنازل، لكن إبقاء الأمور على ما هي عليه، ينذر بعواقب وخيمة، وخصوصاً عندما يشعر المتفاوضون على مستقبل السلطة بالحاجة الى استثمار الحراك بأشكال مختلفة. وهنا يجب التحذير من كون اللاعبين الكبار، وخصوصاً الجانب الأميركي، يستعجلون حصاداً سياسياً لهذا الحراك، وهذا فريق حاقد وغبيّ وغير مسؤول، وقد يدفع الى توترات تسقط الناس في جحيم الفوضى والدماء. وما يمنع ذلك ليس وعي السلطة فقط، بل وعي أهل الحراك، وقدرتهم على تحمل المسؤولية.

مرة جديدة، آن الأوان لأهل الحراك للتقدم خطوة كبيرة نحو تشكيل إطار أو ورقة عمل موحّدة تمهّد لحوار لا بدّ منه مع القوى النافذة في الحكم بغية الوصول الى حلّ انتقالي يمهّد لمرحلة جديدة من إدارة الدولة.

ملف

مستشار الحريري العسكري يروّج للفتنة: طلبنا من الجيش قبل 6 أشهر الاستعداد للرّد على حزب الله

أمام "حوارات المنامة" التي ينظّمها سنوياً المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، أدلى المستشار الأمني والعسكري لرئيس الحكومة سعد الحريري، مارون حتّي، بموقف من خارج السياق الداخلي، وطرح على قائد القوات الأميركية في «المنطقة الوسطى» سؤالاً هو أقرب إلى «أمنية»، قال فيه «إننا» سبق أن «طلبنا» من الجيش اللبناني، على مدى 6 أشهر، «الاستعداد لرد فعل على فعل من جانب حزب الله»! حتّي هذا، الذي كان مديراً للعمليات في الجيش، كان يُعدّ الرجل الأوثق لمنظومة الحريري في الجيش، وكان «تابعاً» للرئيس السابق لفرع المعلومات الشهيد وسام الحسن. كذلك كان حتّي رجل الأميركيين والبريطانيين في الجيش، ورعى «تغلغل» الدولتين في المؤسسة العسكرية في عهد القائد السابق للجيش العماد جان قهوجي.

في إحدى جلسات المؤتمر الذي عُقد بين 22 و24 تشرين الثاني الجاري، قال حتّي:
«أنا كجنرال متقاعد في الجيش اللبناني كنت بين الأشخاص الأكثر حماسة لتعزيز الشراكة بين القوات المسلحة اللبنانية وقوات الولايات المتحدة. بعد هذه المقدمة الصغيرة، بات من البديهي أن الوضع في لبنان اليوم لن يعود الى حالة الستاتيكو التي كانت سائدة قبل 17 من تشرين الأول. وجميعنا يعلم أن في جوهر الأزمة يوجد على المحك التغيير المقبل في مسار لبنان نحو الحياد، إن لم يكن نحو استدارة واضحة باتجاه العالم العربي الحديث والغرب بشكل عام لسببين، أهمهما ثقافي ويعود لكون اللبنانيين في ثقافتهم وفي نمط حياتهم أقرب بما لا يقاس من هذا العالم العربي الحديث والغرب مما هم من إيران والملالي.

وفي هذا الجو العام، هناك الكثير من التوتر المتصاعد في لبنان وصراع بين الأجيال، والقوات المسلحة اللبنانية تقف بين فصيلين في لبنان وتحاول القيام بدور صعب. ولكن ماذا لو، في لحظة ما، كان هناك أزمة، أزمة عنيفة، وضعت القوات المسلحة اللبنانية في مواجهة حزب الله؟ علماً بأن التحضير لمثل ردّ الفعل هذا من جانب القوات المسلحة اللبنانية على فعل من جانب حزب الله يمكن أن يخدم كنوع من الردع. ونحن كنا ندعو القوات المسلحة اللبنانية للقيام بهذا خلال الأشهر الستة السابقة للأزمة الحالية، لأننا رأينا الأزمة المقبلة. لو حصل هذا، لو اصطدمت القوات المسلحة اللبنانية مع حزب الله، في ظل غياب أي مظلة سياسية محلية، ماذا سيكون رد فعل الولايات المتحدة؟".

(الأخبار)

الضغط الأميركي على الجيش: المساعدات مشروطة بمواجهة حزب الله

يحيى دبوق

لا تتخلى الولايات المتحدة عن «علاقاتها» بالمؤسسة العسكرية اللبنانية. قد تكون هذه واحدة من الثوابت التي تجمع عليها الإدارات الأميركية المتعاقبة، ومن بينها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب. جزء من هذه «العلاقات» هي المساعدات العسكرية التسليحية المشروطة، وذات الأهداف التي لا يخفيها الأميركيون: مواجهة حزب الله، وإن لاحقاً.

> بعيداً عن واقع الجيش اللبناني وموقفه من الإرادة الأميركية، فإن
>
> **مجلس النواب الأميركي يناقش ملف المساعدات للجيش في سياق اقتراح قانون «مكافحة حزب الله»**

واشنطن تسعى بشكل متواصل لإعداد العدة والميدان والظروف الموضوعية والعمل الدؤوب لتحقيق ما أمكن من «تابعية» في لبنان، تمهيداً لاستغلال متغيرات في الساحة اللبنانية والإقليم تتيح المواجهة وفرض الإرادة الأميركية كاملة على لبنان.

على ذلك، الحديث الإسرائيلي المتواصل عن خلافات بين تل أبيب وواشنطن إزاء «المساعدات» الأميركية للجيش اللبناني، وعن تجاذب داخل الإدارة وصولاً إلى تجميد مساعدة لوجستية هنا أو هناك، لا يغير من الاستراتيجيات الأميركية الموضوعة للجيش اللبناني والآمال المعقودة عليه، وذلك بعيداً عن مدى تجاوبه مع هذه الاستراتيجيات.

على ذلك، أيضاً، ينسحب التأكيد والنفي وما بينهما، بما يتعلق بإيقاف مساعدة لوجستية أميركية للجيش اللبناني، قيمتها 105 ملايين دولار، كان مسؤولون أميركيون أكدوها عبر تسريبات للإعلام الأميركي بعد يومين من استقالة الرئيس سعد الحريري. السجال الأميركي المعلن لا يبدو أنه مرتبط فقط بتجميد 105 ملايين دولار من المساعدات العينية الأمنية للجيش، بل ينسحب أيضاً إلى سجالات وتجاذبات معلن عنها تتعلق بأصل سياسة المساعدة واستعجال نتائجها. وهو سجال تشترك فيه دوائر ذات صلة بالإدارة الأميركية والكونغرس، كما اللوبيات المؤيدة لإسرائيل، بما يشمل الكتلة الإنجيلية الأكثر تأثيراً لدى إدارة ترامب، إضافة الى إسرائيل نفسها.

وكما هو واضح، تشترط إسرائيل في العلن، لمواصلة الدعم، أن يبعد الجيش اللبناني نفسه عن حزب الله، وإن تعمل الدولة اللبنانية ضد سلاحه النوعي، وتحديداً ما تسميه تل أبيب «مشروع الدقة»، الذي يعني وجود «مصانع» تابعة لحزب الله على الأراضي اللبنانية لتطوير صواريخ دقيقة وإنتاجها.

وممّا يرد في الإعلام العبري، هذه الشروط بدأت تتفاعل في الخارج، إذ تركز تل أبيب عليها لدى عواصم القرار. وفي ذلك، أشارت صحيفة «هآرتس» أمس إلى أن مجلس النواب الأميركي يناقش ملف المساعدات للجيش اللبناني في سياق دراسة اقتراح قانون يسمى «مكافحة حزب الله في التشريع (القانون) العسكري الخاص بلبنان» Countering Hizballah in Lebanon's Military Act، وهو الاقتراح الذي يرد فيه إلزام الإدارة بتقديم تقرير إلى الكونغرس يتناول علاقات الجيش اللبناني بحزب الله، مع التركيز على عناصر وضباط فيه «من حزب الله». وإن أظهر التقرير فشل الحكومة اللبنانية في تقليص نفوذ حزب الله داخل الجيش، فستلغى 20 في المئة من المساعدات الأميركية المخصصة للبنان.

في مقابل ذلك، ورد في «هآرتس» أمس أن مشرّعَين ديموقراطيين يطلبان أن تشرح الإدارة سبب حجبها المساعدات عن الجيش اللبناني. رئيس لجنة الشؤون الخارجية النائب إليوت إنغل (نيويورك)، والنائب تيد ديوتش (فلوريدا) الذي يرأس لجنة فرعية معنية بالشرق الأوسط وصفا القرار بأنه «غير مبرر». وأضاف النائبان المؤيدان لإسرائيل أن المساعدة ضرورية لتمكين الحكومة اللبنانية من المحافظة على الأمن والاستقرار، بما في ذلك محاربة الإرهاب وأمن الحدود وتنفيذ القرار الأممي 1701. إلى ذلك، أكد مساعد وزير شؤون الشرق الأدنى ديفيد شينكر، خلال زيارته الأخيرة لإسرائيل، أن لا حجب للمساعدة، بل هي تمرّ فقط بمسار دراسة ومراجعة، لافتاً إلى أن قطع المساعدات من شأنه أن يدفع الجيش إلى حزب الله وإيران.

في السياق، تبدو المساعدة الأميركية للجيش أيضاً موضع أخذ ورد، بما يرتبط بالتحقيق في مجلس النواب الهادف إلى محاكمة ترامب وعزله، وهي واحدة من استراتيجية الدفاع لدى الإدارة، على خلفية ما تقول إنها سياسة متبعة في اشتراط المساعدات العسكرية وحجبها، وهي لم تقتصر فقط على كييف، بل تتسحب أيضاً على لبنان. وهذا التوجه يعقّد المسألة أكثر من ناحية لبنان، ويضفي ضبابية على أهداف الإدارة من الإجراء، وإن كان واضحاً في إطاره العام: المساعدات من أجل فرض الإرادة على لبنان.

تشير «هآرتس» إلى أن وكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية ديفيد هيل لفت، خلال مثوله أمام مجلس النواب للشهادة حول الفضيحة الأوكرانية لترامب، أن موضوع الضغط عبر المساعدات حاصل أيضاً تجاه لبنان، وإن تجميد المساعدة للجيش هو نتيجة لـ«نزاع حول فعالية المساعدات داخل الإدارة». مع ذلك، نقلت الصحيفة عن مصدرين مقرّبين من الإدارة طلبا عدم الكشف عن هويتيهما، بسبب حساسية الموضوع، أن البيت الأبيض قرر حجب المساعدة فيما يعمل البنتاغون والخارجية على تجميد القرار والإفراج عن الأموال، و«البنتاغون قلق من أن يتسبّب قطع المساعدة في زيادة عدم الاستقرار في لبنان وتعزيز (نفوذ) حزب الله وإيران».

في السياق نفسه، أشارت منظمة «مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل»، وهي الأكثر حضوراً بين الإنجيليين المؤيدين للدولة العبرية، في أحد بياناتها بداية العام الحالي، إلى أنه «بدلاً من استخدامها لمساعدة القوات المسلحة اللبنانية في تعزيز الحدود وحماية سيادة لبنان، كما تريد وزارة الخارجية، تستخدم المساعدات الأميركية لتسليح المنظمة الإرهابية ذاتها (حزب الله) التي تهدد سيادة لبنان».

وقال مسؤول السياسة العامة والاستراتيجية في المنظمة، بوريس زيلبرمان، لـ«هآرتس»، إنه «مع تطور الوضع السياسي في لبنان، بما في ذلك المخاوف المتزايدة بشأن نفوذ حزب الله والأسئلة حول وضع المساعدة الأميركية للجيش اللبناني، على مجلس الشيوخ أن يبادر إلى جلسة استماع مع مسؤولي الإدارة للاستيضاح عن السياسة المتبعة إزاء هذه القضية». وأضاف: «يجب أن يصرّ الكونغرس على مراقبة المساعدات، كما عليه أن يصدر تشريعاً يشترط فيه عدم استخدامها ضد المصالح الأميركية».

هل إلغاء المساعدة العسكرية الأميركية للجيش اللبناني يأتي في سياق أو نتيجة دراسة استراتيجية واشنطن المفعلة من سنوات في لبنان؟ أم أن إلغاء المساعدة وإعلان السجال حول أصل المساعدات يخدمان الاستراتيجية نفسها؟ أم أن الحراك في لبنان، سواء كان عفوياً أو محرّكاً، أتاح الفرصة لواشنطن كي تدفع باستراتيجياتها، التي كانت تنتظر متغيّرات شبيهة بما حصل أخيراً في لبنان؟

(مروان طحطح)

مارون حتّي في المنامة: أن تكون أداة للفتنة

وليد شرارة

يبدو أن رهان بعض الأطراف السياسيين في لبنان على أن يكونوا أداة طيّعة في يد الولايات المتحدة ضد المقاومة هو في الحقيقة اقتناع راسخ لديهم، رغم توالي الهزائم والنكسات التي مُنوا بها نتيجة لمثل هذا الرهان في مراحل سابقة. والحقيقة المُرة هي أنه ما من مرة ظهرت فيها بوادر، أو مجرد احتمالات، لتدخل عسكري أميركي، وحتى اسرائيلي، في لبنان أو في المنطقة، إلا وسعى بعض هذه الأطراف السياسية للتقاطع مع أهدافه في أحسن الأحوال، كما تم خلال عدوان تموز/آب 2006، أو في الشراكة المباشرة مع الغزاة في أسوَئها، كما حصل سنة 1982 خلال الاجتياح الاسرائيلي للبنان. كلما ارتفعت حدة حساباته وإعادة جدولة أولوياته على قاعدة أن «الضربة القاصمة آتية لا محالة»، وأن نافذة الفرص انفتحت مجدداً للاستئثار بالسلطة على حساب «الشركاء في الوطن»، وغيرها من مفردات التكاذب المعتمدة في «بلاد الأرز». التجارب التاريخية والخيبات المتكررة الناجمة عنها لم تمنع انتعاش آمال هؤلاء مجدداً مع تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وأطراف محور المقاومة، بعد اعتماد إدارة ترامب لسياسة «الضغوط القصوى»، وتكاثر الحديث عن حرب كبرى تقلب الطاولة في الاقليم وتغير موازين القوى بشكل حاسم لمصلحة الولايات المتحدة وحلفائها. لكن التطورات اللاحقة وما أظهرته من ثبات لقوى محور المقاومة وقدرة على المواجهة وعلى تجاوز الخطوط الحمر، وهو ما دل عليه إسقاط طائرة التجسس الأميركية وقصف منشآتي أرامكو، وغياب الرد الأميركي، أضعفت صدقية فرضية الحرب الوشيكة لديهم. استبعاد هذه الفرضية لم يضعف إيمانهم بقدرة «الضغوط القصوى»، أي الحرب الاقتصادية والمالية التي تشنّها واشنطن على أطراف المحور، على زعزعة استقرار الأخيرين وخلق الظروف المناسبة الداخلية ومن ثم الخارجية لإضعافهم وتهميشهم وربما إسقاطهم. الاحتجاجات الاجتماعية في لبنان والعراق وإيران برأيها الحقيقي، وهو طبعاً عكس رأيها المعلن، هي نتيجة لهذه الضغوط والمطلوب هو استثمارها الفوري في إطار سياسة هجومية ضد المحور وأطرافه. المواقف التي أدلى بها العميد المتقاعد مارون حتي، مستشار رئيس الوزراء المستقيل سعد الحريري لشؤون الدفاع والأمن، أمام «حوارات المنامة» التي ينظمها سنوياً المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، أبلغ تعبير عن هذه التوجهات التي تمثل استمرارية لرهان الاندراج في استراتيجية الولايات المتحدة ضد قوة سياسية رئيسية في لبنان، ولكن مع إبداء الاستعداد للصدام المباشر معها هذه المرة. لا حاجة إلى الاستفاضة في شرح الأهوال التي سيقود اليها اتباع مثل هذه التوجهات بالنسبة إلى الشعب اللبناني برمّته.

> **نحن أمام دعوة الى الفتنة والى تدخل عسكري خارجي، وعلى الحريري والنيابة العامة اتخاذ الخطوات اللازمة**

لخّص العميد حتّي قراءته للأوضاع في لبنان بعد أكثر من شهر على انطلاقة الاحتجاجات الشعبية خلال طرحه سؤالاً على كينيث ماكينزي، قائد القيادة المركزية الأميركية، المشارك بدوره في «حوارات المنامة»، حول موقف الولايات المتحدة في حال انفجار صراع بين الجيش اللبناني وحزب الله. وقال حتي إن مسألة إعادة التموضع الاستراتيجي للبنان هي في قلب الأزمة الحالية، وإن غالبية اللبنانيين، لأسباب «ثقافية»، تعتبر نفسها أقرب الى ما سمّاه «العالم العربي الحديث» ـ والمقصود به المملكة السعودية والإمارات. والغرب، مما هم إيران، وإن الجيش اللبناني يردع حزب الله عن القيام بقمع تعبير اللبنانيين عن هذا التطلع الى انتقال بلدهم من موقع الى آخر. ويشير، وهذا الأخطر، الى أنه دعا الجيش منذ ستة أشهر، أي قبل انفجار الاحتجاجات، للاستعداد للمواجهة مع حزب الله، لأنه، ببعد نظره «الثاقب»، استشرف انفجار الأزمة التي تعصف حالياً بالبلاد.

«حوارات المنامة» تضم مجموعة من صنّاع القرار السياسيين والعسكريين ومن الوزراء والمستشارين من المنطقة والعالم. والعميد حتّي يشارك فيه بصفته الرسمية كمستشار لرئيس وزراء لبنان، ويجري التعريف عنه بهذه الصفة في برنامج المؤتمر على موقع المركز، رغم نفيه ذلك في مقابلة مع قناة «الجديد»، وادّعائه أنه يحضر المؤتمر بصفته الشخصية. السؤال الأول الذي يفرض نفسه هو حول موقف الرئيس الحريري ممّا ارتكبه مستشاره من دعوة إلى الاحتراب الداخلي بين الجيش والمقاومة، ومن استدعاء لتدخل عسكري أميركي فيه؟ إنها المرة الأولى التي يجرؤ فيها مسؤول لبناني على التحريض العلني على الاقتتال الداخلي وعلى استعداده لأن يكون أداة للولايات المتحدة ولحلفائها، بذريعة «الميول الثقافية»، في حروبها مع أطراف أساسيين لبنانيين وإقليميين. خطورة كلام حتي تنبع من موقعه الذي لولاه لكان مدعاة لسخرية وضحك لا ينقطعان. وعلى رغم انعقاد المؤتمر في البحرين، البوابة الخليجية للتطبيع مع إسرائيل، لا شك في أن العديد من المشاركين ضحكوا في سرّهم عندما سمعوه يصف مملكة محمد بن سلمان ـ السيد منشار عظم كما تسميه الصحف الغربية بعد أن قام لزامه بتقطيع جمال خاشقجي ـ والإمارات المتحدة، بالعالم العربي «الحديث». ومن المحسوم أن الغالبية الساحقة من اللبنانيين، رغم الخلافات السياسية الفعلية في ما بينهم، لا يريدون أن يحكم بلدهم من نظام شبيه بأنظمة الممالك والإمارات والمشيخات التي يتخذها حتّي نموذجاً. لكن مضمون كلامه المضحك ليس موضوعنا. هو زعم أن إعداداً للصدام بين الجيش وحزب الله جار منذ ستة أشهر. إن لم يكن هذا الكلام دعوة إلى الفتنة فماذا يكون؟ دوافع كثيرة قد تفسر مواقف حتّي: حماسه «لتعزيز الشراكة» مع الأميركيين، كما أشار في بداية مداخلته القصيرة، وخلفيّته اليمينية المتطرّفة، فهو انتمى في شبابه الى مجموعة «التنظيم»، المعادية لقطاع كامل من اللبنانيين ولجميع الشعوب العربية لأسباب طائفية وعنصرية، وصداقته مع أمراء خليجيين، إلخ... قد يكون هناك دوافع أخرى نجهلها، لكن مهما كانت الدوافع، نحن أمام دعوة الى الفتنة والى تدخل عسكري خارجي ضد لبنان. وعلى المسؤولين، من رئيس الوزراء الى المدعي العام التمييزي، اتخاذ الخطوات التي تفرض نفسها في مثل هذه الحالة.

(مروان بوحيدر)

ملف

اعتصام عوكر ضد فساد السفارة: مع الثورة والمقاومة

رلى ابراهيم

الطريق الى عوكر مقطوعة من كل الاتجاهات بالأسلاك الشائكة... لا مجلس نواب هنا ولا سرايا حكومياً، لكن عديد عناصر الجيش وقوى الأمن الداخلي وعناصر مكافحة الشغب، الى جانب سيارات الاطفاء والآليات العسكرية المزدحمة خلف الأسلاك، تشي بأن هناك ما هو أعظم. ازدحم كل هؤلاء لحماية السفارة الأميركية، ليس على أبوابها، وإنما في ساحة عوكر، أي على مسافة نحو كيلومتر من السفارة. المناسبة: اعتصام رافض للتدخلات الأجنبية في لبنان التي عبّر عنها السفير الأميركي السابق جيفري فيلتمان أمام الكونغرس وتخييره اللبنانيين بين السير بسياسات واشنطن أو الانهيار والفقر.

«بوصلتنا لا تزال بخير ومصوّبة نحو مطبخ أزماتنا ومشكلاتنا وحصارنا الاقتصادي والاجتماعي»، يقول أحد المتظاهرين. تعلو الصرخة: «بيروت حرّة حرّة... أميركا طلعي برا»، يستكملها آخرون بهتاف آخر: «هيلا هيلا هيلا هو، الغاز إلنا يا حلو». في إشارة الى الأطماع الأميركية بغاز لبنان خصوصاً بعد الإعلان عن بدء موعد التنقيب عن النفط قريباً. لا يختلف اثنان، هنا، على أن الولايات المتحدة هي المصدر الأول للفساد. كيف؟ يجيب الأسير المحرر نبيه عواضة بأن «أميركا تدعم كل الفاسدين في الدولة اللبنانية منذ أكثر من عشر سنوات وهي تتحمل مسؤولية الأزمة التي وصلنا اليها تدريجياً وبشكل مباشر مع فرض العقوبات الأخيرة». الى جانب الفساد الاقتصادي والامعان في افقار الشعب، «يتحمل الأميركيون مسؤولية الأزمة الطائفية والمذهبية عبر اعتمادهم سياسة التفريق بين اللبنانيين لأنها تفيد مصالحهم السياسية، الأمر الذي منعنا من تنفيذ اي اصلاحات». حان الوقت لحرق العلمين الأميركي والاسرائيلي

(هيثم الموسوي)

من منطلق «تلازم المسار والمصير» بينهما. يصعب في هذه اللحظة نسيان فلسطين: يرفع أحد الشبان علمها على العامود... «بالحجر والسكين علّوا رايات فلسطين». عددياً، لم تكن ساحة عوكر حاشدة، رغم أن الدعوة الى الاعتصام انتشرت قبل يومين على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل ناشطين مدنيين. اللافت أن المجموعة التي حجزت لنفسها موقعاً في ساحة رياض الصلح بالقرب من الأسلاك الشائكة والتي كانت تعتصم دورياً أمام مصرف لبنان، كانت حاضرة هي نفسها أمام السفارة: من «حركة الشعب»، و«بدنا نحاسب»، وقسم من العسكريين المتقاعدين، حركة «المرابطون» وناشطين مستقلين. أبدى المعتصمون انزعاجاً من عدم حضور الحزب الشيوعي بكل أطيافه، إذ اقتصر الحضور على منظمة الرمل العالي التي تولت تأمين التجهيزات كمكبرات الصوت والمبذاع. تقول المصادر إن الحزب الشيوعي خاض نقاشاً حول التحرك باتجاه السفارة الأميركية قبيل انتشار كلام فيلتمان. خلصت الأكثرية الى ضرورة عدم ترك الساحات الأساسية. لكن، بحسب البعض، «ذلك لا يبرر عدم حضور الشيوعي - فرع بيروت وأي عضو من المكتب السياسي أو الأمين العام حنا غريب الذي غالباً ما كان يتراس هذه التحركات. خصوصاً أن النشاط غير مفتعل انما تم التداعي اليه عقب تدخل السفير الأميركي السابق في هذه الانتفاضة، وتطرقه الى سلاح حزب الله ووجوب ابعاد اللبنانيين عن المقاومة فضلاً عن املائه شروطاً على المتظاهرين لانجاح الثورة برأيه». هنا تنتفي حجة عدم المشاركة تحت شعار «رفض اجراء فحص دم للوطنية وتقديم فروض الطاعة لحزب الله»،

وفقاً للمعتصمين. رغم أن الشيوعي سبق أن دعا الى تحرك أمام السفارة في شباط الماضي ولم يلبِ دعوته يومها أي من المجموعات الأخرى.

أحد الداعين الى التظاهرة، الناشط هاني فياض، أكّد أنها «رسالة متعددة الأطراف الى السفير والسفارة ووكلائهما، وهي رفض التدخل المباشر في الانتفاضة والسعي الى تحويل مسارها». ولأن أميركا تنفذ «هيمنتها الاقتصادية علينا عبر صندوق النقد والبنك الدولي، عبر ربط عملتنا بالدولار، وعبر سياستها المالية التي أوصلتنا الى ما نحن عليه. أتينا

> **كان لحاكم مصرف لبنان «رجل أميركا في لبنان» نصيبه من الهتافات**

اليوم لننتفض على الأصيل وليس فقط على الوكيل. اقتصاد البلد ليس ملكا لأحد، ثرواته ملك أهله، وممنوع فرض سياسات نقدية ودولية لا نختارها. تدخّل السفارة الأميركية الوقح مرفوض كما تدخل كل السفارات». من جانبها تربط عفت ما بين التنقيب عن النفط والتدخلات الأميركية التي باتت أوضح وبوتيرة أكبر، مندّدة بالعقوبات التي «في ظاهر تفرض على الحزب ولكنها تطالنا جميعاً من دون استثناء». سريعاً، تصدح الشعارات الموجهة الى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة باعتباره «رجل الأميركيين». يصرخون: «أميركا وسخة وسخة، وسلامة عنا نسخة»، «فيلتمان يا حرامي سلم على سلامة». شعار آخر ارتفع في أجواء عوكر، لكن هذه المرة للسفيرة الأميركية ورئيس الحكومة المستقيل سعد الحريري: «طيري طيري انت والحريري». الحضور النسائي كان طاغياً، فمطلقة الشعارات امرأة ومن تحاول سحب الشريط الشائك امرأة، ومن تصر ألا تعود أدراجها من دون ترك شعار «يسقط حكم السفارة» على الطريق امرأة أيضاً. تقول علياً رزق إنها تشارك رفضاً «لابتزاز فيلتمان وللأميركيين الذين يتحدوننا في لقمة عيشنا... كل ذلك مقابل سلاح المقاومة. يا متحاربي المقاومة يا منجوع. السلاح الذي حرّر الأرض مقدّس ومشكلتي ليست مع حزب الله. نزلنا الى الشارع حاملين مطالبنا وحقوقنا، لكن هناك من يسعى لحرف البوصلة. حينا نقلن فشرتوا». الى جانبها ماهر الدنا، يستنكر هو الآخر محاولة الأميركي سوق هذا الحراك نحو السلاح. بنظره الحراك يحمل أهمية وطنية ولن يكون أبدا موجها الى ساحة تشتم المقاومة وتتماهى مع فيلتمان. يعتب على القوى التي لم تشارك في هذا التحرك: «الناس لي تشاركنا معاً المطالب والهموم ما شاركت معنا بالوقفة الوطنية».

في الجهة المقابلة للاسلاك يقف عنصر من الجيش داخل احد المباني وفي يده كاميرا، في حين يشتبك أحد عناصر قوى الأمن الداخلي مع من يحاول ازالة الشريط الشائك ناصحا اياهم: «عم بتضروا حالكن». محمد الفيتروني، واحد من العسكريين المتقاعدين المعتصمين في الساحة، يشير الى «أننا انتهينا من الوصاية الأميركية وغيرها. نحن جماعة ثورة وحرية ونرفض التدخل بحقوقنا والتعامل معنا كالخراف». أما ناريمان رياح الآتية من بيروت، فجاءت لإيصال رسالة واضحة: «مع الثورة وضد التدخل في لقمة عيشنا، مع المقاومة التي هي تاج رأسنا وضد فيلتمان وما يمثله».

فتية حمّانا استجوبوا بغياب مندوبة الأحداث: إزالة لافتة تثير «نعرات» النيابة العامة

أيلده الغصين

على «غير عادة»، أصدرت النيابة العامة في جبل لبنان بياناً «توضيحياً» بشأن حادثة اعتقال الشبان الخمسة في حمانا ليل السبت الماضي، التي شغلت الرأي العام ولاقت تضامناً واسعاً بوجه اعتقال قاصرين على خلفية إزالة لافتة أمام مكتب التيار الوطني الحر قبل يومين. المفارقة أن البيان أشار إلى أن جميعهم وبينهم 3 قاصرين «تركوا رهن التحقيق»، بعكس كل ما قيل ـ وأكده المحامون ـ عن تركهم بسند إقامة، ما يعني أن التحقيق لم يُختتم وأن احتمال حفظ النائب العام للملف قد يتبخّر. المخالفات المقترفة من الجهات التي اعتقلتهم وحقّقت معهم، وأبرزها غياب مندوبة الأحداث خلال التحقيق، برّرته النيابة العامة بـ«جرمها» أن «الأصول القانونية للتحقيق مع القاصرين اتّبعت في التحقيق العادلة، لم يجرِ اتباعها وفق المحامين المتابعين للملف، وكذلك الاتحاد لحماية الأحداث الذي تبلّغ منتصف ليل السبت ـ الأحد، فيما الموقوفون وصلوا إلى المخفر قرابة الـ 11 ليلاً. وكيل الاتحاد المحامي رفيق غزيري اعتبر أن إنزال الشبان للافتة أمام مركز التيار الوطني الحر في حمانا، أو للدقّة إزالة طرف للافتة لم تسقط أرضاً حتى وفق فيديو سجّلته كاميرا المراقبة، «لا يرقى إلى جرم التخريب، والتوصيف أكبر من فعلتهم، ولا جرم تحقّر في فعلتهم». غير أن النيابة العامة اعتبرت أنه «فضلاً عن جرم التخريب، فإن الأفعال المرتكبة تشكّل جرم إثارة النعرات بين فئات المجتمع الواحد والمنصوص عليه في المادة 317 من قانون العقوبات التي تنص على عقوبة الحبس من سنة إلى 3 سنوات، إضافة إلى غرامة مالية». تهمة إثارة النعرات التي «اجتهدتها» النيابة العامة، يستنكرها المحامون على اعتبار أن رئيس الجمهورية للجميع وهو ما لم يتبيّن إذا كان له صورة على اللافتة ولم تذكر المسألة في محضر التحقيق، وأن التيار الوطني الحرّ

> **يستنكر المحامون تهمة إثارة النعرات التي «اجتهدتها» النيابة العامة**

الذي أزيلت لافتة له هو تيار علماني لا يفترض أن تثار النعرات الطائفيّة حياله.

احتجاز الشبان الخمسة جرى أولاً، وكما بات معلوماً، من قبل شرطة بلديّة حمانا الخامسة بعد ظهر السبت، وهو ما يعتبره غريزي «من غير وجه حقّ، إذ عليها مخابرة المخفر عن احتجازها لهم فوراً، واحتجاز الحريّة بهذا الشكل يعرّض الموظّف لعقوبة تصل إلى الأشغال الشاقة (المادة 367 من قانون العقوبات)».

شرطة البلديّة أبقت المعتقلين لديها حتى الثامنة ليلاً، حين سلّمتهم إلى مخابرات الجيش التي احتجزتهم بدورها حتى الساعة 11 ليلاً، وهو ما يطرح السؤال حول «الجرم الذي يستدعي تسليم أحداث إلى هذا الجهاز بالتحديد وتحقيقه معهم لثلاث ساعات». بقاء الشبّان الخمسة لنحو 6 ساعات ضمن نطاق حمانا، من دون وصولهم إلى المخفر إلا قرابة الـ 11 ليلاً، يستنكره المحامون، في حين أن المفوّضة المعاونة من الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضية مايا كنعان «رفضت فتح ملفهم لدى مديرية المخابرات التي اضطرت إلى تسليمهم إلى مخفر حمانا». لدى تسلّم المخفر المعتقلين، وبما أن 3 منهم تحت السنّ، «كان يفترض به التواصل مباشرة مع مندوبة الأحداث، وإن كانت المخافر تعاني من نقص في الخبرة حيال التعاطي مع الأحداث، فإن المخفر، لدى إبلاغه النائب العام القاضي سامر ليشع بوجود المعتقلين لديه كان يجدر بالقاضي نفسه لفت انتباه الدرك إلى الأمر» وفق غريزي. غير أن ليشع في تلك اللحظات لم يكن مشغولاً بتطبيق قانون حماية الأحداث، بل بوارد تركهم رهن التحقيق حتى الصباح، الأمر الذي أثار ردود فعل في شارع حمانا، إضافة إلى حملة تضامن واسعة وتدخّل من الاتحاد لحماية الأحداث لدى النائب العام، ومبادرة لجنة المعاونة من الحكومة لدى حقوق المتظاهرين ومبادرات فرديّة لمحامين وصولاً إلى المخفر. القرار بترك القاصرين الثلاثة (12 عاماً، و15 عاماً لاثنين منهم) الواحدة بعد منتصف الليل، «بحضور أهلهم الذين وقّعوا معهم على محاضر التحقيق على أساس تركهم بسند إقامة (بخلاف بيان النيابة العامة) كما أبلغ «الأخبار» محامية توكّلت عن الموقوفين. فيما استبقي راشدان (18 و19 عاماً) ساعة إضافية، «إلى حين استدعاء المسؤول عن مكتب التيار في حمانا الذي صرح بأنه لا يرغب بالادعاء»، وفق بيان النيابة العامة، وتابع «عندها تقرر ترك الراشدين عند الثانية صباحاً رهناً للتحقيق، علماً بأن أحدهما سوري الجنسية وإقامته منتهية الصلاحية، ما استوجب تنظيم محضر على حدة بهذا الخصوص». تسطير المحضر بشأن انتهاء صلاحية الإقامة إجراء قانوني عادي، غير أن غير العادي هو الحملة التي شنّت حيال جنسيّته بترك القاصرين الثلاثة (12 عاماً، و15 عاماً لاثنين منهم) الواحدة بعد منتصف الليل، «بحضور أهلهم الذين وقّعوا معهم على محاضر التحقيق على أساس تركهم بسند إقامة (بخلاف بيان النيابة العامة) كما أبلغ «الأخبار» محامية توكّلت عن الموقوفين. فيما استبقي راشدان (18 و19 عاماً) ساعة إضافية، «إلى حين استدعاء المسؤول عن مكتب التيار في حمانا الذي صرح بأنه لا يرغب بالادعاء»، وفق بيان النيابة العامة، وتابع «عندها تقرر ترك الراشدين عند الثانية صباحاً رهناً للتحقيق، علماً بأن أحدهما سوري الجنسية وإقامته منتهية الصلاحية، ما استوجب تنظيم محضر على حدة بهذا الخصوص». تسطير المحضر بشأن انتهاء صلاحية الإقامة إجراء قانوني عادي، غير أن غير العادي هو الحملة التي شنّت حيال جنسيّته بترك القاصرين الثلاثة (12 عاماً، و15 عاماً لاثنين منهم) الواحدة بعد منتصف الليل، «بحضور أهلهم الذين وقّعوا معهم على محاضر التحقيق على أساس تركهم بسند إقامة (بخلاف بيان النيابة العامة) كما أبلغ «الأخبار» محامية توكّلت عن الموقوفين. فيما استبقي راشدان (18 و19 عاماً) ساعة إضافية، «إلى حين استدعاء المسؤول عن مكتب التيار في حمانا الذي صرح بأنه لا يرغب بالادعاء»، وفق بيان النيابة العامة، وتابع «عندها تقرر ترك الراشدين عند الثانية صباحاً رهناً للتحقيق، علماً بأن أحدهما سوري الجنسية وإقامته منتهية

الحريري ــ جعجع: لا عودة إلى التحالف... بَعد

لا يكفّ رئيس الحكومة المستقيل سعد الحريري ورئيس القوات اللبنانية سمير جعجع عن السعي إلى تسليق الانتفاضة التشرينية، بهدف تصفية حساباتهما مع فريق 8 آذار. ورغم أن حركتهما السياسية تخدم مشروعاً واحداً إلا أن علاقتهما لم تعد إلى ما كانت عليه قبل تشرين الأول 2017... اليوم، لا قطيعة بين «القوات» و«المستقبل»، لكن العلاقة «ليست جيدة»

ميسم رزق

قبل أشهر قليلة، كان السؤال المحوري بشأن العلاقة بين «القوات» و تيار «المستقبل»: هل سلكا طريق الانفصال من دون عودة؟ في الأيام الأخيرة، صار السؤال يتمحور حول قدرة الطرفين على توفير أرضية مشتركة تعيدهما الى الماضي البعيد، في ظل التطورات الراهنة، والعلاقة «المفخخة» بين الرئيس سعد الحريري من جهة، وفريق 8 آذار من جهة أخرى؟ رُغم «تعليق» التحالف بين الحريري والوزير جبران باسيل، والتبدل الذي حصل في المعادلة اللبنانية بعد اندلاع انتفاضة 17 تشرين، ليس من تغيّر يُذكر في شكل العلاقة القواتية ـ المستقبلية حتى الآن. صحيح أن «لا قطيعة... لكن العلاقة ليست جيدة» وفق ما تقول مصادرهما. كلاهما يسير في الطريق نفسه، محاولاً وضع نفسه في صفوف «الثوار» من دون أن يصلا الى نقطة التقاء لإعادة وصل ما انقطع. الجدار الفاصل الذي بنته عدة محطات، بدءاً بالتسوية الرئاسية، وصولاً الى انقلاب جعجع على الحريري يوم أجبر الأخير على تقديم استقالته في الرياض، تمدد وازداد متانة داخل الحكومة.

يقول مطلعون على خطوط التواصل بين وادي أبو جميل ومعراب إن هذه العلاقة أخذت منحى أكثر سلبية قبل استقالة الحريري بفترة قصيرة، لأسباب عدة. فالرئيس المستقيل للحكومة «لم يكن يريد لأي صوت أن يعلو فوق صوت تحالفه مع التيار الوطني الحرّ، وكانت يعتبر أن أي موقف لا يتوافق مع قراراته داخل الحكومة يُعدّ استهدافاً شخصياً له». هكذا «فُسر موقف القوات من موازنة 2019 »، معتبراً أنها «تراجع عن التفاهم ورسالة ضده». منذ ذلك الوقت، لم يُسجّل أي لقاء مباشر بينه وبين رئيس القوات سمير جعجع (آخر لقاء في 18 حزيران الماضي). ثم أتت مطالبة جعجع (قبل 17 تشرين) بحكومة اختصاصيين كحل وحيد للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعانيها البلاد، فكانت شرارة أخرى ساهمت في إشعال الحرب الصامتة بينهما، من دون أن تترجم بتراشق إعلامي. لكن فريق رئيس الحكومة كان دوماً يروّج بأن «اللقاءات التي يعقدها جعجع مع السفراء ويؤكد فيها على ضرورة تأليف حكومة تكنوقراط، إنما هي استهداف للحريري كرئيس حكومة». وقد بدت إطلالة جعجع التلفزيونية في برنامج «صار الوقت» على قناة «أم تي في» في الأول من آب، يوم اعترض على طريقة إدارة الملفات، وكأنها فرصة للحريري للاقتناع أكثر بأن «القوات منزعجة من علاقته بباسيل، وتسعى الى ضرب التسوية القائمة على معادلة ميشال عون في بعبدا مقابل وجوده هو في السرايا الحكومية».

اندلاع انتفاضة 17 تشرين، ليس من تغيّر يُذكر في شكل العلاقة القواتية ـ المستقبلية حتى الآن. صحيح أن «لا قطيعة... لكن العلاقة ليست جيدة» وفق ما تقول مصادرهما. كلاهما يسير في الطريق نفسه، محاولاً وضع نفسه في صفوف «الثوار» من دون أن يصلا الى نقطة التقاء لإعادة وصل ما انقطع. الجدار الفاصل الذي بنته عدة محطات، بدءاً بالتسوية الرئاسية، وصولاً الى انقلاب جعجع على الحريري يوم أجبر الأخير على تقديم استقالته في الرياض، تمدد وازداد متانة داخل الحكومة.

يقول مطلعون على خطوط التواصل بين وادي أبو جميل ومعراب إن هذه العلاقة أخذت منحى أكثر سلبية قبل استقالة الحريري بفترة قصيرة، لأسباب عدة. فالرئيس المستقيل للحكومة «لم يكن يريد لأي صوت أن يعلو فوق صوت تحالفه مع التيار الوطني الحرّ، وكانت يعتبر أن أي موقف لا يتوافق مع قراراته داخل الحكومة يُعدّ استهدافاً شخصياً له». هكذا «فُسر موقف القوات من موازنة 2019 »، معتبراً أنها «تراجع عن التفاهم ورسالة ضده». منذ ذلك الوقت، لم يُسجّل أي لقاء مباشر بينه وبين رئيس القوات سمير جعجع (آخر لقاء في 18 حزيران الماضي). ثم أتت مطالبة جعجع (قبل 17 تشرين) بحكومة اختصاصيين كحل وحيد للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعانيها البلاد، فكانت شرارة أخرى ساهمت في إشعال الحرب الصامتة بينهما، من دون أن تترجم بتراشق إعلامي. لكن فريق رئيس الحكومة كان دوماً يروّج بأن «اللقاءات التي يعقدها جعجع مع السفراء ويؤكد فيها على ضرورة تأليف حكومة تكنوقراط، إنما هي استهداف للحريري كرئيس حكومة». وقد بدت إطلالة جعجع التلفزيونية في برنامج «صار الوقت» على قناة «أم تي في» في الأول من آب، يوم اعترض على طريقة إدارة الملفات، وكأنها فرصة للحريري للاقتناع أكثر بأن «القوات منزعجة من علاقته بباسيل، وتسعى الى ضرب التسوية القائمة على معادلة ميشال عون في بعبدا مقابل وجوده هو في السرايا الحكومية».

الحراك الذي باغت المشهد اللبناني، أخيراً، لم يؤدِّ إلى إعادة المياه الى مجاريها. «القوات» و«المستقبل» اليوم في الشارع، يُحاولان تسليق الانتفاضة وسرقتها من خلال اندماجهما في صفوف المتظاهرين

> **ضوابط خارجيّة تتحكّم بعلاقة جميع مكوّنات 14 آذار على خلافاتهم**

من دون صفة رسمية، لكن كلاً منهما يفعل ذلك منفرداً، وإنْ جمعتهما الخطابات والشعارات المطلبية الواحدة علناً، أو السياسية ضمناً. هل من تواصل بين معراب و«بيت الوسط»؟ بحسب المعلومات، «لا تزال هناك خطوط مفتوحة بين الوزيرين السابقين ملحم رياشي وغطاس خوري، لكنها تأتي في إطار النقاش حول المرحلة الراهنة أكثر من كونها تنسيقاً أو اتفاقاً على أمور معينة».

حين يُسأل القواتيون والحريريون عن المانع الذي يحول دون عودة التحالف المتين الذي طبع علاقتهما قبل التسوية الرئاسية، يُجيب هؤلاء بأن «القرار هو عند الحريري نفسه الذي يبدو أن قلبه لم يصفُ بعد تجاه الحكيم». حتى إن بعض من يقابلون الحريري يؤكدون أنه لا يزال يفضّل بقاء القوات خارج أي حكومة مستقبلاً. لكن ما يجمعهما أكثر مما يفرقهما، وإن لم يجتمعا اليوم ضمن تحالف واحد. أهم النقاط الجامعة «نظرتهم تجاه سلاح المقاومة ورفض العلاقة مع النظام السوري»، عدا عن أنهما «يدركان أن سقوط أي طرف منهما يعني سقوط الطرف الآخر، وتنسحب هذه النظرة على النائب السابق وليد جنبلاط». يذكّر هؤلاء كيف وقف الحريري الى «جهة جنبلاط بعد حادثة قبرشمون واتخذ موقفاً مؤيداً له، علماً بأن العلاقة مع باسيل لم تكن قد وصلت الى ما هي عليه اليوم»، معتبرين أنه «لو كان جعجع مكان جنبلاط لاتخذ الحريري الموقف نفسه». وبالنسبة الى المصادر نفسها، «هناك ضوابط خارجية تتحكم بعلاقة جميع مكونات 14 آذار، على خلافاتها، وهذه الضوابط متصلة بالموقف السعودي الذي يسعى الى عدم انهيار علاقات قوى 14 آذار بالكامل». قد لا يكون ما حصل أخيراً في الشارع سبباً كافياً لعودة القوات والمستقبل إلى سابق عهدهما، لكنهما عادا اليوم الى الخندق نفسه. الأكيد أن المواقف السياسية وتحركات مناصريهما في الشارع ليست ثمرة تنسيق ثنائي، إلا أنها تخدم مشروعاً واحداً وهدفاً واحداً. وقد ظهر ذلك جلياً بعدما خلع كل من الحريري وجعجع القفازات في مواجهة صارت علنية ومكشوفة ضد فريق 8 آذار.

موقوفو صور: «بيروت باي بايك» تُسقّط حقها الشخصي

من المنتظر اليوم أن تبتّ الهيئة الاتهامية في الجنوب استئناف وكلاء الدفاع عن «موقوفي صور» قرار قاضي التحقيق الأول في الجنوب مارسيل حداد، الذي ردّ طلبهم بإخلاء سبيل 11 موقوفاً يوم الخميس الفائت. وقبيل قرار الهيئة، أعلنت شركة نادي بيروت للدراجات الهوائية المعروفة بـ«بيروت باي بايك» نيتها إسقاط ادعائها الشخصي عن عدد من الموقوفين المتهمين بسرقة دراجات هوائية تملكها الشركة كانت في حرم استراحة صور أثناء تعرضها للإحراق والسرقة في 18 تشرين الأول الماضي. مديرها العام جواد سبيتي قال لـ«الأخبار» إن إدارة الشركة أوعزت إلى مستشارها القانوني محمد عيد شهاب بالتوجه اليوم إلى قصر عدل صيدا للتراجع عن الشكوى وإسقاط الحقوق الشخصية بحق الموقوفين في قضية إحراق وسرقة «الرست» الموقوفين بسببها منذ 37 يوماً. وأوضح أن الشركة المدّعية، إضافة إلى أصحاب الاستراحة، «لم تتبلّغ أيّ طلب بإخلاء السبيل لأيّ موقوف ولو أنها تبلّغت لكانت ستوافق عليه حتماً»، علماً بأن النيابة العامة الاستئنافية في الجنوب كانت قد ادّعت على جميع الموقوفين بجميع التهم ولم تحدد في ادعائها جرم كل موقوف على حدة، وهو ما تحدد لاحقاً في جلسات الاستجواب التي أجراها حداد.

(الأخبار)

ملف

«أنا مقاوم أنا مزارع»: فليأتِ الحصار!

استجابة لمبادرات فردية، هبّت بلديات جنوبية لـ«تلبية نداء الأرض»، مطلقة مشاريع للعودة إلى الزراعة في محاولة لاكتفاء شبه ذاتي، غذائياً. هبّة «أنا مقاوم، أنا مزارع»، أذكتها الأزمة الاقتصادية، وتنبّهت لها اتحادات البلديات المحسوبة على حزب الله، ساعية للتعويض عن غياب الدولة. الأمن الغذائي كان جزءاً من استراتيجية تكافل اجتماعي واقتصادي وتنموي أطلقت منذ تسع سنوات. محاولات تفضح تقصير الدولة

أمال خليل

بين تل النحاس وصف الهوا على طول الحدود الجنوبية، انتشرت التعاونيات والاستهلاكيات لتأكل الدكاكين. في البلدات التي لا يزال بساطها الأخضر أقوى من الأسمنت، يتقلص عدد المقيمين في هذه الفترة من السنة لتقتصر على المئات وأحياناً أقل. لكن «السوبر ماركت» التي كانت بضاعتها تكفي حاجة الآلاف، هي أيضاً تقلّصت أخيراً،

> **الشتوة المرتقبة ستكون موعد زراعة 150 دونماً بالعدس والحمص والفول والذرة**

ليس تماشياً مع حاجة السوق، وإنما بسبب «سياسة الحصار والتجويع والتركيع الأميركية والصهيونية لشعب المقاومة». هكذا يفسر صاحب إحدى التعاونيات في عيترون سبب فراغ الرفوف من البرغل التركي والأرز الإيطالي ومعلبات الخضر الفرنسية (...). هذه سياسة أميركا وإسرائيل، أم سياسة الدولة بتحرير السوق وضرب المنتج المحلي؟ يقرّ بأن معظم بضاعته مستوردة «بسبب قوة المنافسة وتحوّل المستهلك إلى المنتج الأوفر». يدرك بأنه في حال تقطّع السبل وانهيار سعر صرف الليرة أمام الدولار، فإن إقفال محله يصبح حتمياً. ما البديل؟ «الحق على الدولة»، يقول سريعاً قبل أن يستطرد: «والحق علينا لأننا اقلعنا عن الزراعة وصناعة الخبز وتحضير المؤن».

لم تبلغ الثورة البلدات الجنوبية بقوة. لكن الحصار والإفلاس سيبلغها كسائر الأرياف، بمزيج من العقائد والرؤية الاقتصادية، استبق حسين عباس الآزمة وأطلق مبادرة «أنا مقاوم، أنا مزارع» التي تدعو أصحاب الأراضي، على اختلاف مساحاتها، إلى زراعتها وتربية المواشي والدواجن لتأمين حاجة الاستهلاك المحلي. ربط المبادرة بعوامل تحفيزية شملت تطوع شبان للمساعدة في تحضير الأرض والزراعة وتوفير عدة الزراعة. مبادرة وجدها البعض غير قابلة للتطبيق، فيما تلقفتها بلديات وحوّلتها إلى مشروع. عباس المقيم في البازورية، هو ابن حانين (قضاء بنت جبيل) التي محاها العدو الإسرائيلي عام 1976. وبعد تحرير عام 2000، عادت بيوت حانين ولم تعد عاداتها. معظم أبنائها هاجروا أو نزحوا بفعل الاحتلال والحرمان. تجمّدت الأرض قسراً لـ 24 عاماً. وعندما عاد جزء منها للحياة، زرع معظمه بالتبغ لأنه مدعوم من الدولة. كثر الناس وقلّت الكميات لدى القلّة المزارعة التي تزاحم الآخرون عليها للحصول على حصتهم من «المونة». مؤونة تصبح رأسمالاً نادراً في أوقات الشدة. في عدوان تموز 2006، روى كثير من المقاومين أن مونة البيوت القروية من خبز مرقوق إلى مرطبانات المربى واللبنة، ساعدتهم على الصمود. ذلك الرأسمال يريده رئيس بلدية عيناتا رياض فضل الله في كل بيت، رغم الصعوبات. الصيدلي أطلق مبادرة «خيراتنا بارضنا» على صعيد بلدته لتشجيع الناس على زراعة أراضيهم. وبما أن عدداً كبيراً من الملاكين مسافر أو نازح، استحصل على موافقة بعضهم لتتولى البلدية زراعتها. الشتوة المرتقبة ستكون موعد زراعة 150 دونماً بالعدس والحمص والفول والذرة بإشراف وزارة الزراعة. يأمل فضل الله أن تتحول التجربة إلى عدوى تنتقل بين الأهالي، ولا سيما الأجيال الشابة التي أقلعت عن الزراعة.

في زمن المجاعة خلال الحرب العالمية الأولى، سدّت حنطة سهل حوران جوع أهالي جبل عامل. فيما سهل الحولة شكّل الإسناد الخلفي للحبوب والخضر والأشجار المثمرة. معظم زراعات جبل عامل ارتكزت على التين والصبّار والزيتون. كثير منها اقتلعها أصحابها ليزرعوا مكانها التبغ المدعوم. «هات دعماً للقمح والحبوب لكي يزرعها الناس مجدداً»، يقول كمال فوعاني الذي يشكك بفعالية المبادرات التي «تنبّهت الى أنه لا غنى عن الأرض». بلدته حولا، تمسكت بالزراعة كوسيلة عيش، أكثر من جاراتها. حوالى مئة عائلة تعتاش من زراعة التبغ والحبوب والخضر في أراضي حولا وخارجها. فيروز شريم تستأجر أراضي في ميس الجبل وسهل الخيام وشقرا. ليس بسبب ضيق المساحات في حولا، بل بسبب وعورة بعضها. «كل شبر في حولا مهما كان وعراً أو أرضه صخرية، كان يزرعه أجدادنا. كانوا يحرثونه بالمنكوش أو «السكة» التي يجرّها ثور أو بغل أو حمار يستطيع الوصول إلى أضيق الزوايا. فيما اليوم الحراثة على «التراكتور» الذي لا يعمل سوى في أراض منبسطة، فيما استصلاح الأرض مكلف ولا يدخل ضمن ميزانية الدولة». ليس هذا سبب «بوران» الأرض أي تحوّلها إلى بور، وفق شريم. في السابق، كانت الزراعة اقتصاداً عائلياً لا تستدعي استئجار يد عاملة. في أسرتها، لا يعمل جيل السبعينيات والثمانينيات في الزراعة، إنما تحوّل بفعل العلم إلى مهن أخرى. كلفة اليد العاملة المرتفعة (السورية في معظم الأحيان)، يجبرها على تقليص المساحة المزروعة لخفض التكاليف. أزمة المياه في الصيف، أجبرت بدورها مريم مزرعاني على «خربطة» روزنامتها الزراعية. ما كان يزرع في أيام الصحو لتجفيفه وتخزينه في الشتاء، بات يزرع تحت المطر. هذا كله في كفة، وسعر البذار في كفة أخرى. في حولا، لا يزال كثر يحافظون على تقنية حفظ البذور من المحصول لزرعه في الموسم المقبل. سائر القرى باتت تعتمد على البذور المستوردة المهجنة التي لا تصلح لإعادة زرعها مرة أخرى. هذا عدا عن ارتفاع سعرها الذي تضاعف أخيراً. تربية المواشي ليست أقل كلفة لمن يرغب بالعودة إلى الجذور. بلغت فوعاني إلى أن علف الدجاج والأبقار مستورد. «تبن العدس أصبح أغلى من الدواء». وكما سائر اللبنانيين، ترهق المزارعين كلفة المحروقات. في السابق، كان الأجداد يجمعون الحطب اليابس من البراري ويشعلونه مع زبل البقر المجفف المخلوط بالشعير، للتدفئة. الآن، لا بديل من المازوت في ظل تشدّد وزارة الزراعة في حماية الأحراج من القطع.

(علي حشيشو)

«إمكانياتنا محدودة مهما فعلنا»

يقلّل مسؤول العمل البلدي في المنطقة الأولى في حزب الله علي الزين من المخاطر الأمنية المحدقة بالجنوب. شأنه كشأن حزب الله، يحاول طمأنة الجنوبيين من شائعات الحصار. يعلل نفسه بالأمل السوري في حال إقفال الطرق على الجنوب. «من سوريا، نستمد حاجتنا الغذائية، مثلما دعمنا سوريا خلال الأزمة الأخيرة». يشيد بدور الحراك في ابتكار هبّة «العودة إلى زراعة الأرض» وتشجيع الناس على الانخراط. لكنه يستعرض استراتيجية اتحادي بلديات جبل عامل وبنت جبيل المحسوبين على الحزب منذ تسع سنوات. الأمن الغذائي بند منها إلى جانب التكافل الاجتماعي والنسيج العمراني والتنشيط الاقتصادي والتنمية البشرية (...). لا يقلل من أهمية التفاعل المستجد مع الزراعة، لكنه يربطها بمسار طويل. السكان في بلديات الاتحادين الحدودية شهدوا مبادرات مختلفة خلال السنوات الماضية تحاول توفير فرص عمل في الأطراف النائية: توزيع 3 آلاف دجاجة على مهتمين بتربيتها ودعم النحالين وإنشاء معمل للألبان والأجبان لتشجيع تربية الأبقار وتوزيع نصوب لوزيات وأشجار مثمرة وزيتون وتين وزعتر وخروب (...). منذ سنوات، تنبّه «العمل البلدي» إلى مواجهة ثقافة الاستهلاك التي شجعت عليها سياسات الدولة وتسهيل الاستيراد. «البلديات تشتغل بعكس الدولة» قال الزين. يتلو لائحة طويلة من ذلك الشغل المعاكس في دعم المدرسة الرسمية ودعم تلقيح الأطفال وتوفير الأدوية للمسنّين (...). لكنه يلتفّ طويلاً ليعود إلى الدولة. «إمكانياتنا محدودة مهما فعلنا».

«الكفاءات» تعلّق عمل مراكز ذوي الاحتياجات

فاتن الحاج

قبل أيام قليلة، علّقت «مؤسسة الكفاءات» العمل في 10 مراكز تأهيلية تخدم نحو 1000 شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة والحالات الاجتماعية، لعجزها عن تحمّل الخسارة والأعباء المتراكمة، نتيجة عدم تسديد وزارة الشؤون الاجتماعية للأموال المتوجبة عليها للمؤسسة عن العام 2019.

وفي بيان المراكز التأهيلية، أشار المدير العام للمؤسسة رمزي الشويري إلى «أننا بتنا عاجزين عن تسديد فواتير حياتية تضمن كرامة الأطفال والشباب المستفيدين من مراكزنا، في ظل الأوضاع الاقتصادية القاهرة والغياب التام لخطة اجتماعية إنقاذية رسمية». واستغرب أن «يغدو المعوّق هو من يدعم الدولة وليس العكس، بما أن المؤسسة تقدم الخدمات الرعائية والتأهيلية مجاناً، وتعتمد فقط على المدفوعات التعاقدية مع الوزارة». وقال إن «سوء إدارة المال العام وعدم الإنصاف في توزيعه، تحت غطاء الفساد، رتّب في ذمم المراكز مستحقات باتت شروط دفعها تعجيزية للموظفين وموردي المواد الغذائية والمحروقات والضمان الاجتماعي، إن لجهة ربطها بسعر صرف الدولار، أو لأن المبلغ الذي تقدمه وزارة الشؤون الاجتماعية بات غير كاف لكونه لا يزال يعتمد سعر الكلفة في العام 2011».

الشويري لفت إلى أن «التعليق سيبقى ساري المفعول إلى أن تسدد الوزارة واجباتها المالية، وسنعود إلى التعليق في كل مرة يجري فيها التخلف عن الدفع».

وعن مصير المستفيدين من المراكز ونحو 350 موظفاً يعملون فيها، أوضح الشويري، في اتصال مع «الأخبار»: «اتفقنا أن تكون فترة التعليق إجازة مدفوعة تحفظ خلالها حقوق الموظفين وضماناتهم وتدفع لهم لاحقاً فور قبض المستحقات من الوزارة، مع إعطائهم خيار البحث عن عمل آخر».

أما ذوو الاحتياجات الخاصة فسيلازمون، بحسب الشويري، منازلهم بلا أي مساعدة، تماماً كما حصل مع 85 طفلاً وشاباً في «مركز ميريم» الذي أقفلته المؤسسة في نهاية كانون الثاني 2019، إذ إنّ غالبية هؤلاء، خصوصاً ذوي الإعاقات الشديدة، بقوا خارج أي مؤسسة ترعاهم.

حال الكفاءات لا تختلف عن حال 103 مؤسسات تعنى بشؤون الإعاقة باتت غير قادرة على اكمال رسالتها، وتواجه خطر إغلاق أبوابها، بحسب المدير العام لمؤسسة الهادي للإعاقة السمعية والبصرية واضطرابات التواصل، اسماعيل الزين. تحدث الزين عن خيارات لجأت إليها بعض المؤسسات في الأونة الأخيرة، منها الطلب من موظفيها العمل لثلاثة أيام فقط بدلاً من ستة وقبض رواتبهم على هذا الأساس، أي أنها باتت تعطيهم نصف راتب. ومن المؤسسات من علّق الرواتب في انتظار قبض مدفوعات الوزارة. ومن المقرر أن يعتصم موظفو المؤسسات مع أهالي ذوي الاحتياجات، الثلاثاء المقبل، للضغط باتجاه تفعيل إعطاء سلفة 60% عن كل فصل من الفصول الثلاثة للعام 2019، باعتبار أن الفصل الرابع ينتهي في كانون الأول المقبل. وتسترد السلفة من فواتير المؤسسات. وكان الوزير، بحسب الزين، رفع كتاباً إلى لجنة التشريع والاستشارات في وزارة العدل لبيان الرأي في السلفة، إلاّ أن الاستشارة لم تصدر بعد لكون اللجنة لم تتسلم الكتاب رسمياً، كما قالت لـ «الأخبار» رئيستها القاضية جويل فواز.

> **المؤسسات تطالب بسلفة 60% عن العام 2019 منعاً للإقفال**

وفي حين رأى الزين أنّ الوزير يستطيع أن يوقع على السلفة ضمن مهام تصريف الأعمال، لكونها سلفة من الموازنة المرصودة للعام 2019 بناءً للعقود الموقعة مع المؤسسات، لفتت مصادر وزارة الشؤون إلى أن الطرح لم يعد منطقياً، إذ كيف تدفع السلفة الآن، وتسترد في نهاية الشهر المقبل.

أما قيومجيان فقد ذكّر بأنه دق ناقوس الخطر، محذراً من وقوع كارثة اجتماعية منذ آذار الماضي. وأشار إلى «أننا حذرنا يومها إلى أننا وصلنا إلى الخط الأحمر وأعربنا عن ذلك على طاولة مجلس الوزراء وعبر الاطلالات والتصريحات الإعلامية». وأكد الوزير في حينه أن المشكلة مرتبطة بعدم ابرام العقود بسبب الروتين الإداري، والأهم أن الدفع يتم وفق سعر الكلفة في العام 2011». كذلك ذكّر بأنه خاض معركة لعدم خفض موازنة الوزارة الصغيرة نسبياً ولزيادة البند المتعلق بمؤسسات الرعاية والجمعيات كي تستطيع الصمود والاستمرار في رسالتها الانسانية.

انتخابات «أطباء الأسنان» لائحة أحزاب «تخرق» لائحة أحزاب... بمستقل

هديل فرفور

فاز المُرشّح المُستقلّ علي ياغي، أمس، في انتخابات عضويّة مجلس نقابة أطباء الأسنان في لبنان. انقسمت الأحزاب على لائحتين، وبقي في كل منهما مقعد شاغر. فازت لائحة تحالف حزب الله - التيار الوطني الحر كاملة على لائحة القوات اللبنانية وحركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي. أما المقعد الشاغر، فكان من نصيب ياغي الذي حلّ أول، بعدما حظي بدعم المستقلين واللائحة الخاسرة، إضافة إلى عدد من مؤيدي اللائحة الفائزة.

نحو 1400 طبيب (من أصل خمسة آلاف طبيب أسنان مسجلين في النقابة و3600 طبيب مسدّدين الرسوم المالية للسنة الحالية)، شاركوا في عملية الانتخاب التي تمّت على خمسة مقاعد: مقعدان لعضوية مجلس النقابة، وثلاثة مقاعد لعضوية صندوق التعاضد.

وفق نقيب أطباء الأسنان الحالي روجيه ربيز، فإنّ نسبة الإقبال

> **تصدّر ياغي قائمة المُرشحين حاصداً 635 صوتاً مقابل 603 أصوات لمرشح حزب الله و467 صوتاً لمرشح حركة أمل**

على الاقتراع هذه المرة (المُقدّرة بنحو 39%) تُعدّ لافتة وكبيرة جداً قياساً مع باقي الانتخابات السابقة، «منذ سنتين فقط شارك 400 طبيب في انتخابات العضوية»، وهذا الأمر يعني أنّ «الأطباء شعروا بأنهم معنيون هذه المرة أكثر بالعمل النقابي»، على حدّ تعبير ربيز.

وكانت لائحتان حزبيتان تتنافسان بشكل واضح؛ الأولى وهي تضم تحالف التيار الوطني الحُرّ وحزب الله وتضمّنت أربعة مُرشحين من أصل خمسة: مُرشح واحد فقط عن مقعدي العضوية، وهو حسام الجسّار المحسوب على حزب الله وحركة أمل، أشار ربيز إلى أن عدداً كبيراً من الأوراق كانت تحمل اسم ياغي فقط «ما يعني أن هناك عدداً كبيراً من المُستقلين»، لافتاً إلى أنها المرة الأولى التي يتصدر الفائزين مرشح مستقل. ماذا عن الأحزاب الذي دعمته؟ ربما تكون الأحزاب المُشاركة في الحراك قد دعمته، «لكنّ تلك الأحزاب لم تحشد ولم تُجيّش للتصويت له بشكل يُمكّنه من الوصول إلى النقابة من خلالها».

وهو المرشح المحسوب على حركة أمل علي عثمان فيما ترك المقعد الثاني شاغراً (لمصلحة مرشّح حزب الله وفق المصادر النقابية الحزبية نفسها)، وثلاثة مقاعد للصندوق وضمّت كل من هيثم فقيه المحسوب على الحزب الاشتراكي، وجان بيار فغالي المحسوب على القوات اللبنانية ولبيب الدنا المحسوب على تيار المُستقبل. أمّا ياغي، فقد ترشّح بشكل مُنفرد ومُستقلّ.

في المُحصّلة، فازت لائحة تحالف التيار الوطني الحر وحزب الله كاملة (المقاعد الأربعة)، فيما تصدّر ياغي قائمة المُرشحين حاصداً 635 صوتاً مقابل 603 أصوات لجسّار و467 صوتاً لعثمان، مُنتزعاً مقعد العضوية.

وفيما سُجّل فوز ياغي انتصاراً لـ«مُرشّح الثورة»، سارع بعض الأوساط الحزبية في النقابة إلى إثارة مسألة دعم حزبَي الكتائب والقوات له، «فكيف يُمكن لمُستقلّ أن يحظى بدعم أحزاب الكتائب والقوات والاشتراكي؟»، على حدّ تعبير أحد النقابيين، مُشيراً إلى وجود لوائح مطبوعة تجمع لائحة تحالف الاشتراكي وأمل والقوات واسم ياغي.

في اتصال مع «الأخبار»، قال الأخير إنه شارك في الانتخابات بشكل مُستقلّ ومُنفرد، ولم يُشارك بأيّ من اللائحتين المتنافستين، «وإذا كان أطباء زملاء لي كانوا قد دعموني وهم محزّبون، فهذا لا يعني أنني قد بتُّ مُرشح الأحزاب التي يناصرها هؤلاء(..)، نافياً بشكل حازم أن يكون منتمياً أو محسوباً على أي من حزب الكتائب أو القوات «أو غيرهما من الأحزاب التي ركبت الحراك».

وفيما لفت ياغي إلى أنّه المسؤول العلمي لرابطة أطباء الأسنان في البقاع، وهو عضو في تجمّع «بعلبك مدينتي»، «وقد حظيت بدعم كبير من الرابطة ومن أبناء منطقتي»، رفض أن يُطلق على نفسه مُرشّح الثورة، «لأنني لا أستطيع أن أتكلم نيابة عن مجموعات وثوار والزعم أنهم انتدبوني»، مُشيراً إلى أنه «مرشح مستقل ثائر على هذه السلطة وسيخدم جميع الأطباء في النقابة، كلّن يعني كلّن».

وفيما انشغل البعض في «تحليل» فوز ياغي لجهة دعمه من قبل بعض الأحزاب من جهة، أو وصوله بسبب انفضال الثنائي حزب الله وحركة أمل، أشار ربيز إلى أن عدداً كبيراً من الأوراق كانت تحمل اسم ياغي فقط «ما يعني أن هناك عدداً كبيراً من المُستقلين»، لافتاً إلى أنها المرة الأولى التي يتصدر الفائزين مرشح مستقل. ماذا عن الأحزاب الذي دعمته؟ ربما تكون الأحزاب المُشاركة في الحراك قد دعمته، «لكنّ تلك الأحزاب لم تحشد ولم تُجيّش للتصويت له بشكل يُمكّنه من الوصول إلى النقابة من خلالها».

الكرة اللبنانية

تؤكّد المصادر أن موضوع الحضور الجماهيري في يد القوى الأمنية بالدرجة الأولى (عدنان الحاج علي)

يجتمع الاتحاد اللبناني لكرة القدم مع ممثلي أندية الدرجة الأولى اليوم عند الساعة الثانية بعد الظهر في مقرّ الاتحاد للبحث في مصير الموسم الكروي. اجتماعٌ حاسم لاتخاذ قرار صعب. صيغٌ عديدة وطروحات مختلفة، والأهم أنها كلّها تحت سقف «لا إلغاء للبطولة». مصلحة الأندية واللاعبين والجمهور أهم من المصالح الضيقة لبعض الأندية حسبما تعتبر الغالبية الساحقة من العائلة الكروية اللبنانية

اجتماع حاسم لتحديد مصير البطولة... لا إلغاء للدوري

عبد القادر سعد

وصل المعنيّون في لعبة كرة القدم في لبنان إلى ساعة الحقيقة. ساعة اتّخاذ القرارات حول الموسم الكروي وشكل استكمال البطولات. انتهى استحقاق منتخب لبنان الذي سمح للجميع بكسب المزيد من الوقت بهدف تبلور الصورة. لكن لا الصورة توضّحت ولا الأزمة التي تعيشها البلاد منذ 40 يوماً تراجعت. إذاً لا بدّ من قرارات صعبة وجريئة تأتي من رحم تنازلات وتضحيات من جميع الأطراف لتمرير الموسم بأقلّ الأضرار.

صيغ عدة مطروحة على الطاولة. المؤكّد أن الدوري لا يمكن أن يُستكمل بشكل طبيعي. هذا ما دفع المعنيين من اتّحاد وأندية إلى استعراض عدة حلول لإنهاء الموسم. خارطة أطراف الأزمة تنقسم بين اتحاد يريد استكمال البطولة بحضور الجمهور حرصاً على اللعبة ومصالح اللاعبين وأرزاقهم، وهو بذل جهداً كبيراً في مباراتي المنتخب لتأمين حضور الجمهور لكنه لم ينجح. وهناك أندية لا يزيد عددها عن ستة (5+1) تريد اللعب واستكمال البطولة بشكل يحفظ المنافسة الشريفة ويُبعد التلاعب في حال كانت هناك بطولة لا حافز فيها لعدد آخر من الأندية. في المقابل هناك أندية كلّ همها أن لا تهبط إلى الدرجة الثانية. إلغاء بطولة، أو بطولة من مرحلة واحدة من دون هبوط، وحتى عدم المشاركة وترك الأندية الأخرى التي تريد أن تلعب أن تقوم بذلك لوحدها. المهم أن لا يهبطوا ويقلّصوا فترة خوض المباريات والتمارين بهدف تخفيف الأعباء المالية. تلك أندية كانت تعاني مادياً في الأيام الطبيعية قبل بدء التطورات الأخيرة، فكيف الحال بعد وقوعها؟ هذه الصيغ تحدّثت عنها جميع الأندية، كلٌّ من زاويته، كما كانت محطّ نقاش في الشارع الكروي اللبناني.

إذاً تبدو الصورة متشابكة وجلسة اليوم ستكون صعبة على الجميع للخروج بحلّ يُرضي معظم الأطراف، لكن في مضمون كل طرح مجموعة من الحيثيات لا بدّ من الوقوف عندها.

صيغة إكمال الدوري بشكل طبيعي مستحيلة، أولاً بسبب ضيق الوقت وثانياً بسبب الأزمة المالية. هذا الأمر أكّده مختلف الأطراف في الأيام القليلة الماضية.

صيغة إقامة بطولة من مرحلة واحدة، يليها مربّع ذهبي لتحديد البطل من دون هبوط أي فريق إلى الدرجة الثانية له محاذيره أيضاً بحسب البعض. فنظام بهذا الشكل من دون أن يكون هناك هبوط سيجعل سبعة أندية من أصل 12 غير معنية بالمنافسة. وهذا ما قد يفتح الباب على تلاعب بالنتائج لترجيح كفّة فريق على آخر بالنسبة إلى حجز مقعد في المربع الذهبي. أحد الخبراء في اللعبة يعتبر أن هذا الهاجس من الممكن تفاديه في حال كان الدخول إلى المربع الذهبي برصيد خالٍ من النقاط.

حينها مهما كان هناك تلاعب وتمرير مباريات لن يؤثّر على شكل المربع الذهبي. لكن حتى هذا الرأي فيه ظلمٌ للفريق الرابع الذي سيدخل المربع الذهبي، في حال سلّمنا جدلاً أن حظوظ ثلاثة فرق شبه محسومة لناحية دخول المربع الذهبي. ذلك أن حظوظ فريق قد تتقدّم على حظوظ فريق آخر في حال كانت بعض النتائج تصبّ في مصلحته. وهنا تبرز وجهة نظر ثانية ستُطرح اليوم من قبل بعض الأندية تعتبر أن الحل الأمثل هو خوض بطولة بالأندية التي تريد أن تلعب وتنافس، أي أن تقتصر البطولة على خمسة أو ستة أندية بنظام ذهاب وإياب ومربع ذهبي، من دون أن يكون للأندية التي تعاني مادياً حضورها، طالما أن الموسم سيكون شكلياً بالنسبة إليها.

وعليه وبحسب مصادر متابعة، فإن أي حلّ لا يتضمن هبوطاً إلى الدرجة الثانية سيكون مُجحفاً في جانب منه، علماً أن صيغة بطولة من مرحلة واحدة مع مربع ذهبي ومربع هبوط أيضاً صعبة التنفيذ بسبب عامل الوقت. فإذا كانت مسألة إكمال البطولة بشكل طبيعي صعبة من ناحية الوقت حيث ما زالت هناك 19 مرحلة، فإن صيغة مرحلة واحدة مع مربعين أيضاً تتضمن 17 مرحلة (11 الذهاب و6 فاينال فور) أي أنها تحتاج إلى أكثر من أربعة أشهر. وفي ظلّ استحقاقات منتخب لبنان وكأس الاتحاد الآسيوي للعهد والأنصار سيكون من الصعب تنفيذها، إلّا إذا جرى ضغط للروزنامة.

> يبقى الأهم هو أن لا تتحوّل البطولة إلى شكلية في ظلّ إلغاء الهبوط

لذا قد يكون الحلّ الأقل ضرراً بحسب متابعين هو مرحلة ذهاب من دون هبوط مع مربع ذهبي بصفر نقاط. وهنا يبرز سؤال: هل يُستكمل الذهاب من الأسبوع الرابع، أم تبدأ البطولة من جديد؟

من المعروف أن أيّ قرار سيُتّخذ اليوم يحتاج إلى جمعية عمومية استثنائية لإقراره. قانوناً لا يمكن تغيير نظام بطولة بعد انطلاقها. فأيّ نظام جديد يجب أن يوزّع على الأندية قبل 15 يوماً. وبالتالي فمن الناحية القانونية يجب البدء من جديد وفق النظام الجديد، لكن الضرورات تبيح المحظورات، وفي ظلّ الظروف الاستثنائية القاهرة قد يتمّ الطلب من الجمعية العمومية التصديق على تعديل النظام على قاعدة استكمال مرحلة الذهاب مع مربع ذهبي من دون هبوط أيّ فريق إلى الدرجة الثانية.

تبقى مسألة الحضور الجماهيري التي تأخذ حيزاً كبيراً من النقاش. فهذا الموضوع في يد القوى الأمنية وليس في يد أيّ طرف من أطراف اللعبة حسبما تؤكّد مصادر عدّة. في الأيام الماضية اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي بدعوات إلى التظاهر أمام مقرّ الاتّحاد اليوم للاعتراض على فكرة إلغاء الدوري ومنع الحضور الجماهيري. لكنّها دعوات تبدو في غير محلّها حسبما يؤكّد معنيّون، على اعتبار أن لا فكرة لإلغاء الدوري بأيّ شكل من الأشكال، وتشير مصادر اتّحادية رفيعة إلى أن الاتحاد لا يمكن أن يوافق على أيّ قرار بإلغاء الدوري. لكنّ القيّمين على التحرك اليوم يعتبرون أن الهدف منه هو مساعدة الاتحاد على وضع صيغة لا تسمح للأندية المتعثّرة أن تمتنع عن الدفع للاعبيها وإداريّيها، طالما أنها لن تهبط إلى الدرجة الثانية. فالخوف أن يتحول موقف تلك الأندية إلى «من يريد أن يلعب أهلا وسهلاً ولكن بشكل شبه مجاني، ومن لا يريد فهو حرّ» كما يقول أحد المتابعين لموضوع التحرّك. فالهدف الرئيسي حماية اللاعبين والمدربين في لقمة عيشهم ومساعدة الاتحاد لاتخاذ قرار يجبر جميع الأندية على خوض المنافسات بشكل جدّي.

وفي موضوع الجمهور، تؤكد مصادر متابعة للملف أن الموضوع يعود إلى القوى الأمنية. فالاتّحاد سعى جاهداً لتأمين الحضور الجماهيري في مباراتي الكوريتين، لكنّه اصطدم بإصرار القوى الأمنية على إقامة المباراتين من دون جمهور. وهذا الإصرار قد يتكرّر في مباريات الدوري، الأمر الذي سيجعل بعض الأندية تعترض وخصوصاً نادي النجمة.

وتؤكّد بعض الجهات المتابعة للشأن الكروي أن إصرار نادي النجمة على إقامة المباريات بحضور الجمهور مشروع ومن حقّه، ولكن في الوقت ذاته وفي ظلّ الظروف الدقيقة التي تمرّ بها البلاد، يجب أن يناقَش هذا القرار مع الاتحاد والقوى الأمنية لإيجاد الصيغ المناسبة، خوفاً من الدخول في المحظور.

هي صورة معقّدة وصعبة اليوم على القيّمين على اللعبة. لكن ما هو مريح أن غالبية الأطراف متمسّكة بإكمال الدوري حفاظاً على حقوق اللاعبين بالدرجة الأولى وأيضاً اللعبة، ولكن يبقى الأهم هو الوصول إلى صيغة تحفظ المنافسة وصورة هذه اللعبة عبر بطولة لا تكون شكلية.

السلة اللبنانية

ترك فريق بيروت للسيدات في كرة السلة بارقة أمل في ظلّ عتمة الجمود الرياضي عامةً والسلوي خاصةً بعد توقف بطولة الرجال وعدم إطلاق بطولة السيدات. الفريق البيروتي عاد من المغرب ببطولة الأندية العربية في مفاجأة كبيرة وغير متوقّعة بالنظر إلى حداثة عهد هذا الفريق الذي نَسَخ النجاحات السابقة لفريق الرجال في النادي بسرعة قياسية

سيدات بيروت بطلات بسرعة قياسية

شربل كريم

بهدوء ومن دون ضجيج عوّض فريق بيروت للسيدات ما عجز عنه فريق الرجال في النسختين الأخيرتين من بطولة الأندية العربية لكرة السلة بخسارته اللقب في المباراة النهائية أمام الاتحاد السكندري المصري. ففي هاتين النسختين كان فريق العاصمة اللبنانية مرشّحاً قوياً للتتويج بالكأس وخصوصاً مع استضافته البطولة على أرضه في العام الماضي، لكن الإنجاز لم يتحقّق.

بعكسه دخل فريق السيدات إلى البطولة الإقليمية من دون أن يكون في صفّ المرشّحين الأوائل، أقلّه بالنسبة إلى منافسيه الذين عرفوا أنه لن يكون بقوة الرياضي الفائز باللقب مرتين سابقاً، أو هومنتمن الذي حصد اللقب بنسختيه الأخيرتين، لكن بيروت فعلها ليؤكّد نجاحات الفرق اللبنانية على هذا الصعيد، إذ سبق لإنترانيك الفوز باللقب مرتين أيضاً، والحكمة مار ضومط مرة واحدة.

لكن من دون شكّ يعتبر إنجاز بيروت استثنائياً إلى حدّ كبير، فهو جاء من أول مشاركة له في البطولة بعد اعتذار الرياضي بطل لبنان عن تمثيل كرة السلة اللبنانية لأسباب لم يكشف عنها، وقد رجّح البعض أنها أسباب مادية، وهو أمر مبرّر في ظلّ الأوضاع العامة التي تعيشها الرياضة والبلاد. وهنا كانت جرأة إدارة بيروت كبيرة بقبول دعوة تمثيل لبنان رغم أن الفريق لم يخُض أي مباراة في دوري الدرجة الأولى الذي صعد إليه حديثاً!

هي مفارقة غير اعتيادية فعلاً، لكن ليس بالنسبة إلى إدارة بيروت، لأنها عرفت في قرارة نفسها بأنها تملك فريقاً مميزاً منذ أن استحوذ على رخصة نادي «هوبس صور» وشرع في اللعب في الدرجة الثالثة ليصعد بعد موسم واحد فقط إلى الثانية ومن ثم إلى الأولى مباشرة. أما اللافت فإن الفريق البنفسجي لم يخسر أيّ مباراة في مشواره باتّجاه دوري الأضواء!

أضف إلى هذه النقاط، أن بيروت وقبل ذهابه إلى البطولة العربية وجد صعوبة في إيجاد ملعب متاح لخوض التمارين، ومن ثمّ وجد صعوبة في جمع اللاعبات للتدرّب، وقد اقتصرت مبارياته التحضيرية على لقائين فقط، لكنّ ما أن وصل إلى المغرب حتى فاز بمبارياته السبع كلّها في طريقه للصعود إلى منصة التتويج.

كذلك، فإنّ نواة هذا الفريق لم يبقَ منها سوى 4 لاعبات واعدات، مع الوصول إلى ساحة الكبار، لكن الظروف المحلية كانت حاضرة لتمهيد الطريق أمام الإنجاز الإقليمي.

القصة بدأت مع وضع ميزانيّة محدّدة للمنافسة بفريق يستطيع تأمين حضوره بين الفرق البارزة في الدرجة الأولى، ولم يكن التوجّه أبداً لضمّ مجموعة من أفضل لاعبات لبنان. لكن فجأة انفرط عقد فريق هومنتمن فكان هناك عدد كبير من اللاعبات المتاحات في السوق حيث انخفضت التكلفة أيضاً لأسباب عدة، أوّلها بحث اللاعبات المحررات عن نادٍ جديد في ظلّ خيارات ضيّقة، وخصوصاً في ظلّ وجود منافساً مثل الرياضي كان قد وقّع عقوداً مضمونة مع لاعباته، وهو بالتالي الفريق الوحيد إلى حدّ كبير القادر على ضمّ لاعبات من الصف الأول، وهي خطوة لم تحصل لعدم إمكانية اتّخاذها في ظلّ اكتمال صفوفه. لذا أتيحت الفرصة أمام إدارة بيروت فتعاملت معها بذكاء مستغلّة وضع السوق، ومستفيدة من سمعة النادي في الوفاء بالتزاماته من خلال ما عرفه فريق الرجال، ومن الهيكلية الواضحة في النادي، ما مهّد الطريق أمام قبول عدد من اللاعبات المميّزات الانضمام إليه.

وفي هذا الإطار ضمّ بيروت ليا أبي صليبا ومغالي جميّل من هوبس، وسارة أخضر من اينرجي. وهذه الخيارات كانت كلّها من قبل المدرب عزت اسماعيل الذي رافق الفريق منذ نشأته، والذي كان بإمكانه خطف المزيد من اللاعبات المتاحات، لكنه بدا مقتنعاً بتشكيلته رغم استغراب البعض من «العجقة» في المركزين 4-5.

وهذه التشكيلة المحلّية تعزّزت بقدوم النجمة الأميركية شافونتي زيلوس، وهي لاعبة في العقد الثالث من العمر، حملت معها تجربتها الكبيرة في الدوري الأميركي للمحترفات (WNBA).

> أحرزت سيدات بيروت اللقب العربي من دون خوضهنّ أيّ مباراة في دوري الأضواء

كما تعاقد النادي مع مواطنتها تيريزا إيخيلار، لكن الأخيرة لم تفِد الفريق بالشكل المأمول بالنظر إلى صغر سنّها (21 عاماً)، فهي قبل دفاعها عن ألوان بيروت خرجت من دوري الجامعات في الولايات المتّحدة للاحتراف في السوبد. لذا يمكن القول إن الاعبات اللبنانيات عوّضن الفارق وكنّ العلامة الفارقة في الفريق ليتفوّق على منافسيه في نسخة لم تكن أسهل من النسخات السابقة على الإطلاق.

وهذه المسألة تؤكدها مديرة الفريق كارلا الترك في تصريح لـ«الأخبار» قالت فيه: «هي أقوى النسخات بلا شك، وخصوصاً بعدما رفعت الفرق من مستوى الأجنبيات عندما لمست بأنهنّ ساهمن بشكل كبير في فوز هومنتمن باللقب في النسختين الماضيتين حيث كان ممثل لبنان مدعّماً دائماً بأجنبيتين قويتين».

وتضيف: «تمكّنت اللاعبات اللبنانيات من إحداث الفارق في مواجهة نظرائهن العربيات، واستفدن من تأقلمهنّ السريع ومن الدعم الكبير الذي خصصته لهنّ الإدارة على الصعد المختلفة».

قوة بيروت في البطولة بدت في فرضه شخصيته وإيقاعه خلال المباريات بفضل لاعبات لهنّ خبرة خارجية سابقة، ومدرّب لم يفوّت ومساعده بيتر أبو جودة أي فرصة لدراسة الفرق الخصمة عبر متابعة كلّ المباريات في الملعب، ما خلق وحدة عمل كاملة ومتكاملة عادت بالكأس العربية.

لكن ماذا بعد الإنجاز؟ هو سؤال بلا شك يطرحه بيروت كما تطرحه الفرق المحلية الأخرى والتي اجتهدت لرسم تشكيلات قبل موعد انطلاق بطولة لبنان للسيدات الذي كان محدّداً في أواخر الشهر الحالي. لكن الفرق الثمانية في الدوري تنتظر إشارة من الاتحاد اللبناني للعبة لبدء المنافسات وسط إيمانها بعدم إلغاء البطولة بانتظار أن تتوضح الصورة خلال البحث الاتحادي عن حلول، حيث تبرز قناعة أيضاً عند فرق السيدات بأن الأخيرة لم تفِد الفريق بالشكل المأمول بالنظر إلى صغر سنّها (21 عاماً)، فهي قبل دفاعها عن ألوان بيروت خرجت من دوري الجامعات في الولايات المتّحدة للاحتراف في السوبد. لذا يمكن القول إن الاعبات اللبنانيات عوّضن الفارق وكنّ العلامة الفارقة في الفريق ليتفوّق على منافسيه في نسخة لم تكن أسهل من النسخات السابقة على الإطلاق.

وهذه المسألة تؤكدها مديرة الفريق كارلا الترك في تصريح لـ«الأخبار» قالت فيه: «هي أقوى النسخات بلا شك، وخصوصاً بعدما رفعت الفرق من مستوى الأجنبيات عندما لمست بأنهنّ ساهمن بشكل كبير في فوز هومنتمن باللقب في النسختين الماضيتين حيث كان ممثل لبنان مدعّماً دائماً بأجنبيتين قويتين».

وتضيف: «تمكّنت اللاعبات اللبنانيات من إحداث الفارق في مواجهة نظرائهن العربيات، واستفدن من تأقلمهنّ السريع ومن الدعم الكبير الذي خصصته لهنّ الإدارة على الصعد المختلفة».

قوة بيروت في البطولة بدت في فرضه شخصيته وإيقاعه خلال المباريات بفضل لاعبات لهنّ خبرة خارجية سابقة، ومدرّب لم يفوّت ومساعده بيتر أبو جودة أي فرصة لدراسة الفرق الخصمة عبر متابعة كلّ المباريات في الملعب، ما خلق وحدة عمل كاملة ومتكاملة عادت بالكأس العربية.

لكن ماذا بعد الإنجاز؟ هو سؤال بلا شك يطرحه بيروت كما تطرحه الفرق المحلية الأخرى والتي اجتهدت لرسم تشكيلات قبل موعد انطلاق بطولة لبنان للسيدات الذي كان محدّداً في أواخر الشهر الحالي. لكن الفرق الثمانية في الدوري تنتظر إشارة من الاتحاد اللبناني للعبة لبدء المنافسات وسط إيمانها بعدم إلغاء البطولة بانتظار أن تتوضح الصورة خلال البحث الاتحادي عن حلول، حيث تبرز قناعة أيضاً عند فرق السيدات بأن الأخيرة لم تفِد الفريق بالشكل المأمول بالنظر إلى الخاصة بالرجال بالنظر إلى الكلفة الأقل، وهناك مقترحات للسير في هذا الإطار على غرار خوض مباريات الموسم العادي باللاعبات المحليات، قبل أن تكون الفرق المتأهلة إلى المربع الذهبي ملزمة بضم لاعبة أجنبية.

بطبيعة الحال، لم يطلق بيروت تمارينه بعد عودته من المغرب، لكنّه سيبني للمرحلة المقبلة بحسب قرار الاتّحاد، مدركاً أنه يملك فريقاً قوياً للمنافسة على اللقب المحلي، حيث يقف الرياضي القوي والمنسجم كعقبة حقيقية في وجه امتداده من الساحة العربية إلى نظيرتها المحلية على صعيد الإنجازات الاستثنائية.

شارك نادي بيروت في البطولة العربية بعد اعتذار الرياضي (أ ف ب)

لا ليغا

غارث بايل يستعدي الجماهير
الجناح الويلزي يقترب من الرحيل

شارك بايل في الهدف الثالث أمام سوسيداد (أ ف ب)

الطرف الوحيد الذي يرفض عودة اللاعب حتى الآن هو جماهير ريال مدريد

حسين فحص

يوماً بعد آخر تكبر كرة المشاكل التي يخلقها الجناح الويلزي غارث بايل برفقة ريال مدريد. آخر أفعاله كان رفع علم حدد فيه أولوياته التي جاء النادي الملكي في آخرها بعد منتخب ويلز والغولف. غاريث بات عبئاً على الفريق، رغم تميّزه في بعض الفترات.

خلال موسم 2012.2013، قدّم الجناح الويلزي غارث بايل أفضل أداء له على الإطلاق، بعد أن سجل 21 هدفاً في 33 مباراة من الدوري الإنكليزي الممتاز برفقة نادي توتنهام، إضافة إلى صناعته 9 أخرين. أرقامٌ عادت عليه بلقب أفضل لاعب في الدوري حينها، ما لفت أنظار العديد من الأندية الأوروبية الكبرى إليه، ليُنتهي به المطاف في ريال مدريد الإسباني مقابل 100 مليون يورو، كأغلى صفقة في تاريخ كرة القدم. سنواتٌ 6 لم يقدم خلالها بايل الأداء المنتظر. إصاباتٌ متكررة ومشاكل فنية عديدة، ختمها بايل بمشاكل مع جمهور الـ«ميرنغي»، ليقترب بذلك أكثر من أي وقتٍ مضى من الرحيل عن قلعة الـ«بيرنابيو».

قدم الجناح الويلزي أداءً مميّزاً في بداية مسيرته في العاصمة الإسبانية، غير أنه بدأ يتراجع تدريجياً بسبب العديد من العوامل. تمثل العامل الأول بمجيء بايل إلى ريال . رونالدو. الفريق كان يتمحور حينها حول نجمه البرتغالي الأول، فتعمل المنظومة على إمداده بالفرص اللازمة للحصول على أعلى معدل تهديفي ممكن. عانى بايل حينها ما عانى منه مهاجم الفريق كريم بنزيما تماماً، حيث قبع في ظل الجناح البرتغالي، غير أن ذلك لم يمنعه من التألق على فتراتٍ متقطعة. تعرّض بايل بعدها للعديد من الإصابات التي أبعدته عن الملاعب لفتراتٍ طويلة، ما حال دون ظهوره بالشكل المطلوب.

مع رحيل رونالدو إلى نادي يوفنتوس، تأملت الإدارة عودة جناحها الويلزي إلى مستواه المعهود لإيصال النادي من جديد إلى منصات التتويج، غير أنّ المشاكل أخذت منحى جديداً وأدّت إلى استمرار غرق بايل. مشاكل كبيرة مع مدرب الفريق زين الدين زيدان، وصلت إلى حد المواجهات الكلامية العلنية عبر وسائل الإعلام، ما انعكس سلباً على غرفة ملابس الفريق. لتفادي أي مشاكل في المستقبل، أظهر زيدان منذ بداية الموسم عدم رغبته في أن يلعب بايل مع الفريق. غاب بعدها اللاعب الويلزي عن مباراة الفريق التحضيرية الأولى في كأس الأبطال الدولية الودية، والتي خسرها أمام بايرن ميونخ الألماني بنتيجة (3-1). أعاد زيدان الأمر حينها إلى أن «النادي يعمل على رحيله، لهذا السبب لم يشارك، سنرى ما سيحصل في الأيام المقبلة». على الجهة المقابلة، صرح بايل بأن النادي ملزم بدفع أجره حتى لو لم يلعب، مؤكداً أنه لا يمانع أن يقضي الفترة المتبقية من عقده مع الريال بلعب الغولف. في ظل المشاكل الواضحة بين الطرفين، «احترق» سعر بايل في الميركاتو، ما أوقف عملية بيعه. عاد الويلزي بعدها إلى تشكيلة الفريق بطلب من رئيس النادي فلورنتينو بيريز، تزامناً مع كثرة إصابات لاعبي الريال، على أن ينظر في مستقبله في الميركاتو الشتوي المقبل.

كوبا ليبرتادوريس

غابرييل باربوسا يكتب التاريخ مع فلامينغو

رغم عدم منحه الفرصة المناسبة من مدرب المنتخب البرازيلي تيتي خلال وديتي «السيليساو» الأخيرتين، لم يستسلم مهاجم نادي فلامينغو، النهائي الأبرز والأكبر في تاريخ أميركا الجنوبية. حُفر عليه اسم غابرييل باربوسا بعد تسجيله هدفي فريقه أمام ريفر بلايت، بل تحوّل الى بطل لاعب كرة قدم عادياً. بل تحوّل الى بطل قومي في البرازيل. غاب فلامينغو عن اللقب لـ38 عاماً، وباربوسا أعاده من بعيد

حسن رمضان

تسعة أهداف وتمريرتان حاسمتان، هي حصيلة ما قدّمه باربوسا خلال «الكوبا»، حامل اللقب وهدّاف البطولة، ماذا ينتظر تيتي بعد؟ القضية لا تقتصر على أداء ابن الـ23 ربيعاً في البطولة القارية، بل على الصعيد المحلّي أيضاً، فأرقام باربوسا تتحدّث عنه. 22 هدفاً و8 تمريرات حاسمة خلال 26 مباراة خاضها في الدوري البرازيلي الممتاز. بكل بساطة، هو موهبة فريدة، وتتويجه بلقب «الليبرتادوريس» لم يكن من فراغ، بل للاعب الإنتر السابق الدور الأكبر في تحقيق فريقه لهذا اللقب، الذي ومن خلاله سيبقى محبوباً في قلوب جميع المشجعين الذين انتظروا هذه اللحظة.

التاريخ بعد نفسه، في 1981/11/23، فلامينغو البرازيلي يفوز بلقب «كوبا ليبرتادوريس»، من خلال تسجيل الأسطورة زيكو لهدفين في المباراة النهائية، وبالتالي توّج زيكو هدافاً للبطولة برصيد 11 هدفاً. أمّا اليوم، وفي 2019/11/23، توّج الفريق عينه باللقب، من خلال تسجيل باربوسا لثنائية في المباراة النهائية، ليصبح هدافاً للبطولة برصيد 9 أهداف. 38 عاماً، اختصرها باربوسا في 4 دقائق فقط، إذ سجّل هدف التعادل عند الدقيقة 89، ليعود ويسجّل هدف الفوز عند الدقيقة 93.

الأكيد أنه بعد هذا النهائي المميز، لن يبقى المهاجم البرازيلي بين أسوار ملعب نادي فلامينغو، صاحب القاعدة الشعبية الأكبر في البرازيل، والنادي أيضاً هو صاحب الشعبية الأكبر في العالم، إذا ما تم احتساب مشجعيه من نسبة عدد السكان الموجودين في البلاد.

سجل باربوسا هدفي المباراة النهائي في الدقيقتين 89 و93 من عمر اللقاء

غابرييل باربوسا، ليس من اللاعبين الذين سطع نجمهم خلال هذا الموسم فقط، فمعدّله التهديفي عال جداً مقارنة بغيره من المهاجمين في أميركا الجنوبية، إن كان على صعيد الدوري المحلي أو البطولة القارية. ففي 2016، وتحديداً ضمن أولمبياد ريو دي جانيرو، كان الظهور العالمي الأول لباربوسا. قدّم غابرييل بطولة مميزة، أجبرت إدارة إنتر ميلانو الإيطالي على التعاقد معه في 2017، لكن هذه التجربة الإيطالية التي لم تتخطَ نصف الموسم، لم تكن ناجحة أبداً، إذ لم يشارك باربوسا في «جوسيبي مياتزا» سوى في مناسبات قليلة وفي دقائق محددة. أعارت إدارة «النيراتزوري» باربوسا إلى النادي المحبب إلى قلبه، نادي فلامينغو، الذي عاد من خلاله إلى مستواه المعهود، وكتب التاريخ برفقة لاعبين آخرين أصحاب خبرة كديغو ريباس لاعب أتلتيكو مدريد وفيردر بريمين السابق، وفيليبي لويس لاعب أتلتيكو مدريد السابق أيضاً.

لا يمكن استثناء دور المدرب المميز البرتغالي خورخي خيسوس، الذي كان له الدور الأساسي خلف عودة الشاب المميز غابرييل باربوسا إلى المواجهة من جديد. فالتعامل مع اللاعبين الصغار السن ليس بالأمر السهل أبداً، وعودة باربوسا أكبر دليل على الدور الكبير الذي قدّمه خيسوس، مدرب بنفيكا البرتغالي السابق، في مسيرة الشاب البرازيلي. يمكن وصف غابرييل، من خلال ما مرّ به حتى الآن في مسيرته، بصاحب الحظ السيّئ، إذ إن هناك لاعبين برازيليين لا يقدمون نصف ما يقدمه باربوسا مع أنديتهم، ومع ذلك يفضلهم المدرب تيتي على غابرييل في الاستحقاقات الدولية لـ«سيليساو»، والحديث هنا عن لاعبين كفينيسيوس جونيور لاعب ريال مدريد وزميله في الفريق رودريغو.

من المتوقع أن تصوّب الأعين على مهاجم فلامينغو من قبل الأندية الأوروبية الكبرى، ومن بينها الإنتر نفسه، الذي لم تعرف إدارة النادي فيه أنها وقّعت مع إحدى أبرز المواهب في البرازيل حالياً ومنذ 3 سنوات.

باربوسا مع كاس كوبا ليبرتادوريس (أ ف ب)

دوري أبطال آسيا

الهلال «زعيم» آسيا

كسر الهلال حاجز النحس الذي لازمه على مدى عقدين من الزمن واستعاد زعامته للقارة الآسيوية عن جدارة، بعدما توّج بلقب دوري أبطال آسيا في كرة القدم للمرة الثالثة في تاريخه، والأولى بنظامه الجديد، على حساب أوراوا ريد دايموندز الياباني (2-صفر) في سايتاما، ضمن إياب الدور النهائي مكرراً فوزه ذهاباً (1-صفر).

وسجّل هدفي الفوز سالم الدوسري (74) والفرنسي بافيتيمبي غوميس (90+3)، ليحرز فريق العاصمة الرياض لقبه الثالث بعد عامي 1992 و2000 وبثأر من أوراوا الذي أسقطه في نهائي 2017.

وضمن الهلال تمثيل قارة آسيا في كأس العالم للأندية المقرّرة الشهر المقبل في الدوحة بمشاركة فلامنغو البرازيلي، ليفربول الإنكليزي، الترجي التونسي، مونتيري المكسيكي، هينغين سيور من كاليدونيا الجديدة والسد القطري المضيف، ويدشن الهلال مشواره في مونديال العالم للأندية بمواجهة الترجي بطل أفريقيا في 14 كانون الاول/ديسمبر، والفائز بينهما يلتقي في نصف النهائي فلامنغو البرازيلي المتوّج السبت بلقب كأس ليبرتادوريس على حساب ريفربلايت الأرجنتيني (2-1).

وأصبح الهلال الأكثر تتويجاً باللقب بالتساوي مع بوهانغ ستيلرز الكوري الجنوبي، وهو حل وصيفاً أيضاً أربع مرات في أعوام 1986 و1987 و2014 و2017. ورفع الكأس لاعب وسط الهلال المخضرم محمد الشلهوب (38 عاماً) الذي دخل في اللحظات الأخيرة، ليصبح أول لاعب يتوّج بلقبين خلال 19 عاماً.

واختير غوميس (34 عاماً) أفضل لاعب في المسابقة إلى جانب إحرازه لقب الهدّاف (11 هدفاً). قال اللاعب الذي حمل الوان سانت اتيان وليون ومرسيليا وتروا في فرنسا سابقاً بالإضافة إلى سوانسي سيتي الإنكليزي وغلطة سراي التركي «لقد توّجنا وتحقق حلمنا. أحبك يا هلال».

وخاض الهلال النهائي الثالث له منذ عام 2014 عندما خسر أمام وسترن سيدني الأسترالي في مجموع المباراتين (تعادلا صفر-صفر ذهاباً وخسر الهلال إياباً صفر-1)، ثم سقط أمام أوراوا ريد دايموندز بالذات في نهائي عام 2017 عندما تعادل معه في الرياض (1-1) وخسر إياباً (صفر-1). وأصبح الهلال أول فريق عربي يحرز اللقب منذ السد القطري في عام 2011 وأول سعودي متوّج منذ الاتحاد في عام 2005، كما توّج باللقب للمرة الأولى بنظامها الجديد.

(أ ف ب)

خاض الهلال النهائي الثالث له منذ عام 2014 (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3315

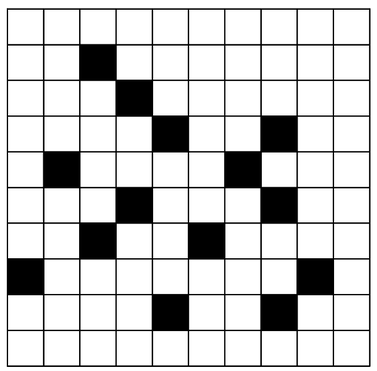

أفقيا

1- رجل أعمال مكسيكي من أصل لبناني من أغنياء العالم – 2- مهندس روسي راحل أسس شركة تحمل إسمه وإخترع أكثر من 50 نموذجاً لطائرات حربية وتجارية – إسم موصول – 3- مدينة باكستانية – حيوان خرافي – 4- لاصق النسب – هيّئة الملابس – ملّاح سفينة – 5- سلام وطمأنينة – رجل من أدوم امتحنه الرب فصبر ذكر في التوراة والقرآن – 6- خاصم أشدّ الخصومة – وحدة لقياس الطول – يأتي بعد – 7- وكالة فضاء أوروبية – رمى الماء من فمه – منخفض بالأجنبية – 8- حصنٌ في أثينا القديمة فوق تلة صخرية – 9- كفّ وامتنع – أمر فظيع – يخاف – 10- والد سليمان الحكيم أسّس مملكة يهوذا وجعل العاصمة أورشليم

عمودياً

1- رئيس مجلس نيابي لبناني راحل – 2- مدينة في الكويت ومرفأ نفطي عالمي – نوتة موسيقية – 3- ضحك بالأجنبية – ال التعريف بالأجنبية – 4- مدينة وعاصمة صناعة النسيج في بولونيا – منطقة سياحية صينية كانت مستعمرة برتغالية – 5- أخبار ملفقة تدل على النميمة – كرّر الكلام مراراً – 6- حرف أبجدي – ينظر إليهم بسكون الطرف – 7- عمر – عاصفة بحرية – مدينة لبنانية – 8- صحراء رملية واسعة تمتد في منغوليا والصين – ضعف – 9- تُفارق الحياة – نبات يتعلّق على الشجر أصفر الزهر ورقه كورق اللوبياء قرونه عريضة تحتوي على حب يؤكل – 10- دولة أسيوية إنفصلت عنها سنغافورة سنة 1965 – بواسطتي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ديانا روس – 2- مونتغمري – 3- اد – كاد – ان – 4- ال – فوج – لَمَا – 5- ليمان – ريال – 6- الأجر – 7- حسون – نش – نف – 8- مر – سمة – صوص – 9- راحيل – كوتا – 10- جبال الريف

عمودياً

1- دن – الأحمر – 2- الي – سراج – 3- امد – ماو – حُب – 4- نو – فالنسيا – 5- انكونا – ملل – 6- رتاج – جنة – 7- وغد – ريش – كَلّ – 8- سم – لير – صور – 9- راما – نوتي – 10- عين الصفصاف

3315 sudoku

9	3	6				2		
		4		8		9		
		8				7	6	1
	6			2		3	8	9
			6		5			
4	2	1		9			7	
8	7	5						
			9	3	1			
						6	2	4

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3314

7	6	8	5	3	4	9	2	1
4	2	3	8	1	9	5	7	6
1	5	9	6	2	7	8	3	4
3	1	6	2	9	8	7	4	5
5	9	4	1	7	3	2	6	8
8	7	2	4	6	5	1	9	3
9	8	7	3	5	6	4	1	2
6	4	1	7	8	2	3	5	9
2	3	5	9	4	1	6	8	7

مشاهير 3315

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أديبة سويسرية (1827-1901) من أشهر كاتبات قصص الأطفال في القرن التاسع عشر. تتناول مؤلفاتها ظروف الحياة في سويسرا بشكل نقدي

4+1+10+6+5 = عاصمتها طهران ■ 9+7+11+8 = يبيّض شعره ■ 3+2 = ضمير منفصل

حل الشبكة الماضية: **نيكولا جيران**

إعداد
نعوم مسعود

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، امال الاتحري، شربل كريم
صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع حوشان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
ص.ب 113/5963
■ الاعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني: www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

مقاومةٌ أكثر، فقرٌ أقلّ: الجغرافيا السياسيّة للخبز

أحمد حسن / جورج سالم *

أريس ـ كوبا

١ - بخصوص العنف الإمبريالي

في التاريخ الإمبريالي يمكن تمييزُ نموذجين من التطويع، أو من «علم أصول التربية الإمبريالي» (Imperial Pedagogy)، استخدمتْهما (وتستخدمُهما) القوى الإمبرياليّةُ في سياق إنتاج الهيمنة الإمبرياليّة وإعادة إنتاجها: التطويع بالعنف (Pedagogy of Violence) و«التطويع بالثقافة (أو الحضارة)» Pedagogy of Culture). وبناءً على ذلك، (كان) يجري «تطويعُ» (أو «تهذيب») أو «إعادة تربية/ تثقيف» سكّان أيّ مستعمَرة إمّا بالقوة، أو باستخدام الثقافة، على ما يقول بارثا شاترجي، مستنتجاً أنّ كلّ تاريخ الإمبراطوريّات الحديثة «يدور إلى حدٍّ كبير حول دمج هاتين التقنيّتين التعليميّتين/ التربويّتين وتسلسلهما ودرجة تطبيقهما». هذه الفكرة كان شاترجي قد أسّس لها في كتابه ثقبُ الإمبريالية الأسود: تاريخُ ممارسة السلطة الكونيّة، وفيه يجادل بأنّ الإمبراطوريّة سنة 1840 بدأتْ تعمل على أسس تربويّة ومعرفيّة، وبواحدٍ من نموذجيْن فقط: العنف، المتمثّل في الغزو الإقليمي الجشع في منتصف القرن التاسع عشر وأواخره، والثقافة، حيث التعليمُ واللغةُ والأدب. وفي الفصل السابع من هذا الكتاب، «علم أصول التربية بالعنف»، يشرح شاترجي فرضيّته في كلا النموذجيْن بتفصيل أكبر:

«وفي حين أصبحت الثقافة - ومن ضمنها الإصلاحُ القانوني، وإصلاحُ المؤسّسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وانتشارُ التعليم الغربي الطابع - تشكّل تدريجيًا المنهجَ المفضّل، فقد جرى التأكيدُ بشكل متزامن أنّ تهيئة الظروف المناسبة للتربية الثقافيّة قد تحتاج في كثير من الأحيان، من أجل ضمان نجاحها، إلى استخدام القوة الإمبرياليّة».

في هذه الفكرة إضاءة على فكرة قديمة في التقليد الماركسي (تعود ربّما إلى كتاب الإيديولوجيا الألمانيّة)، ولاحقاً إلى نصّ لينين خطّة الاشتراكيّة الديمقراطيّة)، شدّد عليها انطونيو غرامشي فيما بعد، وأعاد فرانز فانون صياغتها في سياق التاريخ الاستعماري، ومضمونُها: أنّ الهيمنة الثقافيّة والإيديولوجيّة هي، في نهاية الأمر، إعادةُ تشكيل للقوّة.

بهذا المعنى، فإنّ القوة أو الهيمنة الإيديولوجيّة ليست مستمدّةً من العنف الإمبريالي فحسب، وإنّما هي مشروطةٌ بهذا العنف أيضاً. لهذا، يمكن الزعمُ أنّ أفكار الغرب، بل أسلوبَ حياة الغرب كذلك (وتحديداً ما يأتي من أميركا)، ليست سائدةً (وجذابةً) فقط، ولا تُستمدّ منها أغلبُ الأفكار خارج الغرب فحسب، بل يُنظر إليها ويُتعامَل معها على أنّها علمٌ (أو بمثابة العلم) أيضاً. وليس ذلك، طبعاً، بسبب «دقّة» هذه الأفكار، أو «علميّتها»، وإنّما لكون أميركا - مصدر هذه الأفكار - قويّةً ومهيمنةً وتمارس العنف، والأهمّ هو أنّ العنف الإمبريالي، ما لم يواجَهْ ويُبطَلْ مفاعيلُه بعنفٍ مضادّ، بالعنف الثوري، سيظلّ يستولد الإيديولوجيا المهيمنة باستمرار.

II - بخصوص العنف الثوري

لهذا، ففي الكفاح المسلّح عند الشعوب المستعمَرة، يقول فرانز فانون، هناك ما يمكن أن نسمّيه «نقطةَ اللاعودة»، وهي النقطة التي تبدأ معها مفاعيلُ العنف الثوري تتجلّى على شكل وعي جذري حقيقي بالواقع والذات والآخر المستعمِر. وفي تاريخ المقاومة الجزائرية يؤرّخ فانون لهذه اللحظة الحاسمة في أعقاب معركة سكيكدة (فيلبيفيل - فيل، كما سمّاها الفرنسيّون) في 20 آب 1955. فبعد هذه المعركة بالذات، جاء الردُّ الجزائريّ على عبارة المستعمِر الفرنسي، «كلُّ السكّان الأصليين متماثلون» بعبارة «كلُّ المستعمِرين متساوون»، وتلتها عبارةٌ في بيان لجبهة التحرير: «الاستعمار لا يرفع يدَيْه إلّا إذا جعلتْ السكّين في عنقه» لتكونا (أي العبارتان) مؤشّراً على تحوّل هائل في الوعي الثوري الجزائري. ففي هذه اللحظة بالذات، بدأت الثورةُ الجزائريّة تكشف عن إنسانٍ جديد اكتشف العنفَ الثوريّ قابلةً للوعي ولإدراك حقيقة الاستعمار؛ والأهمّ أنّه اكتشف الدورَ الحاسمَ للعنف الاستعماري في إخضاعه وتزويرِ وعيه ومسخِه إلى مستعبَدٍ يقبل بمكانةٍ دونيّة.

«نقطةُ اللاعودة» الحاسمة، هذه، لم تكن نتاجاً لوعي وصل إليه الجزائريّون إلّا حين قرّروا أنّ العنفَ الثوريّ هو طريقُ الخلاص، بعد أن شاهدوا الدمَ الفرنسيَّ والأوروبيَّ يسيل في شوارع سكيكدة، تماماً كما تسيل دماؤهم هم. فـ «العنفُ وحده» كما يقول فانون، «العنف الذي يمارسه الشعبُ، والعنفُ الذي تنظّمه وتسترشد به القيادةُ، [هو الذي] يوفّر المفتاح للجماهير لفهم الواقع». لهذا بالضبط يقول فانون إنّ «الإنسان المستعمَر يحرّر نفسَه من خلال العنف فقط».

III - أبعد من لبنان: سؤال البديل والهيمنة الإيديولوجيّة الدولية

فرضيّتُنا الأساسيّة، بناءً على ما تقدّم: في ظلّ وجود هيمنةٍ إيديولوجيّةٍ دوليّة، تستند إلى قوّةٍ كونيّة، وتعبّر عنها وعن فكرها، فإنّ البديل المفترض الذي يسعى إليه الكثيرون لا يمكن أن يُنتَج محلّيّاً، أو «بعقل محلّي» خالص، كما يظنّ بعضُ المتحمّسين الذين لا يعرفون أنّ قوّتهم وقوّة مجتمعاتهم، في سياق النظام العالمي، تقارب الصفر في أحسن الأحوال، ما داموا يعيشون في مجتمعات صغيرة وضعيفة ومندمجة في بنية النظام الرأسمالي العالمي، وتخضع كلّيّاً لشروط القوى المهيمنة.

في الحقيقة، واستناداً إلى التجربة في حالتنا العربيّة (من تونس إلى مصر وما بعدهما)، فإنّ «البديل» أُنتِج، ويُنتَج، وفق نموذج الإيديولوجيا الدولية السائدة والمهيمنة فقط، أو وفقاً للفكرة المسيطرة على المنظومة الدولية في هذه اللحظة التاريخيّة، بسبب بنية عمل النظام العالمي الراهن والإتيانه.

في رأينا، هذا الافتراض يقارب أن يكون، في هذه المرحلة، حتميّةً مؤسّسةً على الفكرة التالية: إنّ المحرّك الأهمّ لكلّ الحراكات الشعبيّة الراهنة هو اقتصادي - اجتماعي، في حين أنّ الإيديولوجيا المهيمنة كونيّاً حاليّاً هي النيوليبرالية الرأسماليّة، مصدرُ الخراب والدمار باستمرار. وواهمٌ مَنْ يظن أنّ الثورات والانتفاضات، وحتى الإصلاح، مجرّدَ قضايا تقنيّة (كما يظنّ أصحابُ رأي «حكومة التكنوقراط» في لبنان)، أو مجرّدَ سلسلة من الإجراءات العلميّة الموحّدة التي يمكن أن نجدها في أحد الكتب وما علينا إلّا اتّباعُها بدقّة فقط (هكذا يستغبيك من يستبدلُ ماوتسي تونغ بجين شارب). فوفق هذه الرؤية، لا يوجد عالمٌ حقيقيّ ومصالحُ حقيقيّة، بموازين قوى مختلّة، تفرض آليّات تثقيف وتعليم وإدلجة على البشر منذ اللحظة الأولى لولادتهم. من يُسوّقُ هذه الأوهام لا يفعل في الحقيقة أكثر من المقامرة بحياة أهله ومصير بلده وأمّته من أجل إعادة إنتاج النموذج ذاته في النهاية. ما يجري القفزُ عنه وتجاهلُه، في كلّ الفرضيّات والنماذج التي تسوّق كبدائل، أنّ هناك فعلاً هيمنةً إيديولوجيّةً كونيّةً راهنة، تصل في هيمنتها - باستنادها إلى القوّة الإمبرياليّة الغربيّة - حدّ «تقمّص التاريخ» فعلاً! ولهذا، فإنّ البديل سيكون، وفق النموذج المهيمن، استنساخاً لهذه الهيمنة الإيديولوجيّة الدولية، ولا/ولن يُنتَج محلّيّاً، ولا/ولن يكون محلّيّاً، وبعقل محلّي خالص، إلّا بمقدار مقاومتنا للإمبرياليّة وأدواتها، وبمقدار موازنتنا لعنفها وعنف أدواتها. تصبح القضيّةُ، إذن، في هذا السياق، قدرتَنا على فكّ الارتباط، إلى الحدّ الأقصى، مع النظام الدولي من أجل تحقيق المطالب الشعبيّة العادلة.

IV - تشييء المسألة الاجتماعيّة: حتى لا يقف الحرّاك على رأسه

لهذا يخطئ مَن يتخيّل، أوّلاً، أنّ دول الغرب (والمقصود أميركا طبعاً) معنيّة بالاستقرار في حدّ ذاته في لبنان (أو في العراق أو في أيّ بقعةٍ من الجنوب). ويخطئ مَن يظنّ، ثانياً، أنّ الغرب يخشى فعلاً من الهجرة غير الشرعيّة التي تهدّد تركيبته السكانية.

هذان الوهمان يتعارضان مع البَنات تسريب القيمة الحقيقيّة، والأهمّ، للغرب. ولأنّ الخراب هو صناعةُ النيوليبرالية الأساسيّة الراهنة، فإنّ الاستقرار هو آخرُ ما يقلق المركزَ الرأسمالي، خصوصاً إذا كانت النتيجة السياسيّة للفوضى والخراب المتوقّعيْن تستحق التضحية بهذا الاستقرار.

أمّا الهجرة، فهي التي حافظتْ حتى الآن على متوسّط عمر شابٍّ نسبيًا في العديد من الدول الغربيّة التي تواجه مخاطرَ تبعات الشيخوخة بسبب تغيّر تركيبة السكّان العمريّة. فمتوسّطُ العمر في الولايات المتحدة، بفضل الهجرة، هو 38 عاماً؛ وهو أعلى قليلاً في أوروبا؛ في حين أنّه في اليابان - التي لا تشكّل خياراً للهجرة من دول الجنوب - أعلى بحوالى عشر سنوات من الولايات المتحدة. وارتفاعُ متوسّط العمر يعني مواجهةَ أخطارٍ أمنيّةً (تركيبة الجيوش وأجهزة الأمن مثلاً)، واقتصاديّة، وديموغرافيّة مثل «نسبة الاعتماد» (Dependency Ratio) (عدد العاملين ودافعي الضرائب نسبةً إلى الأطفال تحت سنّ العمل القانونيّة والمتقاعدين فوق سنّ 65). هذا ما أشار إليه تقريرُ مجلس الاستخبارات الوطنيّة الأميركيّة، ميولُ عالميّة: عوالمُ بديلة، بل اعتبرها أحدُ «الميول الكبرى» التي ستؤثّر في الاقتصاديّات ذات المتوسط العمريّ المرتفع نسبياً.

ويخطئ، ثالثاً، من اليسار تحديداً، مَن يختزل السياسةَ كلّها بمطالب اقتصاديّة - اجتماعيّة بحتة، وكأنّ بلداننا جزرٌ معزولة، وليست مندمجةً في النظام الرأسمالي العالميّ حتى النخاع، وعرضةً للنهب اليوميّ. هذا التصوّر، للأسف، يجعل أيّ انتفاضة تقف على رأسها، لا على قدميْها، ما دامت لا ترى أيّ دور للخارج في تفاقم المسألة الاجتماعيّة أصلاً. وهذا ما يتوجّب أن نقاومه من أجل تهيئة الظروف لتحقيق هذه المطالب فعلاً. هذه، في الحقيقة، كانت ماساةَ بعض الشيوعيين العرب منذ اعتراف بعضهم بالكيان الصهيوني في أعقاب النكبة، أو تبنّيهم شعاراتٍ مثل «وحدة الطبقة العاملة العربيّة واليهوديّة»، وتجاهلهم حقيقةَ المشروع الصهيونيّ الاستيطانيّ ذي الطبيعة الإباديّة في فلسطين، ومصلحةَ القابلة والراعية الغربيّة لهذا المشروع ودورها.

وعلى الرغم من مرور أكثر من سبعين عاماً على خطيئة بعض الشيوعيين في فلسطين، فإنّ بعضَ اليسار العربي ما زال أسيراً لأفق القُطريّ، ولا يعادي الإمبرياليّة إلّا من زاوية الأوضاع الاجتماعيّة - الاقتصاديّة، ولا يدرك مركزيّةَ التقسيم وجدليّته في أن، في وصفه البَنةَ إمبرياليّةً ضروريّةً للهيمنة والاستغلال، ونتيجةً لهما أيضاً.

الأهمّ، والأخطر، أنّ فهمَ السياسة بهذه الطريقة حوّل المسألةَ الاجتماعيّة - الاقتصاديّة - المؤخّرةَ إلى أحد أسلحة الغرب/ الخارج الفتّاكة للدفع في اتجاه الفوضى، متى كان ذلك مرغوباً. فبذريعة «المطالب الاجتماعيّة - الاقتصاديّة» (والديمقراطيّة الليبراليّة) يجري العملُ على زعزعة الاستقرار في الدول ذات الميول الاشتراكيّة (فنزويلا وبوليفيا مثلاً)، وفي الدول التي تتحدّى الهيمنةَ الأميركيّة. فلا تُرى الأزماتُ الاجتماعيّة في معزل عن المنطقة، وخصوصاً سعيها إلى فرض الهيمنة على الخليج، لأنّ السيطرة على الخليج هي القوّة التي تضمن إضفاءَ الطابع العالميّ على الدولَرة، وعلى الريْع الإمبراطوري الناجم عنها.

في الواقع، الولايات المتحدة في حالة حربٍ حقيقيّة مع إيران: فأن تُعْمِدَ إلى تجويعِ شعبٍ كامل عبر العقوبات القصوى هو إعلانٌ حربٍ بكلّ معنى الكلمة، سواء سمّيتَها «حرباً منخفضةَ الحدّة» أو «مكافحةَ تمرّد» أو غير ذلك من المُمْكنات اللغويّة التي يَنضح بها المعجمُ الإمبرياليّ ولسانُ الغرب المشدوق. وهذه الحربُ ستكون، في حدّ ذاتها، مربحةً للإمبرياليّة الغربيّة اقتصاديّاً كأيّ حربٍ في زمننا - عدا عن كونها جزءاً من الجهود الأميركيّة لاحتواء الصين واحتواء صعودها. ومن ثمّ، فإنّ العقوباتِ القصوى الراهنةَ على إيران وعلى أطراف محور المقاومة (بما في ذلك داخل لبنان طبعاً)، والنشاطَ الظاهرَ والمتزايدَ لوكلاء الولايات المتّحدة المسلّحين في المنطقة، بل محاولةَ الانفصال الكرديّ في العراق وسوريا، ليست سوى بعض مظاهر الهجوم الأميركيّ على المنطقة.

قد تستطيع إيران، وهي تستطيع فعلاً، إلحاقَ الأذى بأيّ عدوانٍ غربيّ محتمل، وإلحاقَ الأذى الكبير أيضاً بأدواته الإقليميّة التي ستشارك حتماً في العدوان - وهذا ما قد يجعل قرارَ العدوان أكثرَ تعقيداً، بل يجعل الحربَ خاسرةً بمعنى التكلفة والحسابات المباشرة. لكنّ، في حسابات رأس المال والحسابات الإمبرياليّة، فذلك أمرٌ يتعلّق بالهيمنة والقوّة ومصير الإمبراطوريّة، لكون المواجهة تحدث على أعتاب انقلاب في منظومة المفاهيم السائدة بسبب التحوّلات في موازين القوى؛ انقلاب قد يغيّر مجرى التاريخ وينقلنا إلى «عالمٍ ما بعد الغرب»، بمفاهيمَ ورؤى مختلفةٍ وجديدة.

لهذا، وبغضّ النظر عن التكاليف المحسوبة والمباشرة للحرب، فإنّ الولايات المتّحدة تخطّط لضرب الجناح الشرقيّ للخليج. فالخليج ممرّ مائيّ استراتيجيّ، يمرّ منه يوميّاً أكثرُ من 20% من إمدادات النفط العالميّة المنقولة بحراً. ولهذا، فإنّ الهيمنة عليه لا تقدَّر بثمن. صحيح أنّ الولايات المتّحدة تملك النفط بل تصدّره، لكنّ النفوذَ المهيمن هو مصدر قوة السيطرة، والقوة هي الأولويّة في السياسة، ومن دون هذه الأولويّة لا أرباح. فالقوة هي القادرة على تشكيل العلاقات الاجتماعيّة لتهيئة الظروف لإنتاج منخفض التكلفة، وهي المحدّدُ الأساسُ في علاقة القيمة - بتحديدها مقدارَ ما يُنتَج، وحصةَ رأس المال، وحصةَ العمل، على مدى دورة حياة المجتمع.

بيْننا، نحن العرب، وبين إيران، في سياق العدوان الغربي على المنطقة، أكثرُ من مجرد «تنافع» إيجابي بين حلفاء تقليديين. فبسبب العدوان الغربي المتوحّش على الجميع، إلى حدّ التجويع والموت (ليس لهذا السبب يخرج الناسُ إلى الشوارع؟)، أصبحنا نتشارك مع إيران مصيراً مشتركاً، ويتهدّدنا خطرٌ وجوديٌّ حقيقيٌّ واحد، تُصغِر أمامه الأخطاءُ الصغيرة، من إيران أو منّا (ولا يعني ذلك عدمَ معالجة هذه الأخطاء!). وهذا يفترض تعاونًا عالي المستوى (مقدّمةً لاندماج إقليمي). ففي البيئة الدوليّة المعولمة، لا يمكن أن تنجح التنمية السليمة أو تتجذّر في بلدٍ واحد، خصوصاً إذا كان ضمن إقليم ذي أهمّيّة كبرى للقوى الإمبرياليّة. وهذا ما يقدّم خيارَ التعاون باتّجاه الاندماج الإقليمي والمقصود أساساً بهذا الخيار هو ترسيخُ التنمية في إطار من السياسات الإقليميّة، تدعمه تدابيرُ مشتركةٌ تكفل المصلحةَ المشتركة في الإقليم. وهذا مشروطٌ بجملة من العوامل، يبدو أهمّها على الإطلاق انتشالُ غالبيّة السكّان من مستوى الفقر المدقع - وهذا شرطٌ ضروريٌّ جدّاً لخلق حاضنة شعبيّة، عابرة للبلدان والإقليم، تحمي هذا الخيار وتضحّي من أجله.

VI - مقاومةٌ أكثر، فقرٌ أقلّ

صحيح أنّ الناس تطالب، محقّةً، بالخبز والديمقراطية. لكن، عن أيّ خبز وديمقراطيّة نتحدّث؟ ليس هذا، في الحقيقة، خبزاً منتَجاً محلّيّاً، أو يُشترى بالعملة المحلّية، بل خبزٌ يُشترى بالدولار من الخارج (أميركا)، من ريع تحصّل في سياق الجغرافيا السياسيّة للبنان والمنطقة وشروطها. أما «الديمقراطيّة» التي يتحدّث عنها كثيرون، فهي في الحقيقة حكمُ رأس المال العالمي الذي تقوده الولاياتُ المتّحدة، وتقوم بتفويضه إلى وكلائها المحلّيين الذين تختارهم، وإلّا انقلبتْ عليهم كما حصل مؤخّراً في بوليفيا.

ليست «ديمقراطيّة» تلك التي تصوّت فيها الطبقةُ العاملة لرأس المال من أجل فعل ما يخدم رأسَ المال على حساب العمّال والفقراء؛ كذلك، فإنّ الدعوة إلى «إزالة النظام الطائفي في لبنان» على أهمّيّتها وضرورتها، من دون إزالة هيمنة رأس المال المرتبط بهذا النظام، ستعيد بالضرورة تدوير الطبقة نفسها في السلطة، لكنْ مع شكلٍ آخر من أشكال الطائفيّة. فالطائفيّة هدفُها تجزئة الطبقة العاملة. وتجزئة الطبقة العاملة هي في أساس سيرورة العمل وأساس تكوين رأس المال. واستبدالُ الطائفيّة القائمة بصيغة تجزئةٍ أخرى للطبقة العاملة والفقراء من أجل الحفاظ على التراكم الرأسمالي لن يحلّ المشكلة.

إنّ تحصيل فائض القيمة من قبل الخارج واتباعه في الداخل مرتبط - أوّلاً وأخيراً - بالقوة السياسيّة للطبقة العاملة، أو بضعفها عبر تجزئتها. ولهذا، فإنّ سوءَ فهم اندفاع الانتفاضة قد يتحوّل إلى انتحارٍ حقيقيّ لبقايا القوى الاشتراكيّة، التي نفترض أنّها تدرك - أكثر من غيرها - عمقَ الأزمة وجوهرها.

لكنّ الخبزَ والديمقراطيّة علاقاتُ اجتماعيّة قبل أن تصبح أشياء أو أفعالاً. هي علاقات تاريخيّة وعلاقات قوة مستمدّة من الصراع الطبقيّ. لكنّها، في غياب إيديولوجيا ثوريّة، أصبحتْ مشيّأة تماماً وغير تاريخيّة، ربما بسبب تأثير الماركسيّة الغربيّة التي تعمل، في الحقيقة، من أجل الغرب، ولا ترى العالمَ من خندقنا في الجنوب. من، في الحقيقة، أكثرُ ديمقراطيّةً: الصين «الديكتاتوريّة» التي انتشلتْ أكثرَ من خمسمئة مليون شخص من براثن الفقر المدقع، أم الولاياتُ المتحدة «الديمقراطيّة» التي يَغرق نصفُ سكّانها في الفقر؟

لهذا، فإنّ تحصيل الخبز (حصّة الطبقة من الأجور) يتطلّب أوّلاً فكَّ الارتباط النسبيّ بالنظام الرأسمالي العالمي على أساس التضامن مع الطبقة العاملة. وهذا يتطلّب، بالضرورة، اللجوءَ إلى العنف الثوريّ ضدّ الإمبرياليّة وضد العلاقة التبعيّة معها، وهو غيرُ ممكن بدون ذلك. لهذا، كان يمكن أن يكون الفقرُ في لبنان أسوأ من مصر لولا حزبُ الله ومقاومتُه. هذه هي القاعدة الصحيحة والحقيقيّة في حالة لبنان تحديداً، وبسبب من جغرافيّته السياسيّة: مقاومةٌ أفضل، فقرٌ أقلّ.

ولذلك، فإنّ الهجوم على المقاومة وحزب الله (بجهل أو بقصد) هو أهمّ أدوات «الحراك المضادّ» لأنّ مَن فعلوا ذلك (يدرون أو لا يدرون) يجرّدون لبنانَ من أهمّ أسلحته (في الحقيقة السلاح الوحيد) في مقابل الخارج... بانتظار رفع مستوى التنسيق (ونتمنّى الوحدة) بين لبنان وسوريا والعراق، وتعاونها كتكتلة عربيّة وازنة مع إيران، القوةِ الإقليميّة الصاعدة، لصدّ الهجوم الغربيّ على الإقليم، وإضعافِ تأثيره، حتى يصبح التغييرُ الجذريُّ أكثر إمكاناً.

> كلّ ما يتعلّق بالتنمية والسياسة في لبنان، وصولاً إلى أصغر التفاصيل هو من تبعات سياسة الولايات المتحدة للسيطرة على المنطقة

خاتمة

«إنّ ثمنَ النماء الغربيّ في ظلّ هذه العالميّة هو 700 مليون إنسان لا يملكون قوتَ يومهم، يموت منهم في كلّ يوم أربعون ألفاً موتَ الذباب، بينهم 34 ألف طفل دون الخامسة. وإنّ النماء الرأسماليّ الغربيّ يُلقي على العالم الثالث كلّ يومين قنبلةً غذائيّةً معادلةً لقنبلة هيروشيما» هذا ما يقوله منير العكش في مقاله «عن حوار الحضارات وحرب استئصال الأصالة»، وما دام الناس يخطئون في فهم معرفة العدوّ الحقيقيّ، والهدف الحقيقيّ الذي يجب أن يصبّوا عليه جامَ غضبهم؛ وما لم تُثمر البوصلةُ إلى الإمبرياليّة الغربيّة ورأس المال؛ فسيظلّ الرأسمالُ الغربيّ يلقي على العالم «كلّ يومين قنبلةً غذائيّةً معادلةً لقنبلة هيروشيما». وسيظلّ سكّانُ الجنوب وأطفالُهم يموتون ميتةَ الذباب، لأنّ هذه (أيّ صناعة الموت) هي الصناعةُ الأساسيّة والأكثر ربحاً للإمبرياليّة الغربيّة في زمننا.

لهذا، فحتى ينقلب العالمُ وتوازناتُه، وتتغيّر الحضارةُ ومفاهيمُها، وتتبدّل طريقةُ العيش الراهنة وصيغُها، فإنّنا نرى أنّ التغيير المرحليّ الممكن يجب أن يتسلّح بالقوة. وفي لبنان، لا يمكن أيّ حلّ لا يرى جديّاً في المقاومة ذخراً استراتيجيّاً للبنان والمنطقة أن يُكتب له أيُّ حظّ من النجاح. فتاريخ النظام الرأسمالي يعلّمنا أنّ القوة قابلةُ التاريخ.

(*) كاتبان عربيان

ينشر النص بالتنسيق مع موقع مجلّة «الآداب». نسخة مطوّلة مع الهوامش على موقع «الأخبار».

على الغلاف

منذ شهر، دخل التواصل بين صنعاء والرياض مرحلة غير مسبوقة. قنوات اتصال مباشرة لم تحتَج هذه المرة إلى وسيط عربي بين الجانبين. وعلى الرغم من تطور مفاوضات الأسابيع الماضية بما يظهر رغبة سعودية في التحول نحو تهدئة جدّية طويلة الأمد، فإن عقبات لا تزال تحول دون التوصل إلى اتفاق. وفق مصدر دبلوماسي مطّلع يروي لـ«الأخبار» تفاصيل اللقاءات بين الطرفين، واهمّها رغبة صنعاء في وقف شامل للحرب لا وقف لإطلاق النار فحسب، فيما يروّج الجانب السعودي لرغبته في جعل الهدنة الطويلة والشاملة مرحلة انتقالية لوقف الحرب

تفاصيل المفاوضات السعودية ـ اليمنية

هدنة مؤقتة أم وقف للحرب؟

علمت «الأخبار» من مصدر دبلوماسي عربي أن الاتصالات الجارية في شأن الملف اليمني لا تزال متوقفة عند رفض السعودية فكّ الحصار عن كامل المرافق اليمنية مقابل التهدئة. وقال المصدر إن حركة «أنصار الله» أبدت استعدادها لتنفيذ هدنة واسعة، لكن محددة بسقف زمني، تمهيداً لوقف كامل العدوان، وهو ما ترفضه السعودية. وأضاف المصدر إن اختراقاً في الاتصالات بدأ قبل نحو شهر، من خلال وساطة عُمانية، ليحصل أول لقاء سعودي مع «أنصار الله» في العاصمة الأردنية عمّان، حيث تم تأمين انتقال مساعد وزير الخارجية في حكومة صنعاء، حسين العزي، إلى الأردن جواً عبر مسقط، التي وصلها على متن سفينة تابعة للأمم المتحدة. والتقى هناك موفداً سعودياً من قبل وزير الدفاع خالد بن سلمان، الذي أبلغه استعداد الرياض للدخول في مفاوضات مباشرة مع «أنصار الله» لأجل الوصول إلى هدنة واسعة وطويلة. بعد عودة المسؤول اليمني إلى صنعاء، جرى التواصل عبر الهاتف مع المسؤول السعودي عن الملف اليمني، سفير المملكة لدى اليمن محمد آل جابر، الذي أجرى اتصالات هاتفية بمسؤولين بارزين في «أنصار الله» يعرفهم من قبل، وطلب توسيع مستوى التواصل ورفعه، مبدياً الاستعداد للقدوم إلى صنعاء إذا لزم الأمر. وبعدها بوقت، قام وفد من «اللجنة العليا» السعودية، يضمّ ممثلاً شخصياً عن خالد بن سلمان، بزيارة سرّية للعاصمة اليمنية، والتقى هناك مسؤولين بارزين في «أنصار الله». وطلب الموفد السعودي السماح له بالاتصال بزعيم «أنصار الله» عبد الملك الحوثي. وهو عرض مشروعاً لاتفاق على هدنة طويلة، تستمرّ لسنة على الأقل، تشمل وقفاً تاماً لجميع العمليات العسكرية، وفكّ الحصار عن ميناء الحديدة والسماح بوصول جميع الناقلات التي تحمل النفط والمواد الغذائية، شرط أن تكون تحت رقابة الأمم المتحدة، وأن يصار إلى رفع جزئي للحصار عن مطار صنعاء، بحيث تقتصر حركته على نقل الجرحى والمرضى وبعض الوفود السياسية والدبلوماسية.

وبعد زيارة الوفد السعودي لصنعاء، توجّه وفد من «أنصار الله»، تحفّظ المصدر عن ذكر أسماء أعضائه، إلى الرياض، وعقد اجتماعاً هناك مع المسؤولين المعنيين. وتردّد أن الوفد التقى خالد بن سلمان الذي أكد على الآتي:

أولاً: رغبة السعودية في مرحلة انتقالية تمهّد لوقف الحرب، تكون على شكل هدنة طويلة تمتدّ لسنة على الأقل، وتشمل تقديم المساعدات لمواجهة الأزمات الإنسانية في اليمن، وحتى المساعدة على حوار سياسي مع بقية الأطراف اليمنية.

ثانياً: الحديث عن إمكانية تعزيز «الاتصال العربي» مع «أنصار الله» ودفعها إلى تحديد حجم التعاون مع إيران.

ويقول المصدر إن عدم التوصّل إلى اتفاق حتى الآن سببه إصرار السعودية على مهلة مفتوحة للهدنة وعلى عدم الموافقة على رفع الحصار عن مطار صنعاء، بينما ترفض «أنصار الله» فكرة الهدنة المفتوحة وتصرّ على تحديد مهلة زمنية لها تمهيداً لوقف تام للحرب، وعلى رفع كامل الحصار عن المطارات والمرافئ اليمنية، علماً بأن «أنصار الله» وافقت، في حالة المطار، على وجوب مرور جميع الرحلات إلى صنعاء بمطارَي القاهرة أو عمّان قبل الوصول إلى الوجهة التالية، سواء كانت صنعاء أو غيرها.

أما في شأن العلاقة مع إيران، فيبدو أن الجانب السعودي يتصرّف بطريقة لا تعكس فهماً لطبيعة العلاقة القائمة اليوم بين صنعاء وطهران. حتى إن إيران عمدت أخيراً إلى الردّ على هذه الضغوط السعودية بأن استقبل الرئيس الإيراني، حسن روحاني، السفير اليمني في طهران إبراهيم الديلمي، وتسلّم أوراق اعتماده سفيراً، وهي خطوة من شأنها إثارة «المجتمع الدولي» الذي لا يزال يتعامل مع حكومة عبد ربه منصور هادي على أنها الممثل الشرعي لليمن.

وأوضح المصدر أن السفيرين البريطاني والفرنسي في اليمن، والعاملين الآن في الرياض، شرحا لشخصيات معنية سبب الضغط السعودي للاتفاق على هدنة طويلة. وبحسب المصدر، فإن الأمر يتعلّق بعدّة نقاط، منها:

أولاً: حصول السعودية على ضمانة بعدم تكرار ضربة «أرامكو» مرّة جديدة، وخصوصاً أن هناك خشية من تعرّض مرافق أكثر حيوية لضربات تؤدي إلى انعكاسات كبيرة على الحياة اليومية في السعودية. كما أن الرياض لا تملك إلى الآن ضمانات بأن وسائط الدفاع الجوي قادرة على معالجة الأمر، وهو ما يؤكده الأميركيون أيضاً.

الثاني: عدم تصعيد الضربات الجوية ضد السعودية بما يتسبب بإشكالات كبيرة على صعيد الحياة اليومية في المدن الكبيرة، وخصوصاً جدة والرياض، وسط معلومات عند الرياض تؤكّد قدرة الحوثيين على تنفيذ ضربات من هذا النوع.

الثالث: ضمان هدنة طويلة تتيح للرياض إنجاز الترتيبات الخاصة بـ«قمة العشرين» المتوقعة العام المقبل في السعودية، والتي يريدها وليّ العهد محمد بن سلمان منصّة لإعادة تنظيم علاقاته مع المجتمع الدولي، وخصوصاً بعد تعرّضها لاهتزاز كبير بسبب حرب اليمن

> قام وفد من «اللجنة العليا» السعودية، يضمّ ممثلاً عن خالد بن سلمان، بزيارة سرية لصنعاء

من جهة، وحادثة اغتيال الصحافي السعودي جمال خاشقجي واحتجاز رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري من جهة ثانية. ونقلت الشخصيات التي التقت السفيرين البريطاني والفرنسي أنهما يحثّان الجميع على تنفيذ الهدنة، لأنهما يظهران خشية من عدم القدرة على التئام القمّة في ظلّ استمرار الحرب، والضغوط المتزايدة من جانب الرأي العام الغربي والمنظمات الحقوقية العالمية ضد الحرب السعودية في اليمن.

الرابع: عدم القدرة في الوقت الحالي على القيام بعمليات عسكرية برّية ناجحة، ولا سيما في المناطق الحدودية بعد تراجع الحضور السوداني واستعداد الخرطوم لسحب كامل قواتها، وتراجع الحافزية عند مقاتلي جنوب اليمن المنتشرين هناك، وخصوصاً أنه وقعت فضيحة جديدة قبل بضعة أسابيع، تمثّلت في العملية الواسعة في جبهة الملاحيط، حيث انهار ما يزيد على ثلاثة ألوية من القوات اليمنية الموالية للسعودية، سمح لهم بالفرار، بما يذكّر بمعركة «نصر من الله». حتى إن السعودية عمدت إلى مقايضة «أنصار الله» بوقف معظم الغارات العسكرية في حال امتناع الحوثيين عن بثّ صور هذه المعركة والهروب الكبير لقوات المرتزقة. وبفعل العملية، استعادت «أنصار الله» معظم جبهة الملاحيط مع مناطق واسعة على الحدود السعودية.

وبحسب المصدر، فإن الجانب السعودي عمد بعد هذه اللقاءات إلى فتح قناة اتصال مباشرة ومستمرة بين الرياض وصنعاء، لكنه طلب من الأمم المتحدة تعزيز دورها، وهو ما دفع المبعوث الدولي إلى اليمن، مارتن غريفيث، إلى فتح قنوات اتصال إضافية، ليس مع «أنصار الله» والسعودية فقط، بل مع أطراف يعتقد أنها مؤثّرة بقوة في النزاع القائم، علماً بأن المبعوث الدولي يركّز الآن على سبل تعزيز اتفاق الحديدة وتثبيته، وعلى توسيع إطاره، مع تشديد على إمكانية تنظيم اتفاق، على أن تتولى الأمم المتحدة جباية الإيرادات المالية من الميناء، وهو أمر لا تعارضه «أنصار الله»، مقابل أن تتولى الأمم المتحدة دفع رواتب جميع موظفي الإدارة العامة للبن، وأن تشمل جميع من كان موظفاً قبل عام 2014. وهو ما تعارضه حكومة هادي.

من جهة ثانية، لفت المصدر إلى نشاط لافت بدأه السفير الصيني في اليمن، كانغ يونغ، ومقرّه الآن في الرياض، حيث باشر التواصل مع جميع مكونات اليمن، وهو يركّز في حديثه على الوضع الاقتصادي، وعلى عناوين تخصّ باب المندب وخط الحرير.

(الأخبار)

ترفض «أنصار الله» فكرة الهدنة المفتوحة وتصرّ على تحديد مهلة زمنية لها تمهيداً لوقف تام للحرب، وعلى رفع كامل الحصار (أ ف ب)

العراق

بنس في العراق: تحريض على إيران من بعد

في توقيت لا يخلو من دلالات، أجرى نائب الرئيس الأميركي، مايك بنس، أول من أمس، زيارة خاطفة للعراق. زيارةٌ ارتسم حولها الكثير من علامات الاستفهام، وخصوصاً أن المسؤول الأميركي لم يلتقِ برئيس الوزراء العراقي، عادل عبد المهدي، أو أيّ من المسؤولين العراقيين، خلافاً لما قام به في «إقليم كردستان» حيث التقى رئيس جمهورية الإقليم نيجيرفان بارزاني.

مع ذلك، تقول مصادر حكومية لـ«الأخبار» إن زيارة بنس لـ«قاعدة عين الأسد» غرب البلاد «كانت منسقة مع بغداد، وهي جاءت في إطار تفقّد المسؤول الأميركي قوات بلاده العاملة في العراق وتهنئتها بعيد الشكر». وتلفت المصادر إلى أن القاعدة الأميركية ليست في بغداد أو محيطها «ولو كانت كذلك لالتقى بنس برئيس الحكومة، ولهذا فضّل الجانبان الاكتفاء بالاتصال». وفي حين نفى مكتب الرئيس العراقي، برهم صالح، علمه المسبق بالزيارة، أشار بيان صادر عن مكتب عبد المهدي إلى اتصال هاتفي جرى مع بنس، بحث التطورات التي يشهدها العراق وجهود الحكومة وإجراءاتها الإصلاحية. ونقل البيان عن عبد المهدي تشديده على «أهمية سيادة واستقلال العراق، وتوفير الأمن والاستقرار له، وحماية مصالح جميع العراقيين بمختلف مكوناتهم ودياناتهم، وحصر السلاح بيد الدولة، وتعاون البلدين في إطار الاتفاقيات الاستراتيجية بينهما»، فيما أشارت وكالة «رويترز» إلى أن بنس أكد التزام رئيسه دونالد ترامب بـ«عراق مستقل ذي سيادة»، معرباً عن القلق إزاء «التأثير الخبيث لإيران في جميع أنحاء البلاد». أما في أربيل، فقد التقى المسؤول الأميركي ببارزاني إثر زيارته القاعدة الأميركية هناك. وقال بنس، خلال اللقاء، إن الولايات المتحدة تأمل الحفاظ على علاقات قوية مع الأكراد. وردّاً على سؤال عمّا إذا مكلّفاً بتخفيف شعور الأكراد بـ«الخيانة»، أجاب: «لا أعتقد أن هناك أيّ لبس الآن في أن التزام الرئيس ترامب بحلفائنا هنا في العراق، وكذلك بالنسبة إلى من هم في قوات سوريا الديمقراطية، القوات الكردية التي قاتلت إلى جانبنا، قد تغيّر».

وبمعزل عن التصريحات العلنية، لا يبدو أن حيثيات زيارة بنس، لناحية خلوّها من محطة في بغداد (عزا الأميركيون ذلك إلى أسباب أمنية)، منفصلة عن الفتور الذي بات يَسِم علاقة واشنطن ببغداد، على خلفية ما ترى الأولى أنه ميل متزايد لدى الأخيرة إلى طهران. وفي هذا الإطار، أشار مسؤولون أميركيون إلى أن بنس حثّ عبد المهدي على النأي بالعراق عن إيران، بعدما كان مرافق له قد قال إن المسؤول سيحثّ رئيس الوزراء على فكّ الارتباط مع إيران. وكان مسؤول عراقي بارز أكد لـ«فرانس برس» أن «الفجوة بين العراق وأميركا لم تكن كبيرة على الإطلاق مثلما وصلت إليه الآن، ولا تزال تزداد حجماً». ولعلّ ما يزيد حجم الامتعاض الأميركي هو احتمال تمكّن حلفاء طهران من تجاوز الأزمة التي يمرّون بها، والذي ظهرت مؤشراته مع توقيع القوى السياسية وثيقة إصلاحية حظيت على ما يبدو برضى «المرجعية الدينية العليا».

من هنا، يبدو أن الولايات المتحدة تتّجه نحو إعادة تفعيل خيارات بديلة. وفي هذا الإطار، يدور حديث عن ضغوط أميركية لإطاحة محافظ نينوى منصور المرعيد، وتعيين نجم الجبوري (مسؤول عمليات المحافظة عام 2014، وأحد المتهمين بتسهيل دخول «داعش» إلى الموصل) بدلاً منه. وهي ضغوط لا يبدو أنها منعزلة عن المساعي الأميركية لتهيئة المحافظة الغربية كساحة عمل تمكن الاستفادة منها في إطار تمرير «صفقة القرن»، أو قطع طريق إيران إلى المتوسط.

حَراك أميركي في حضرموت: غزوٌ بلافتة «مكافحة الإرهاب»؟

انبعاث «القاعدة» برعاية سعوديّة

توازياً مع الحَراك الأميركي الذي يتّخذ من «مكافحة الإرهاب» غطاءً له، يبدو مفارقاً أن تنظيم «القاعدة» يمرّ، منذ منتصف العام الجاري، بدعم من حليفة واشنطن أي الرياض، بمرحلة إعادة بناء وتحشيد في عدد من مديريات محافظَتي أبين وشبوة.

وبحسب اعترافات السلطة المحلية الموالية لهادي بقيادة محافظ أبين اللواء أبو بكر حسين مطلع تموز/ يوليو المنصرم، فإن العشرات من عناصر التنظيم عادوا من مأرب والبيضاء إلى مديريتَي الوضيع ودثينة ومناطق تقع على التماس مع منطقة الصبيخة (محافظة البيضاء)، والتي لا تزال معقلاً للتنظيمات الإرهابية حتى الآن. وتؤكد مصادر محلية في أبين أن «القاعدة» يتسلّم أسلحة سعودية عبر شيخ سلفيّ متشدّد يقود لواء «الأماجد» في مديرية لودر، متحدثة عن إنشاء معسكرات جديدةً للتنظيم في منطقة عميران في مديرية مودية، وهي منطقة استراتيجية ترتبط بمحافظتَي شبوة والبيضاء، مضيفة إن التنظيم بات موجوداً بشكل علني وكبير في بعض الطرقات في نطاق مديرية المحفد، فضلاً عن وجوده في الوضيع عبر معسكرات تدريبية صغيرة. ووفق المصادر، فإن التنظيم استقبل قبل أيام عناصر إرهابية أجنبية (من «حركة الشباب» في الصومال) يُعتقد أنها دخلت اليمن عبر الهجرة غير الشرعية.

وفي هذا الإطار، ذكرت «حركة شباب أبين الثورية» أن هؤلاء العناصر وصلوا يوم الجمعة قبل الماضي إلى مدينة جعار، واختفوا من سوق أبين سريعاً، متوقعة قيام عناصر التنظيم في المنطقة الوسطى بنقل الوافدين الجدد إلى معاقلهم. كذلك، عاد المئات من عناصر «القاعدة» إلى شبوة خلال الأسابيع القليلة الماضية، بتواطؤ من حزب «الإصلاح» المسيطر على المحافظة منذ آب/ أغسطس الماضي. وبحسب مصادر محلية، فإن عناصر إرهابية عملوا على تأسيس معسكر تدريبي جديد لهم في منطقة النقة في ساحل شبوة، أطلقوا عليه اسم «معسكر النصر»، وهو يضمّ العشرات من المجنّدين الذين يخضعون لتدريبات يومية.

توازيا مع إعادة الانتشار السعودية والإماراتية التي تشهدها محافظات جنوب اليمن، يُسجّل في حضرموت بشكل خاص حَراك أميركي مكثّف تصاعد خلال الأسابيع الأخيرة. يبدو أن الغرض من ورائه تثبيت موطئ قدم للولايات المتحدة في هذه المحافظة

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

تبدي الإدارة الأميركية في الآونة الأخيرة اهتماماً استثنائياً بمحافظة حضرموت جنوب شرق اليمن، حيث أصبحت مدينة المكلا، مركز المحافظة، محطة رئيسة للزيارات المتلاحقة التي تقوم بها وفود أميركية أمنية وعسكرية من دون تنسيق مسبق مع حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي. هذا الاهتمام عبّر عنه السفير الأميركي لدى اليمن، كريستوفر هنزل، الشهر الماضي، خلال لقائه محافظ حضرموت فرج سالمين البحسني، بقوله إن «أنظار واشنطن لم تفارق حضرموت»، وهو ما يشير إلى أن الإدارة الأميركية تسعى إلى الحصول على موطئ قدم في المحافظة اليمنية التي تشكّل مداراً للأطماع الإقليمية والدولية لموقعها الاستراتيجي على بعد قرابة 500 كيلومتر من الساحل الشرقي على البحر العربي، ولثرواتها المتعددة.

وللمرة الثانية في أقلّ من شهرين، حطّت طائرة سعودية تقلّ هنزل ووفداً أمنياً واستخبارياً رفيع المستوى في مطار الريان في مدينة المكلا مطلع الأسبوع الفائت، أي قبل الموعد المفترض لإعلان «الهيئة العامة للطيران المدني» التابعة لحكومة هادي إعادة افتتاح المطار بحوالى أسبوع. وفور وصوله إلى المطار، توجّه هنزل إلى مقرّ قيادة «المنطقة العسكرية الثانية» حيث عقد اجتماعاً مع محافظ المحافظة ومختلف القيادات العسكرية والأمنية فيها، وتباحث معهم في الملف الأمني في صحراء حضرموت ووادييها، وجهود «مكافحة الإرهاب» فيها، فضلاً عن الترتيبات الأميركية لإقامة قاعدة عسكرية دائمة للولايات المتحدة بالقرب من مقرّ «المنطقة الثانية» في المكلا. وفيما اقتصر بيان السلطة المحلية في المدينة حول الزيارة على أنها ناقشت «احتياجات المحافظة التنموية»، اعتبر الناطق باسم «المنطقة الثانية» أن زيارة هنزل «أكدت حجم الثقة التي حظيت بها حضرموت بعد دحر قوى الإرهاب في مناطق الساحل»، ناقلاً عن السفير الأميركي وصفه التجربة هناك بـ«الفريدة والنموذجية».

هذه التحركات والمواقف أثارت ردود فعل ساخطة في الداخل اليمني، وتحذيرات من خطط لدى الولايات المتحدة لإنشاء قواعد عسكرية برية وجوية وبحرية دائمة، في حضرموت بشكل خاص، وفي جنوب اليمن بشكل عام، تحت ذريعة «مكافحة الإرهاب». مساع يبدو أن واشنطن فقدت الثقة بقدرة الحكومة المدعومة منها على تسهيلها، وهو ما جعلها تلجأ إلى التعامل المباشر مع السلطات المحلية في حضرموت، التي تخطط منذ زمن لأن تكون قاعدة عسكرية لها، تسهم في حماية مصالحها هناك، وتعزّز نفوذها في البحر العربي. وكان «البنتاغون» أكد، أواخر عام 2016، وجود قوات أميركية في مياه البحر العربي، ورسوّ عدد من البوارج الحربية وحاملات الطائرات الأميركية قبالة شواطئ المكلا والشحر على بعد حوالى 100 ميل.

> مصدر عسكري في صنعاء: توافق أميركي - إماراتي على إنشاء قواعد عسكرية في الجنوب

اللافت أن التحركات الجديدة تأتي في وقت تُسجَّل فيه العمليات الإرهابية التي تستهدف المحافظة أدنى مستوياتها خلال العام الجاري، توازياً مع تراجع عمليات الطائرات الأميركية من دون طيار في محافظات مأرب والبيضاء (وسط) وشبوة وأبين (جنوب)، ما يشي بأن نية الولايات المتحدة هذه المرة تتجاوز حدود العمليات التي نفذتها ضد عناصر مفترضين من «القاعدة» ما بين عامَي 2017 و2018، إلى السعي لتثبيت موطئ قدم في شرق البلاد. وما يعزّز وجود تلك النيّات هو حرص الأميركيين على التقرّب من القيادات القبلية في المحافظة، والعمل على استقطابها، خشية رفض المجتمع المحلي لأجندة واشنطن، الأمر الذي يؤشّر إليه لقاء هنزل بأحد أبرز الوجوه القبلية في حضرموت، زعيم «مؤتمر حضرموت الجامع» عمر بن حبريش، المحسوب على السعودية.

الاهتمام الأميركي بحضرموت ليس وليد اللحظة، بل هو يعود إلى ما قبل عام 2010، حيث تمكّنت إدارة الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، من إنشاء غرفة عمليات لمكافحة القرصنة بعد «ثورة الشباب» التي أطاحت نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح، إلّا أن هذه الغرفة تعرّضت للتدمير في العام 2013، عقب اقتحام تنظيم «القاعدة» بعملية انغماسية مقرّ «المنطقة العسكرية الثانية» في المكلا. وخلال السنوات الماضية، استقبلت المكلا عدة وفود أميركية، زيارات بعضها كانت سرية كحال زيارة السفير الأميركي السابق مائيو تولر، أواخر عام 2017، والتي جاءت عقب وصول قوات أميركية رمزية إلى القاعدة العسكرية الإماراتية - الأميركية المشتركة التي انشئت في مطار الريان أواخر العام 2016. تضاف إلى تلك الزيارة أخرى علنية قام بها تولر أيضاً برفقة السفير السعودي لدى اليمن، محمد آل جابر، للمشاركة في حفل تسليم الجانب الإماراتي مهامّ حماية سواحل حضرموت لقوات «خفر السواحل» التي تمّ تشكيلها على أساس مناطقي، بعدما تلقّى قرابة 1000 عنصر منها تدريباً عسكرياً مكثّفاً من قِبَل مدرّبين أميركيين. وبعد انتهاء فترة السفير السابق أواخر العام الماضي، وصل وفد أميركي أمني برئاسة القائم بأعمال السفارة الأميركية لدى اليمن، جنيد منير، مدينة المكلا مطلع شباط/ فبراير الفائت، حاملاً الأجندة نفسها التي حملها وفد أميركي رفيع المستوى رأسته مساعدة وزير الخارجية الأميركي لشؤون الصراعات ودعم الاستقرار، دينيس ناتالي، إلى المدينة في 25 حزيران/ يونيو الماضي، والمتمحورة حول «مكافحة الإرهاب».

مصدر عسكري في صنعاء يقول إن هناك توافقاً أميركياً - إماراتياً على إنشاء قواعد عسكرية في جنوب اليمن، مشيراً إلى أن تمحور تصريحات عدد من المسؤولين الإماراتيين أخيراً حول «مكافحة الإرهاب» يصبّ في هذا السياق. وعليه، فإن الإمارات - وفق المصدر - لم تفِ بالتزاماتها بالانسحاب الكامل من اليمن، الأمر الذي قد يدفع صنعاء إلى تنفيذ وعودها باستهدافها. ويلفت المصدر إلى أن مزاعم تسليم مطار الريان لحكومة هادي، وإعادة افتتاح المطار الأسبوع الجاري، تتجاهل الحديث عن السجن السرّي الكبير الذي أقامته الإمارات هناك، متّهماً الرياض بالتستّر على جرائم أبو ظبي والإبقاء على معتقلاتها في الجنوب. من جهته، يلفت مصدر استخباري في صنعاء إلى أن «دول العدوان تعمل مع الولايات المتحدة منذ عام على إنشاء مركز لمكافحة الإرهاب في مدينة المكلا»، موضحاً أن «المركز يجري الترتيب لإنشائه تحت إشراف الولايات المتحدة، التي تولّت عملية تدريب قوات خفر السواحل في حضرموت خلال العامين الماضيين». ويبيّن أن «المركز يتكون من غرفة عمليات لمراقبة تحركات الجماعات الإرهابية في المنطقة الشرقية من اليمن، وأيّ أعمال متعلّقة بالقرصنة في البحر العربي»، مضيفاً أن «ضباط استخبارات أميركيين سيشرفون على المركز، بمساعدة ضباط استخبارات إماراتيين، فيما ستتولى قوة إماراتية وسعودية خاصة حمايته».

مصدر استخباراتي: «دول العدوان تعمل مع الولايات المتحدة منذ عام لإنشاء مركز لمكافحة الإرهاب في مدينة المكلا» (أ ف ب)

قضية

لم تكن تسميةُ عبثيةً تلك التي اطلقها شمعون بيريز على الاغوار، بل يمكن القول إن «وادي الأحلام» وصفٌ دقيق لمنطقة لطالما كانت ولا تزال تشكّل ممراً حيوياً بين شرق نهر الاردن وغربه، والمدى الجغرافي العربي الممتدّ من حوله، إضافة إلى ان الموقع الاستراتيجي لها أمنياً وزراعياً ومائياً يجعلها مفتاح حبس وتجويع وتعطيش للفلسطينيين وحتى للاردنيين

الأغوار
«وادي الأحلام» الإسرائيلي!

أسماء عواد

صحيح أن مصطلح «صفقة القرن» تراجع تداوله في السوق الإعلامية هذه الأيام، لكن السعار الإسرائيلي لتحقيق «مكاسب» إضافية لم يهدأ، خصوصاً في موسم الانتخابات وحمّى الوعود للناخبين، والتي تصبّ جميعها في مصلحة إسرائيل أولاً، في الوقت الذي تتعذّر فيه ولادة حكومة في تل أبيب منذ أيلول/ سبتمبر الماضي. من هنا، يعود الحديث عن الأغوار الفلسطينية كـ«جزء من إسرائيل»، في ملحق للحديث عن تشريع الاستيطان في الضفة المحتلة. هذه المرة، بنيامين نتنياهو في ورطة، بعدما وُجّهت إليه تهم بالفساد وتلقّي الرشى وخيانة الأمانة، مع أن تاريخه السياسي شهد العام الماضي إقرار قانون «يهودية الدولة»، واعتراف واشنطن بالقدس كاملة «عاصمة لإسرائيل»، فضلاً عن منحها إياه ورقة الجولان، وتمهيد الأوراق أمامه لاستكمال «شرعنة» المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، ومنها الأغوار. وسواء أدين نتنياهو أم لا، يرى الإسرائيليون أن اللحظة سانحة لإعلان ضمّ ثلث المستوطنات، وإتمام السيطرة على البشر والحجر.

وغور الأردن هو المنطقة الواقعة على طول مجرى نهر الأردن، الذي ينبع من طبريا ويصبّ في البحر الميت. ويبدو تقسيمه الإداري من الجانب الأردني أوضح وأكثر تنظيماً مما هو لدى الجانب الفلسطيني، إذ يتمّ فرزه أردنياً إلى ثلاثة أجزاء: أغوار شمالية ووسطى وجنوبية، فيما يغيب هذا التقسيم المؤسّسي فلسطينياً، لتتوزّع المنطقة هنا على ثلاث محافظات (جنين، طوباس وأريحا). أما إسرائيلياً، فهناك مجلسان إقليميان («بكعات هيردن» و«غربا») يمارسان النشاطات الحيوية (الزراعية، الصناعية والعمرانية) بكلّ حرية وسهولة، كما أنهما وحدهما يسيطران على 50% من الأغوار التي تُقدَّر مساحتها بنحو 1,6 مليون كم2، ويقطنها 50 ألف فلسطيني منهم 39 ألفاً في مدينة أريحا، فيما البقية في تجمعات عشوائية وبدوية. وتسيطر إسرائيل على 91% من مساحة غور الأردن (32% بصورة مباشرة، و59% غير مباشرة)، كما تسيطر على المياه هناك. لكن مع ذلك، يبقى ثمة تضارب في المعطيات حول المستوطنات؛ حيث تبيّن دراسات الباحث الفلسطيني، عبد الرحمن التميمي، مثلاً، عام 2018، وجود 31 مستوطنة في الأغوار، و7 بؤر استيطانية، و11,900 مستوطن. وهي أرقام أعلى من أرقام «جهاز الإحصاء الفلسطيني» في المدة نفسها تقريباً، بل تتجاوزها بنسبة 45%، إذ تظهر بيانات الجهاز وجود 17 مستوطنة، و6,732 مستوطناً، فضلاً عن الاستمرار في استعمال مصطلحي «مستعمرات» و«مستعمرين».

> **الموقع الاستراتيجي للأغوار يجعلها مفتاح حبس وتجويع وتعطيش للفلسطينيين والاردنيين**

التمسك الإسرائيلي الواضح بالأغوار لا يأتي من فراغ. ذلك أن تل أبيب لم تعزل الجانب الأمني لهذه المنطقة عن الجانب الاقتصادي كما فعلت القيادة الفلسطينية وهي تفاوض في أوسلو، بل أعطت الأمن الأولوية، وتعاملت من منظوره مع الأماكن التي احتلّتها عام 1967. والأغوار لم تكن استثناء، خاصة أنها تمثل العمق الاستراتيجي لـ«الدولة»، ولذا ثمة بعدٌ حدودي وأمني حساس لعسكرة الأغوار، يرتبط بالرؤية الإسرائيلية للدولة المرجوّة، ولا سيما أن المنطقة تقع ضمن حدود الدولة اليهودية التي رسمها بن غوريون. هذه الحدود المفتوحة شرقاً، منذ إعلان قيام إسرائيل، على خيارات أردنية وسورية وعراقية (غير مأمونة)، شكّلت هاجساً للكيان الذي حاول التقدّم شرقاً في آذار/مارس 1968. وعلى الرغم من أن الإسرائيليين تلقّوا هزيمة في معركة الكرامة، فإنهم حققوا مكسباً استراتيجياً تمثّل في إبعاد المقاومة الفلسطينية من الأغوار إلى الجبال الشمالية في الأردن، ما سرّع من التصادم الفلسطيني - الأردني في «أيلول الأسود» عام 1970. وفي نتيجة أخيرة، خرجت المقاومة الفلسطينية إلى بيروت، فنامت «الجبهة المقلقة»، إلى أن اكتمل الأمر بتوقيع اتفاقية تسوية مع المملكة في عام 1994، لتبدأ مرحلة جديدة من المشاريع التشاركية في الأغوار، إلى جانب التنسيق العسكري والتفاهمات الأخرى. تكفي نظرة سريعة إلى البند الأول من ملحق «وادي عربة»، رقم (11)، لنجد إقراراً أردنياً بأن نهري الأردن واليرموك إضافة إلى البحر الميت هي ضمن «الحدود الدولية مع إسرائيل».

ماذا تريد إسرائيل؟

بينما تبدو الأغوار ذات بعد تنظيمي يضمن لتل أبيب وعمّان ترسيم الحدود المشتركة، فإن ما هو أعمق وأخطر مرتبط بالمياه في منطقة تضمّ حوضَي اليرموك والأردن ومياهاً جوفية وسطحية غنية. ومع أن التفاهمات ترتبط بالأطراف الثلاثة الأردنية والفلسطينية والإسرائيلية، إلا أن ثمّة معاناة مائية أردنياً وفلسطينياً في الوقت الذي تُحوّل فيه إسرائيل مجاري المياه إلى مصلحتها، وتضخّ المياه الجوفية لحساب المستوطنات ومزارعها، عدا عرقلتها المشاريع المائية مع الأردن والسلطة الفلسطينية، وآخرها مشروع قناة البحرين (الأحمر - الميت). وكانت إسرائيل سارعت، فور احتلالها الضفة عام 1967، إلى إعلان المناطق المحاذية لنهر الأردن (400 ألف دونم) «مناطق عسكرية مغلقة»، وأنشأت هناك 90 موقعاً عسكرياً، كما مُنِع الفلسطينيون من ممارسة أيّ نشاط زراعي أو عمراني فيها. تلك الإجراءات شكّلت جزءاً من «خطة بيغال ألون» التي تتضمن «خلق وجود مدني، إضافة إلى الوجود العسكري، بواسطة نقاط استيطانية»، على أساس أن «الوجود المدني والعسكري يشكل تصحيحاً للحدود. (إذ) لا تُعتبر المستوطنات مشكلة أمام الحلول السياسية (خاصة أن الغور يُشكل تواصلاً جغرافياً بين بيسان وصحراء النقب، كما أن المنطقة تُشكل حزاماً واقياً للقدس (كتعبير عن الدولة بصفتها العاصمة) من هجمات عسكرية من الناحية الشرقية».

من هنا، جاء العمل على الموضوع الديموغرافي، وهو اللعبة المحبّبة لدى الإسرائيليين لبسط سيطرتهم، فالصهيونية في جوهرها قائمة على الترحيل. وكجزء من عملية الترحيل المستمرة، هجّرت قوات الاحتلال عشرات الآلاف من الفلسطينيين من مساكنهم في الأغوار، ووضعت يدها على «أملاك الغائبين» في المنطقة والأراضي الوقفية، لإحداث خلل ديموغرافي لمصلحة المستوطنين. ومع مرور الوقت، تمّ تعريف الأغوار في إطار الاتفاقية (عدا جيب يضمّ مدينة أريحا) على أنها مناطق «ج»، أي مناطق فلسطينية تسيطر عليها إسرائيل سيطرة تامة مدنياً وأمنياً، وهذا ما يفسر عجز السلطة عن اتخاذ أيّ إجراءات صارمة لمواجهة عمليات التهجير المستمرة. وفي نتيجة مباشرة لسياسات الترحيل، صار الوجود الفلسطيني في الأغوار يتحول إلى ما يشبه تجمعات عشوائية (29 تجمعاً) تقطنها مجموعة من الرعاة الرّحّل، والمنتفعون من الزراعة الموسمية. كما عمدت إسرائيل بالقوة إلى جذب سكان ليسوا «مواطنين عاديين» يريدون وظائف، بل هم مستوطنون يستطيعون استغلال الأرض كمزارعين أو مستثمرين يحلّون كأيد عاملة رخيصة وغير مكلفة ولا تملك أي حقوق عمالية.

سلة غذائية!

على المقلب الآخر، فاوض الفلسطينيون في أوسلو على الأغوار من منطلق أنها «سلّة غذاء» للضفة، بعيداً عن موقعها الجيوسياسي وكونها حلقة وصل مع العمق العربي، فاقرّوا بتحديد غالبية الأراضي هناك ضمن المنطقة «ج». وحتى أريحا (تمثّل هذه المدينة مع بعض المناطق المصنّفة «أ» 7,4% من الغور، أما مناطق «ب» فتمثل 4,3%) تُعتبر عملياً تحت السيطرة الإسرائيلية لأنها محاطة بمناطق كلّها «ج» (نسبتها 88,3% من الأغوار)، وهو ما قوّض أيّ أمل ببسط سلطة فلسطينية حقيقية على الأرض، ليصير الوجود الفلسطيني هناك محصوراً بسكان جعلت إسرائيل وضعهم مؤقتاً، ثم أنهته. وإذا استمرت الأمور على ذلك، فالسيطرة الإسرائيلية الحالية تمهّد لخطوات عملية تترجم «يهودية الدولة» من مجرد قانون إلى واقع منظّم. ولم يكن القبول الفلسطيني باستمرار التفاوض في السنوات الماضية إلا سكوتاً على الاستيطان وتضخّم أعداد المستوطنين سواء في المستوطنات أم في البؤر، وما يرافقهما من استيلاء على أراضٍ كبيرة وتحويلها إلى مناطق عسكرية وطرق خاصة، لينتهي المشهد عموماً بتجمّعات فلسطينية مبعثرة وسط الوجود الإسرائيلي الأكبر.

هجّرت قوات الاحتلال عشرات الآلاف من الفلسطينيين من مساكنهم في الأغوار (أ ف ب)

تحليل إخباري

نتنياهو لا يتراجع: الأولوية مواجهة التهديد الإيراني

يحيى دبوق

بدت استراتيجية رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، لمواجهة اتهامه بالفساد والرشى، مغايرة لردّ فعله المباشر الذي أعقب اتهامه، إذ ظهر واضحاً أنه يسعى إلى تمرير الاتهام ومنع تبعاته المباشرة عليه، سواءً داخل حزبه أم الكتلة اليمينية أم الجمهور، وذلك عبر حرف الأجندة اليومية للإسرائيليين باتجاه الهاجس الأمني شمالاً. واللافت أن قيادة الجيش الإسرائيلي، وتحديداً الصفّ الأول في هذه القيادة، تعمل على إبعاد نفسها عن تلك الاتهامات، الأمر الذي برزت معالمه أمس خلال جولة نتنياهو على الحدود الشمالية برفقة وزير أمنه نفتالي بينت، وإن كانت التصريحات التي ركّز عليها الرجلان تتعلّق بالتهديد الأوّل الذي تواجهه إسرائيل ولا تنأى المؤسستان العسكرية والأمنية عنه، وهو تهديد إيران وحلفائها في الساحة الشمالية التي باتت متّصلة عضوياً من طهران إلى بيروت وغزة، وبينهما العراق وسوريا وأيضاً اليمن.

الواضح أن نتنياهو يستغلّ واقعاً قائماً، وهو تنامي الخشية لدى دوائر القرار في تل أبيب من استهداف إيراني، ترى الاستخبارات العسكرية أنه سيكون شبيهاً بالضربة التي تلقتها المنشآت النفطية السعودية في أيلول/ سبتمبر الماضي، وسيطال مراكز حيوية في إسرائيل، وذلك رداً على اعتداءات إسرائيلية مقبلة، أو بمفعول رجعي على اعتداءات سابقة. وقال نتنياهو إن «إيران تخطّط لشنّ المزيد من الهجمات، وهذا ما يمكنني تأكيده، لكننا نتخذ جميع الخطوات اللازمة لمنع إيران من الاستقرار هنا في المنطقة، بما يشمل الأنشطة التي يتطلّبها إحباط عمليات نقل الأسلحة الفتاكة من إيران إلى سوريا، سواء عن طريق الجو أو البر». وبعد أن رفض الإجابة عن أسئلة تتعلّق بملفه القضائي، أضاف: «سنعمل أيضاً على إحباط محاولة إيران تحويل العراق واليمن إلى قواعد صاروخية ضد إسرائيل». وفي إشارة ربط بين مواجهة تلك التهديدات ومواصلته مهامه على رغم الاتهامات القضائية التي لم يأت على ذكرها، أكد نتنياهو «الالتزام المطلق بمحاربة العدوان الإيراني ومنعه من تحقيق أهدافه»، قائلاً: «إنني أفعل كلّ ما هو ضروري للحفاظ على عمل الحكومة، وعمل المجلس الوزاري المصغر الذي أتيت من إحدى جلساته مباشرة إلى هنا، كي نحافظ على أمن مواطني إسرائيل ومصالح إسرائيل الحيوية».

كذلك، تجاهل نتنياهو، في مستهلّ الجلسة الأسبوعية للحكومة الإسرائيلية أمس، ملفه القضائي والاتهامات الموجّهة إليه، إذ ركّز على «العدوانية الإيرانية» وعلى حادث إسقاط الدفاعات الإسرائيلية مسيّرة فلسطينية في قطاع غزة. الأمر الذي أراد من خلاله توجيه رسائل في اتجاهات عديدة، وتحديداً نحو حزبه «الليكود»، حيث الخطر الأكبر عليه مرتبط بإمكان تشكّل كتلة ضاغطة ووازنة تدفع باتجاه تنحيه. وفي هذا الإطار، طالب منافسه على المنصب، عضو «الكنيست» غدعون ساعر، بضرورة إجراء انتخابات تمهيدية داخل حزب «الليكود» (في حال تقرّر الذهاب إلى انتخابات ثالثة باتت أكثر ترجيحاً بعد اتهام نتنياهو)، لا تقتصر على لائحة مرشحيه لـ«الكنيست»، بل تشمل أيضاً رئاسته نفسها، الأمر الذي لا يلقى إلى الآن تجاوباً ملحوظاً في أوساط الحزب. وعليه، يبدو من المبكر الجزم بقدرة التأكد من التوجه إلى انتخابات ثالثة) توقع تزايد المواقف «الليكودية» السلبية إزاء نتنياهو، الذي لا يزال يمسك بمفاصل الحزب بقبضة من حديد. وتسري توقعات بأن نتنياهو سيستند، في رفضه إجراء الانتخابات الحزبية، إلى استشارة قدّمها المستشار القضائي لـ«الليكود»، والذي قال إنه ما من سبب استثنائي إلى ما تقدّم، يبدو أن نتنياهو سيستهلك كلّ المهل الإجرائية التي يسمح بها القانون لتأجيل اتهامه رسمياً، ومن ثمّ سيعمل على تأجيل ما أمكن في حال توجّهه فعلاً إلى المحاكمة، على أن يستمر في منصبه رئيساً للوزراء، وإن على رأس حكومة انتقالية. والجدير ذكره، هنا، أن ما حصل إلى الآن هو مجرّد إعراب المستشار القضائي للحكومة عن نيته توجيه الاتهام إلى نتنياهو، وبالتالي فهو عليه أن ينتظر 30 يوماً لمعرفة إذا ما كان رئيس الحكومة سيستخدم حقه بوصفه عضو «كنيست» ليطالب بالحصانة، وإن كان التوقع المرجّح في هذا الإطار سلبياً. تبقى مفارقة أخيرة، وهي أن نتنياهو تنصّل أمس من تصريحاته و«قفزه المتواصل» من وسيلة إعلامية إلى أخرى، عندما وجّه القضاء اتهامات بالفساد إلى رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت، إذ ثابر نتنياهو آنذاك على الدعوة، بل والتحريض، على استقالة أولمرت، متذرّعاً بأنه لا يمكن الجمع بين رئاسة الوزراء والاتهام القضائي. ونقلت «معاريف» عن نتنياهو قوله، في أحاديث مغلقة، أن أولمرت ارتكب خطأً عندما قرر الاستقالة من منصبه، «وأنا لن أكرر هذا الخطأ، ولن أستقيل». وأضاف: «سأعمل على منع إجراء الانتخابات التمهيدية لرئاسة الليكود، ليس الآن وحسب، بل بعد مهلة الـ21 يوماً» المعطاة لـ«الكنيست» لتشكيل الحكومة.

> **رفض زعيم «الليكود» الإجابة عن أسئلة تتعلق بملفه القضائي**

ليبيا

حظر جويّ فوق طرابلس: حفتر يبحث عن اعتراف

اعلنت قوات المشير خليفة حفتر، اول من امس، فرضها حظراً جوياً على مناطق القتال في العاصمة طرابلس، وذلك بعد ايام من إسقاط مسيّرة إيطالية في مدينة ترهونة، وفقدان اخرى اميركية فوق طرابلس. ويبدو دافع هذا القرار سياسياً، إذ يسعى حفتر إلى إجبار القوى الغربية الفاعلة في ليبيا على التنسيق معه بدلاً من التنسيق مع حكومة «الوفاق»

في تصريحات متلفزة يوم السبت، أعلن الناطق باسم قوات المشير خليفة حفتر، اللواء أحمد المسماري، فرض حظر جوي فوق مناطق القتال في طرابلس، باستثناء الجزء المدني من مطار معيتيقة الدولي الذي يمثّل المعبر الجوي الوحيد المتبقّي في العاصمة، رغم أنه خارج الخدمة منذ أسابيع. وأضاف المسماري أن كلّ نشاط جوي يتطلّب مستقبلاً إذناً من قواتهم، مبرّراً الأمر بتقدّم المعارك في طرابلس ودخولها «مرحلة الحسم». ويأتي هذا القرار بعد إسقاط طائرة مسيّرة إيطالية فوق مدينة ترهونة، الواقعة تحت سيطرة قوات حفتر، يوم الأربعاء الماضي. وحول تلك الحادثة، قالت وزارة الدفاع الإيطالية، في بيان، إن الطائرة كانت تنفّذ دعماً لعملية «تامين المياه»، وتتبع خطة طيران سُلّمت مسبقاً إلى السلطات الليبية (حكومة الوفاق). كما يأتي قرار الحظر بعد يومين من فقدان القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا «أفريكوم» طائرة مسيّرة فوق طرابلس. وأكدت «الأفريكوم»، في بيان، أنها فقدت طائرة مسيّرة غير مسلّحة كانت تعمل في إطار «تقييم الوضع الأمني الحالي ومراقبة النشاط المتطرّف العنيف»، مشيرة إلى أن ذلك النوع من العمليات «ضروري لنشاط مقاومة الإرهاب في ليبيا»، كما أنه يتمّ «بتنسيق كامل مع المسؤولين الحكوميين المعنيّين». وفيما نشرت قوات حفتر صوراً لبقايا الطائرة المسيّرة الإيطالية في مدينة ترهونة جنوب طرابلس، لم تظهر صور للطائرة الأميركية. وفي حين لم تكشف وزارة الدفاع الإيطالية أسباب سقوط الطائرة، واكتفت بالقول إن الحادثة قيد التحقيق، رفضت «الأفريكوم» الكشف عن طراز طائرتها أو موقع سقوطها.

لكن، يمكن رسم استنتاجات أولية حول سقوط الطائرتين بناءً على حوادث سابقة. بداية، من شبه المؤكد أن الطائرتين أُسقطتا نتيجة استهداف. ثانياً، يُستبعد أن يكون جهاديون وراء إسقاطهما، إذ لا يوجد هؤلاء لا في ترهونة ولا في طرابلس، كما أنهم لا يملكون قدرات عسكرية كافية لإسقاط طائرات مسيّرة. ثالثاً، تملك حكومة «الوفاق» وقوات حفتر قدرات عسكرية قادرة على إسقاط طائرات مسيرة، وقد أثبتت كلا الطرفين ذلك سابقاً خلال الحرب الحالية، لكن المسؤولية تُوجَّه حالياً نحو قوات حفتر. يعود هذا إلى سبب تمّ ذكره في البيانين الإيطالي والأميركي، وهو وجود تنسيق بين الدولتين وبين حكومة «الوفاق»، كما لا يُستبعد وجود تنسيق مباشر مع الطاقم التركي الذي يُسيّر منظومة الدفاع الجوي والطائرات المسيّرة التابعة لحكومة «الوفاق». إضافة إلى ذلك، لا مصلحة لـ«الوفاق» في إسقاط طائرات دولتين تسعى إلى تحصيل دعمهما. في المقابل، تملك قوات حفتر منظومة دفاع جوي روسية وصلت بعد وقت قصير من إطلاقها الهجوم على طرابلس في الرابع من نيسان/ أبريل، ومصدرها الإمارات التي اشترت عدّة وحدات منها قبل أعوام، ويُرجّح أن من يُسيّرها هم ضباط إماراتيون، وفق اعترافات لرهائن من قوات حفتر، والتي يبدو أنها ذات مصلحة في إسقاط الطائرتين؛ كونها تريد البعث برسالة مفادها ضرورة التنسيق معها عوض التنسيق مع «الوفاق».

لكن هذه الخطوة التصعيدية تأتي في ظرف خاص، حيث لم تُستهدَف من قَبل طائرات أجنبية فوق ليبيا، على رغم أن ذلك كان ممكناً. كما أن السياق الحالي يثير شكوكاً تجاه إمكانية نجاحها، خصوصاً في أعقاب صدور بيان أميركي مشترك بين عدّة وزارات دعا إلى وقف الهجوم على طرابلس (راجع، الأخبار، عدد 3910). بعد ذلك البيان، عزّز حفتر قواته حول طرابلس، وشدّد هجومه، إضافة إلى إجرائه زيارة غير معلنة إلى أبو ظبي لتدارس الخطوات القادمة، وفق تسريبات، وإقرار إجراءات «مصالحة» لاستقطاب مزيد من أنصار نظام معمر القذافي. ويبدو أن التوجّه المستقبلي سيتمثّل في اندفاعة عسكرية أكبر، وهو ما عبّر عنه المسماري في تصريحه الإعلامي أول من أمس، عندما قال بخصوص «ندوة برلين»، التي تنوي ألمانيا تنظيمها قريباً للبحث عن حلّ للملف الليبي، إن «ما يحصل في برلين سيبقى في برلين»، مضيفاً أن «الكلمة القوية للبندقية على الأرض».

(الأخبار)

يُستثنى من الحظر الجزء المدني من مطار معيتيقة الدولي الذي يمثّل المعبر الجوي الوحيد المتبقي في العاصمة (أ ف ب)

مصر

توتّر في غرف المخابرات: ماذا بعد شعبان؟

ليس في عالم الأمن في مصر من خبر واضح. لكن ما بات أكيداً اليوم هو رحيل الذراع اليمنى لرئيس جهاز المخابرات، أحمد شعبان. مهّد لرحيله بمنشور على صفحته الإلكترونية، في وقت تُفتح فيه ملفّات أدارها الرجل خلال السنوات الماضية

القاهرة ـ **الأخبار**

لا تزال الأجواء في جهاز المخابرات العامة المصرية ضبابية في شأن ما سيلي إطاحة مدير مكتب وزير المخابرات اللواء عباس كامل، المقدّم أحمد شعبان، الذي كان يُعتبر الحاكم الفعلي للجهاز، والمسؤول بصورة أساسية عن إدارة وسائل الإعلام التي استحوذت عليها الدولة كلّياً خلال السنوات الماضية. وما رسّخ حقيقة رحيل شعبان هو إعلانه قرار التحاقه بالبعثة الدبلوماسية في اليونان بعد انتهاء «منتدى شباب العالم» الذي كان يشرف على تنظيمه (سيُختتم في 2019/12/17)، وذلك عبر تدوينة كشف فيها «حقائق عن مواقع التواصل الاجتماعي ومستخدميها»، لكنه التزم الصمت بعدها على عكس المعتاد، وهو ما جعل بعض الطامحين يتودّدون إليه عبر تدوينات داعمة له من دون ذكر اسمه صراحة، خاصة أنه يطلب ألّا يُذكر اسمه.

أكبر إخفاقات شعبان في الشهرين الأخيرين، كما تكشف مصادر، مشهد «حرق اسم الابن»، أي نجل الرئيس، محمود السيسي، في حلقة في برنامج عمرو أديب، حينما استضاف الأخير أحد ملّاك صيدلية «19011»، والذي يحمل اسم نجل الرئيس، من أجل تكذيب ملكية المخابرات لسلسلة الصيدليات التي يشارك فيها الجهاز مع مستثمرين إماراتيين، وقد كانت فكرة المقدّم بنتائج عكسية، شأنها شأن مشهد استقبال الرئيس عند عودته من نيويورك قبل شهرين، حيث طلب شعبان من حزب «مستقبل وطن» حشد 1000 مواطن في المطار، واختار مذيعة محجبة للقول إن النظام ليس ضد الدين. والآن، يواجه الرجل أزمة من جرّاء فتح تحقيقات موسّعة حول الخسائر المالية الناجمة عن سوء إدارة مشروعات بعينها، ومن ذلك الهدر في شبكة «dmc» التي لم تحقق أيّ نجاح، مع أن الإنفاق عليها فاق مليارَي جنيه، وأن إدارتها الفنية تغيّرت ثلاث مرات، الأمر الذي أثار استياءً إماراتياً.

على مستوى الصحافة، لم يكتفِ المقدّم بالسيطرة على الصحف التابعة للدولة، أكانت خاصة أم حكومية، بل كوّن شبكة خاصة، وأسهم في تمويل شراء «الدستور» من مالكها الأصلي بـ16 مليون جنيه، من دون أن تحقق حتى الآن تأثيراً في الجمهور. كذلك، سمح شعبان بسيطرة محمد فودة على «الدستور»، وهو شخص متهم بالفساد ومتورّط في رشى مالية أبرزها لوزير الزراعة في عهد السيسي ووزير آخر في عهد حسني مبارك، كما كلّف رئيس تحريرها، محمد الباز، بكتابة مقالات ضد إعلاميين، منهم أحمد خالد توفيق وعمار علي حسن. وانضمّ إلى هذه الشبكة الخاصة موقع اسمه «القاهرة 24» كان يستخدم لتمرير «بالونات اختبار»، وطُلب من عمرو أديب التوصية به في برنامجه. والأمر نفسه ينسحب على موقع «الرئيس» الذي نشأ بدعمه، وهو مستمرّ من دون إعلان مصادر تمويله، ويستخدم حالياً لتشويه كلّ الإعلاميين الذين أبعدهم شعبان. كذلك، كانت للرجل سلطة على شركة «بي إنتراكتيف» المسؤولة عن حساب السيسي على «تويتر»، والتي نفّذ عبرها مشروعات أخفقت في مواجهة الإعلام المعارض، مثل: «لمبة»، «زي الكتاب ما بيقول»، وحلقات ساخرة بعنوان «الشيخ آتة». كما استعان بشخصية تدير أحد المراكز الثقافية الأوروبية في مصر من أجل التواصل مع الشباب المعارضين ومحاولة استقطابهم لحضور «منتدى الشباب» بحجة الانفتاح عليهم، لكن مع تجهيز حملات هجومية موازية لحرقهم عند المعارضة. أيضاً، تجري تحقيقات في حجم ما صُرف على «الأكاديمية الوطنية للتدريب»، التي وقف وراءها لتكون ذراع السيسي لإنتاج جيل جديد من الشباب المؤيدين والجاهزين للسيطرة على كلّ المؤسسات والمصالح الحكومية.

وعلى رغم الارتباك الذي تثيره الأجهزة الأمنية للحظة واحدة عن ملاحقة المعارضين، فقد اقتحم أمس رجال أمن بزيّ مدني مقرّ موقع «مدى مصر»، وعملوا على تفتيش المكان والأجهزة بعد احتجاز جميع العاملين، وعلى رأسهم رئيسة التحرير لينا عطا الله، والصحافيون حسام بهجت، ورنا ممدوح، ومحمد حمامة (أفرج عنهم بعد ساعات)، وذلك بعد يوم من القبض على المحرر شادي زلط من بيته، وكل هذا على خلفية نشر الموقع تقريراً عن نقل محمود السيسي إلى روسيا.

> **أحد الملفات التي يتم التحقيق فيها حرف اسم محمود السيسي إعلامياً**

لم يوقف الارتباك عمل الأجهزة الأمنية للحظة واحدة عن ملاحقة المعارضين (أ ف ب)

تقرير

بومبيو خارج الإدارة: «قصة نجاح» لم تكتب

يميل الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى دعم «خروج آمن» لوزير الخارجية مايك بومبيو من الإدارة، عبر إعطائه الضوء الأخضر لخوض سباق الترشّح في مجلس الشيوخ، تجنباً لإقالة قد تحرج الدبلوماسي؛ إذ أشارت مجلة «تايم»، قبل أيام، إلى أن ترامب أكّد أنه ناقش مع بومبيو مسألة مغادرة منصبه من أجل الترشح لمجلس الشيوخ عن ولاية كنساس، فيما أشار مصدرٌ في الحزب الجمهوري إلى أن وزير الخارجية يبحث عن «خروج آمن» له من الإدارة الحالية قبل انتخابات «الشيوخ». ولا يمكن فصل توقيت «الاستقالة» عن المتغيرات التي طرأت على المشهد السياسي في الولايات المتحدة، إذ إن الوزير كان يهدف، وفق مصادر المجلة، إلى البقاء في منصبه حتى بداية الربيع المقبل، لكن التطورات الأخيرة، وخصوصاً إجراءات محاكمة ترامب، بدأت تضرّ به سياسياً، فضلاً عن كونها تؤثّر على علاقته بالرئيس. تطوراتٌ يبدو أنها دفعت برأس الدبلوماسية إلى تعديل أجندته وتوقيت استقالته الذي بات مرتبطاً بقدرته على الخروج بأقلّ الأضرار الممكنة.

وفي مقابلة أجرتها معه شبكة «فوكس نيوز» يوم الجمعة الفائت، بدا أن ترامب يعطي بومبيو ضوءاً أخضر ليخوض سباق الترشّح في مجلس الشيوخ، عبر تأكيد دعمه استقالة حليفه المقرّب المحتملة. هو قال إن بومبيو «أتى إليّ وقال: أنظر، أفضّل البقاء حيث أنا»، لكنّه أكّد له أنه «يحبّ كنساس. إذاً، اعتقد أنه إذا كان هناك احتمال بأن يخسر (الحزب الجمهوري) هذا المقعد، فأعتقد أنه سيقوم بذلك وسيحقق فوزاً كاسحاً لأنهم يحبّونه في كنساس». وبومبيو الذي يتجنّب دائماً إزعاج ترامب، بدا خجولاً في تصريحاته في شأن مسعاه للترشّح إلى مجلس الشيوخ، على انتخابات العام المقبل، التي يسعى ترامب فيها إلى الفوز بولاية ثانية. وفي أيلول/ سبتمبر، برز بومبيو بصفته قائداً وحيداً للسياسة الخارجية الأميركية بعد مغادرة مستشار ترامب للأمن القومي جون بولتون. لكن نجاحه في الوصول إلى مجلس الشيوخ سيضمن نوعاً من استمرارية نفوذه، بصرف النظر عن اسم الفائز بانتخابات الرئاسة العام المقبل. استمراريةً قد تخوّل وزير الخارجية، وهو مسيحي إنجيلي ونائب سابق له جذور في «حزب الشاي»، من تحقيق طموحه في الترشّح للرئاسة في 2024.

تضاف إلى ما سبق «القضية الأوكرانية» التي تجرى محاكمة ترامب على خلفيتها في مجلس النواب الأميركي؛ إذ يبدو، أيضاً، أن إجراءات العزل التي أطلقها الديموقراطيون ضدّ الرئيس الأميركي أضعفت موقع بومبيو الذي يُعدّ من أعمدة سياسة الإدارة. وفي هذا الإطار، يواجه الدبلوماسي انتقادات لأنه لم يعترض على طلب رئيسه، وبشكل أوسع لأنه سمح لعمل دبلوماسي موازٍ بإدارة العلاقات مع كييف برعاية المحامي الشخصي للرئيس، رودي جولياني، من جهة أخرى، يواجه بومبيو انتقادات لأنه رفض الدفاع عن الدبلوماسيين الذين كانوا على صلة بالفضيحة. فهو رفض، مثلاً، تقديم أيّ دعم للدبلوماسية ماري يوفانوفيتش التي أقالها ترامب من منصبها سفيرةً إلى كييف، وانتقدها خلال مكالمة هاتفية مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، وهاجمها عبر «تويتر» عندما مَثُلت أمام الكونغرس خلال جلسة استماع علنية. وتورّط بومبيو، شخصياً، بشكل متزايد في القضية، إذ أقرّ بأنه كان طرفاً في اتصال 25 تموز/ يوليو الذي طلب فيه ترامب «خدمة» من الرئيس الأوكراني للتحقيق في شأن الديموقراطي جو بايدن. كذلك، فإن السفير الأميركي لدى الاتحاد الأوروبي، غوردون سوندلاند، أفاد بأن بومبيو «كان جزءاً» من جهود الإدارة لحمل أوكرانيا على إجراء تحقيقات قد تصبّ في النتيجة في مصلحة الرئيس. وذكرت شبكة «إن بي سي نيوز»، نقلاً عن مصادر لم تسمّها، أخيراً، أن الفضيحة تسبّبت بخلاف بين بومبيو وترامب، إذ عبّر الأخير، للمرة الأولى، عن بعض الاستياء من وزيره في إطار القضية الأوكرانية، لأنه لم يمنع مسؤولي وزارة الخارجية من الإدلاء بشهاداتهم في جلسات الاستماع العلنية في الكونغرس.

(الأخبار)

> **نجاح بومبيو في الوصول إلى مجلس الشيوخ سيضمن نوعاً من استمرارية نفوذه**

رغم أن الأمر بات شبه مؤكد نظراً إلى زياراته المتكررة لكنساس ومقابلاته الدورية مع وسائل الإعلام في الولاية. وتُعدّ هذه الولاية جمهورية تقليدياً، ولم تنتخب ديموقراطياً في مجلس الشيوخ منذ عام 1932، وهي أطول فترة امتنعت في خلالها ولاية عن انتخاب ممثّل عن أحد الحزبَين الرئيسيين في الولايات المتحدة. لكن يبدو أن أيّاً من الحزبين لا يرغب في المخاطرة في الانتخابات العام المقبل، التي يسعى ترامب فيها إلى الفوز بولاية ثانية. وفي أيلول/ سبتمبر، برز بومبيو بصفته قائداً وحيداً للسياسة الخارجية الأميركية بعد مغادرة مستشار ترامب للأمن القومي جون بولتون. لكن نجاحه في الوصول إلى مجلس الشيوخ سيضمن نوعاً من استمرارية نفوذه، بصرف النظر عن اسم الفائز بانتخابات الرئاسة العام المقبل. استمراريةً قد تخوّل وزير الخارجية، وهو مسيحي إنجيلي ونائب سابق له جذور في «حزب الشاي»، من تحقيق طموحه في الترشّح للرئاسة في 2024.

تضاف إلى ما سبق «القضية الأوكرانية» التي تجرى محاكمة ترامب على خلفيتها في مجلس النواب الأميركي؛ إذ يبدو، أيضاً، أن إجراءات العزل التي أطلقها الديموقراطيون ضدّ الرئيس الأميركي أضعفت موقع بومبيو الذي يُعدّ من أعمدة سياسة الإدارة. وفي هذا الإطار، يواجه الدبلوماسي انتقادات لأنه لم يعترض على طلب رئيسه، وبشكل أوسع لأنه سمح لعمل دبلوماسي موازٍ بإدارة العلاقات مع كييف برعاية المحامي الشخصي للرئيس، رودي جولياني، من جهة أخرى، يواجه

تقرير

انتخابات محليّة في هونغ كونغ اختبار قوة للحركة الاحتجاجيّة

حظيت انتخابات المجالس المحلية في هونغ كونغ باهتمام بالغ من قِبَل سكّان المدينة، حيث كان الإقبال غير مسبوق. إقبالٌ بدا مدفوعاً بأكثر ستة أشهر من الاحتجاجات المُتواصلة، والمُوجّهة خصوصاً ضدّ نفوذ الصين المتعاظم في المستعمرة البريطانية السابقة. وتنظر الحركة الاحتجاجية إلى هذه الانتخابات باعتبارها تمثّل دفعاً حقيقياً لانتزاع بعض التنازلات من الإدارة الذاتية التي تختار بكين ممثّليها، إلى جانب كونها تشكّل الوسيلة الأفضل لحصول مرشّحي «الحراك» على تمثيل في هذه المجالس.

وبحلول منتصف نهار يوم أمس، أي قبل ست ساعات من إغلاق مراكز الاقتراع أبوابها، أعلنت لجنة الشؤون الانتخابية عن مشاركة غير مسبوقة في الانتخابات التي تجرى مرّة كل أربع سنوات، حيث شارك 56% من الناخبين المسجّلين البالغ عددهم 4,13 ملايين شخص في انتخاب 18 مجلساً محلياً. ويشكّل هذا الرقم أعلى نسبة مشاركة على الإطلاق في تاريخ انتخابات المجالس المحلية في هونغ كونغ بعد انتقال المدينة لسلطات الصين في عام 1997. وفي العادة، لا يسترعي انتخاب أعضاء المجالس، البالغ عددهم 452 شخصاً، المسؤولين عن المسائل المجتمعية مثل خطوط سير الحافلات وجمع القمامة، حماسة المواطنين أو انتباههم، لكنه اكتسب أهمية جديدة في ظلّ الاضطرابات التي تشهدها المدينة منذ حزيران/ يونيو الماضي. ويرى المعسكر الداعم للاحتجاجات، في هذا الاقتراع، استفتاءً على رئيسة السلطة التنفيذية، كاري لام. ومن بين ما يسعى المحتجّون إلى تحصيله، سلطة اختيار رئيس السلطة التنفيذية، أي أعلى مسؤول في المنطقة، بالاقتراع المباشر، في حين أن تعيينه حالياً يتمّ عبر هيئة لكبار الناخبين تتألف من 1200 عضو. وعلى ضوء نتائج الاقتراع شبه الرمزي، سيتمّ اختيار بعض المرشحين للانتخابات التشريعية العام المقبل من أعضاء المجالس المحلية، كما ستساهم المجالس أيضاً بـ 117 عضواً في المجمع الانتخابي الذي يختار الرئيس التنفيذي للمدينة. وتعهّدت لام، بعد الإدلاء بصوتها، بأن حكومتها ستستمع أكثر إلى وجهات نظر المجالس المحلية. وبينما ساد الهدوء المدينة يوم أمس، قالت: «أتمنّى ألّا يقتصر هذا النوع من الاستقرار والهدوء على يوم الانتخابات فقط... لكن ليظهر أن الجميع لا يريدون سقوط هونغ كونغ في فوضى مجدداً».

(الأخبار)

> **أعلنت لجنة الشؤون الانتخابية عن مشاركة غير مسبوقة في انتخابات المجالس المحلية**

بلومبيرغ ينافس ترامب

أعلن الملياردير الأميركي، مايكل بلومبرغ، أمس، ترشّحه للرئاسة الأميركية، لينضمّ إلى مجموعة كبيرة من المرشّحين الديموقراطيين الساعين إلى الحصول على ترشيح الحزب لمنافسة دونالد ترامب. وبثروة تقدّر بـ50 مليار دولار، سيكون لترشّح بلومبرغ، قبل ثلاثة أشهر فقط من بدء الانتخابات التمهيدية، وقعه على المنافسة المفتوحة التي يشارك فيها 17 مرشحاً ديموقراطياً.

وقال بلومبرغ (77 عاماً)، مع انطلاق حملته الدعائية، إن المخاطر كبيرة جداً، مضيفاً: «علينا أن نفوز بهذه الانتخابات وعلينا أن نبدأ بإعادة بناء أميركا... لا يمكننا تحمل أربع سنوات أخرى من تصرفات ترامب الطائشة وغير الأخلاقية». وأشار إلى أن الرئيس الحالي «يمثّل تهديداً وجودياً لبلادنا وقيمنا». وفي حال فوزه بولاية أخرى، قد لا نتعافى أبداً من الأضرار».

(أ ف ب)

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف

طلبت غنوى كمال قوبر بوكالتها عن كمال خليل قوبر احد ورثة خليل محمد قوبر سند ملكية بدل ضائع عن حصة المورث في العقار 63 سبلين.

للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في الشوف

هيثم طربية

.....

وثيقة نشر خلاصة حكم

صادر عن محكمة الاستئناف المدنية الناظرة في دعاوى الغش في بيروت - الغرفة الاولى المؤلفة من القضاة جمال الخوري رئيسة منتدبة والمستشارتين رانيا الدحداح ومايا ماجد

رقم الاساس: 2016/4

رقم القرار: 2017/16

تاريخ صدور الحكم: 2017/5/10

نوع الجرم: مواد منتهية الصلاحية

المدعي: الحق العام

المدعى عليه: رمزي عدنان الخطيب

المواد المحكوم بها: المادة 109 من قانون حماية المستهلك

الاوراق المطلوب نشرها:

خلاصة الحكم الصادر بتاريخ 2017/5/10 والقاضي بإدانة المدعى عليه رمزي عدنان الخطيب وتغريمه بمبلغ خمسة ملايين ليرة لبنانية وتدريكه الرسوم والمصاريف.

لميس حاطوم

.....

اعلان صادر عن دائرة تنفيذ بيروت

يبلغ الى المجهول المقام عمر توفيق الغزيري

عملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تعلمكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المعاملة التنفيذية رقم 2016/2814 انذاراً تنفيذياً موجهاً اليكم من طالب التنفيذ بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. وناتجاً عن طلب تنفيذ سند دين مجدول بقيمة 28,050,000/ل.ل. عدا الفوائد واللواحق والرسوم، وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الانذار التنفيذي والاوراق المرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الاعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الانذار المذكور على لوحة الاعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ليصار بعد انقضاء هذه المهلة ومهلة الانذار البالغة عشرة أيام الى متابعة التنفيذ بحقكم اصولاً حتى الدرجة الاخيرة.

مأمور تنفيذ بيروت

سعد مشموشي

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف

طلبت غنوى كمال قوبر بوكالتها عن كمال خليل قوبر احد ورثة خليل محمد قوبر سند ملكية بدل ضائع عن حصة المورث في العقار 63 سبلين.

للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في الشوف

هيثم طربية

.....

وثيقة نشر خلاصة حكم

صادر عن محكمة الاستئناف المدنية الناظرة في دعاوى الغش في بيروت - الغرفة الاولى المؤلفة من القضاة جمال الخوري رئيسة منتدبة والمستشارتين رانيا الدحداح ومايا ماجد

رقم الاساس: 2016/4

رقم القرار: 2017/16

تاريخ صدور الحكم: 2017/5/10

نوع الجرم: مواد منتهية الصلاحية

المدعي: الحق العام

المدعى عليه: رمزي عدنان الخطيب

المواد المحكوم بها: المادة 109 من قانون حماية المستهلك

الاوراق المطلوب نشرها:

خلاصة الحكم الصادر بتاريخ 2017/5/10 والقاضي بإدانة المدعى عليه رمزي عدنان الخطيب وتغريمه بمبلغ خمسة ملايين ليرة لبنانية وتدريكه الرسوم والمصاريف.

لميس حاطوم

.....

وثيقة نشر خلاصة حكم

صادر عن محكمة الاستئناف المدنية الناظرة في دعاوى الغش في بيروت - الغرفة الرابعة عشرة المؤلفة من القضاة الرئيس القاضي حبيب مزهر والمستشارين ادهم قنصو ونادين ابو علوان

رقم الاساس: 2016/66

رقم القرار: 2018/26

تاريخ صدور الحكم: 2018/4/10

نوع الجرم: عدم وجود اختام قانونية تربط الصهريج بالهيكل

المدعي: الحق العام

المدعى عليه: شركة الشماس للتجارة والمقاولات والنقل

المواد المحكوم بها: المادة 49 من قانون حماية المستهلك

الاوراق المطلوب نشرها:

خلاصة الحكم الصادر بتاريخ 2018/4/10 والقاضي بتغريم المدعى عليها شركة الشماس للتجارة والمقاولات والنقل مبلغ عشرة ملايين ليرة لبنانية وتدريكها نفقات المحاكمة.

لميس حاطوم

.....

وثيقة نشر خلاصة حكم

صادر عن محكمة الاستئناف المدنية الناظرة في دعاوى الغش في بيروت - الغرفة الاولى المؤلفة من القضاة جمال الخوري رئيسة منتدبة والمستشارتين رانيا الدحداح ومايا ماجد

رقم الاساس: 2015/67

رقم القرار: 2017/15

تاريخ صدور الحكم: 2017/5/10

نوع الجرم: مواد منتهية الصلاحية

المدعي: الحق العام

المدعى عليه: رمزي عدنان الخطيب

المواد المحكوم بها: المادة 108 من قانون حماية المستهلك

اعلان صادر عن دائرة تنفيذ بيروت

يبلغ الى المنفذ عليه ربيع احمد الكردي المجهول المقام

عملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تعلمكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المعاملة التنفيذية رقم 2016/2814 انذاراً تنفيذياً موجهاً اليكم من طالب التنفيذ بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. وناتجاً عن طلب تنفيذ سند دين مجدول بقيمة 28,050,000/ل.ل. عدا الفوائد واللواحق والرسوم، وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الانذار التنفيذي والاوراق المرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الاعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الانذار المذكور على لوحة الاعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ليصار بعد انقضاء هذه المهلة ومهلة الانذار البالغة عشرة أيام الى متابعة التنفيذ بحقكم اصولاً حتى الدرجة الاخيرة.

مأمور تنفيذ بيروت

سعد مشموشي

.....

صادر عن دائرة تنفيذ بيروت

يبلغ الى المنفذ عليه ربيع احمد الكردي المجهول المقام

عملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تعلمكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المعاملة التنفيذية رقم 2016/2814 انذاراً تنفيذياً موجهاً اليكم من طالب التنفيذ بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. وناتجاً عن طلب تنفيذ سند دين مجدول بقيمة 28,050,000/ل.ل. عدا الفوائد واللواحق والرسوم، وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الانذار التنفيذي والاوراق المرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الاعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الانذار المذكور على لوحة الاعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ليصار بعد انقضاء هذه المهلة ومهلة الانذار البالغة عشرة أيام الى متابعة التنفيذ بحقكم اصولاً حتى الدرجة الاخيرة.

مأمور تنفيذ بيروت

سعد مشموشي

لجنة الإنقاذ الدولية، إنك

البرنامج المحلي، لبنان

إشعار تقديم عروض

لجنة الإنقاذ الدولية، هي منظمة طوعية دولية غير طائفية خاصة تقدم خدمات الإغاثة والحماية وإعادة التوطين للاجئين وضحايا القمع أو الصراع العنيف، وبتمويل من مختلف الجهات المانحة الدولية، بدعم المركز للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في جميع انحاء لبنان في مجالات الحماية وتمكين المرأة و الانتعاش الاقتصادي و التنمية و التعليم.

تدعوا لجنة الإنقاذ الدولية مقدمي العروض إلى المشاركة في مناقصة "**لخدمات مائية**" دفتر الشروط الذي يتضمن دعوة لتقديم العطاءات والتعليمات لمقدمي العروض والمرفقات والشروط العامة والخاصة للعقد وما إلى ذلك... في مركز لجنة الإنقاذ الدولية في بيروت، الذي يقع في 711، شارع الفريد نقاش، بالقرب من جامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، مركز أزوري، الطابق 8، الأشرفية، ابتداء من **الاثنين 25 تشرين الثاني 2019**. الشخص المسؤول عن دفتر الشروط هو السيدة صابرين المولى ساعات العمل 00: 09 صباحا - 05:00 مساء من الاثنين إلى الجمعة. لمزيد من التوضيح، يرجى التواصل على **LB-Tender@rescue.org**

يجب تقديم العروض على شكل ظرف مختوم (تقني ومالي) وتسليمه إلى نفس العنوان قبل الساعة **16:00 يوم 9 كانون الأول 2019**. ولا يقبل أي اقتراح بعد هذا الوقت.

يونيباك

شركة يونيباك - إتحاد صناعة الورق والكرتون المضلّع ش.م.ل.

دعوة لحضور جمعية عمومية عادية سنوية

ينشرّف مجلس إدارة شركة يونيباك - إتحاد صناعة الورق والكرتون المضلّع ش.م.ل. بدعوة حضرات المساهمين لحضور الجمعية العمومية العادية السنوية المقرّر عقدها في مكتب الشركة المؤقت الكائن في مصنع الشركة في حالات - قضاء جبيل، وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في التاسع عشر من شهر كانون الأول سنة ألفين وتسعة عشر، بغية التداول وإتخاذ القرارات حول جدول الأعمال التالي:

أ - تلاوة الجردة والميزانية وحساب الأرباح والخسائر الموقوفة في ٢٠١٨/١٢/٣١.
ب- تلاوة تقرير مفوضي المراقبة حول الحسابات الموقوفة في ٢٠١٨/١٢/٣١.
ج- تلاوة تقرير مجلس الإدارة العام حول أعمال وحسابات سنة ٢٠١٨ المالية.
د- تلاوة تقرير مجلس الإدارة الخاص الموضوع سنداً للمادة ١٥٨ من قانون التجارة.
هـ- الموافقة على الحسابات الموقوفة في ٢٠١٨/١٢/٣١.
و- إبراء ذمّة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن إدارتهم خلال سنة ٢٠١٨ المالية.
ز- إنتخاب مجلس إدارة جديد.
ح- إعطاء التراخيص لأعضاء مجلس الإدارة سنداً للمادة ١٥٨ و١٥٩ من قانون التجارة.
ط- تعيين مفوض مراقبة لسنة ٢٠١٩ المالية وتحديد أتعابه.
ي- أمور مختلفة.

مجلس الإدارة

◄ عقارات للبيع ►

عقار للبيع في بيروت، الأشرفية، بمساحة 353م2، مقابل المدخل الاساسي لمستشفى الجعيتاوي، يوجد عليه بناء سكني مؤلف من 5 طوابق، للجادين الاتصال بالرقم 76/379603.

سينما

يعتبر «شوارع لئيمة» واحداً من افلام سكورسيزي الأكثر إخلاصاً لهاجسه الكاثوليكي

روبرت دي نيرو في «الإيرلندي»

«كازينو» ماساة شكسبيرية. اوبرا موسيقية ومرثية لابراج وكازينوهات واطنان من المال والذهب والماس

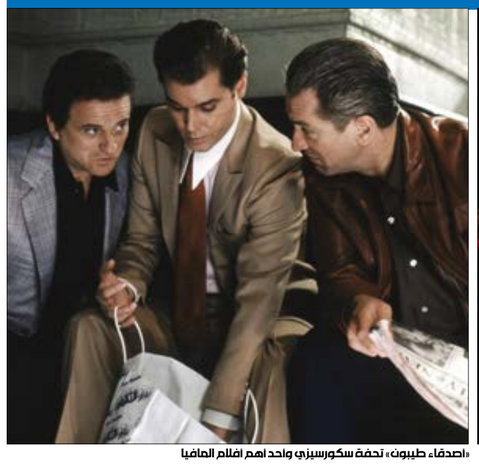
«اصدقاء طيبون» تحفة سكورسيزي واحد اهم افلام المافيا

«الإيرلندي» يعيد «أمجاد» المافيا... ومارتن سكورسيزي معلّم بلا منازع

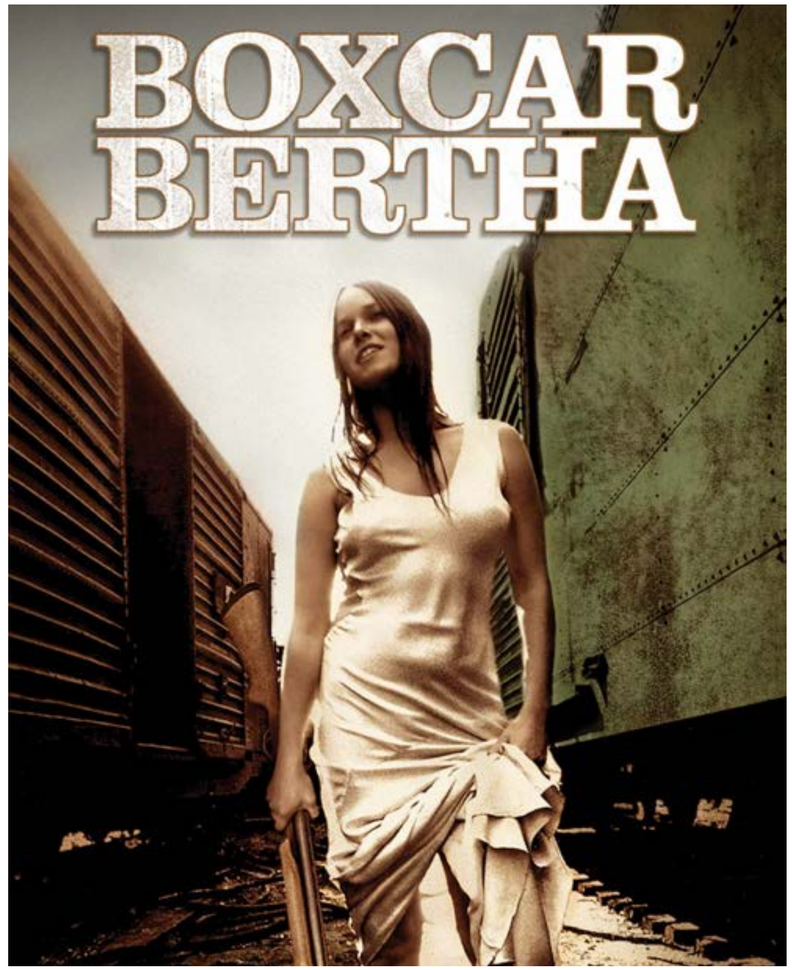

«بوكسكار بيرثا»، خليط من الترفيه والعصابات وبعض التلميحات السياسية اليسارية

شفيق طبارة

قليلة هي الأفلام التي تقرّ باهميتها وتعترف بعظمتها قبل موعد عرضها على الشاشة. وفيلم «الإيرلندي» ضمن هذه الفئة. إنه العمل السينمائي الأخير للمخرج الإيطالي الأميركي مارتن سكورسيزي الذي سيبصر النور بعد 48 ساعة على «نتفليكس» (سنتناوله بالنقد لاحقاً). كما هو واضح، فهو يندرج النوع. فما هي أهمية أفلام المافيا والجريمة المنظمة في التاريخ السينمائي؟ وكيف تعامل سكورسيزي معها؟ ما هو دوره في تقديم وإخراج هذا النوع من الأعمال؟

التاريخ السينمائي

جلبت لنا هوليوود أنواعاً كثيرة من الأفلام منها نوعان يعدّان من الأهم في التاريخ السينمائي. طريقتان لصنع فيلم يمكن أن تتطور فيهما حرب الخير ضد الشر بالكامل. إنه مشهد عالم معقد ووهمي تقريباً، لكنه قائم على واقع ماض أو حاضر. في هذا العالم، يمكن أن تنشأ معارك ومواقف ملتحمة من كلّ مكان: من الأبطال، من الأشرار وأتباعهم، أو حتى من أبرياء وقعوا في تبادل لإطلاق النار. لا شيء مخطّطاً له، ومعركة الخير والشر لا نهاية لها. النوع الأول هو أفلام «الغرب الأميركي» (ويسترن): يتجلّى هذا النوع في أفلام مخرجين أمثال جون فورد، سام بيكنباه، سيرجيو ليون، وممثلين أمثال جون واين، وكلينت إستيوود وغاري كوبر. لسوء الحظ، لم يعد هذا النوع موجوداً بقوة، فقد تمّ تدميره من خلال التكرار اللانهائي الممل ولأسباب عديدة أخرى ساعدت في اختفائه تدريجاً. النوع الثاني هو أفلام المافيا والجريمة المنظمة. كان موضوع الجريمة المنظمة قد نوقش بالفعل في السينما قبل الحرب العالمية الأولى. يُعرف نوع الفيلم الذي يتمثل موضوعه الرئيس بالجريمة المنظّمة باسم «سينما العصابات»، على عكس أنواع أخرى يكون موضوعها الجريمة فقط. في سينما العصابات، تسود وجهة نظر المجرم، ما يجعل العديد من الأفلام غامضاً. وفي بعض الأحيان، اتُّهمت أعمال هذا النوع بتمجيد الجريمة والعصابة والعنف، لذلك واجهت مشاكل متكرّرة مع الرقابة.

لعل أفضل فيلم عصابات والجريمة في عصر السينما الصامتة هو «اندروولد» (1927) لجوزيف فون ستيرنبرغ. العصر الذهبي لسينما العصابات، مع أكثر من 200 فيلم شهدته الفترة الممتدة من 1929 حتى 1934 (تاريخ وصول قانون هايز). وهناك ثلاثة أعمال تعتبر الأبرز في تلك المرحلة: «ليتل سيزار» (1931) لميرفي ليروي مع إدوارد ج. روبنسون في دور سيزار مستوحى من رجل العصابات الحقيقي آل كابوني، رجل عصابات إيطالي في شيكاغو. «بابلك أنيمي» (1931) لوليليام ويلمان مع جيمس كاني في دور توم باورز، رجل عصابات إيرلندي. و«سكارفس» (1932) للمخرج هاورد هوكس (لعل «سكارفيس» الأشهر هو الذي أنتج عام 1983 من إخراج براين دي بالما وبطولة آل باتشينو).

وافق المنتجون عن طيب خاطر على قانون هايز (قانون الرقابة على الأفلام)، فادى ضغط القانون إلى انخفاض حرارة أفلام العصابات عام 1934 مع انتهاء قانون منع الكحول عام 1933، فأصبح رجل العصابات المهرّب للمشروبات الكحولية من الماضي.

بعد مرور سنوات عدة، عادت شركات الإنتاج الأميركية إلى صناعة أفلام رجال العصابات. أُنتج فيلمان مؤثران. «ملائكة بوجوه قذرة» (1938) و«العشرينات الصاخبة» (1939). مع بداية الحرب العالمية الثانية، بدأ تحوّل جذري في نموذج هذه الأفلام، أظهرت أفلام العصابات الجديدة شخصياتها كديناصورات تعيش في عالم وهمي وضائع، بعد سنوات في الظل، تضطر للتكيف مع عالم جديد ومتغير. ركزت أفلام هذه الحقبة على القضية من منظور أقل إثارة وعنفاً وأكثر رومانسية. كانت الشخصيات تعيش صداماً بين الماضي القريب والزمنة الجديدة. لم تتسبب الحرب العالمية الثانية بدفن هذه الرؤية الثانية من أفلام العصابات، بل صنعت سيناريو مثالياً لتطوير نوع جديد. «فيلم نوار» Film Noir الذي حاول أن يُظهر بشكل أكثر وضوحاً ذلك الوجه الآخر من الحلم الأميركي. «سانست بولفارد» (1950) لبيلي وايلدر، «ريفيفي» (1955) لجول داسين، «تشايناتاون» (1974) لرومان بولانسكي.

استمر مرور السنين في جلب أعمال عظيمة لهذا النوع، وأصبحت شخصيات العصابات تتصرف اعتماداً على جنسياتها الأصلية بطريقة أو بأخرى (الإيرلندية، البريطانية، الكوبية، البورتوريكية وبالطبع الصينية). كان الإيطاليون من أوائل الذين صوروا هذا النوع من السينما، تحديداً المهاجرين الإيطاليين الذين ساروا بحثاً عن ثروة إلى الولايات المتحدة في بداية القرن الماضي، بمفهوم رائع للعائلة والولاء، والعمل بلا كلل وأيضاً بقتل بلا هوادة (فيلم «العراب» بأجزائه الثلاثة لفرانسيس فورد كوبولا).

مرجعية عالمية

مخرجون كثر أرادوا ترك بصمتهم على بعض أنواع الأفلام، وكثيرون لا يصلون إلى هذا المجد، فيما يصبح آخرون من الشخصيات البارزة في السينما وفي نوع معين. هذا ما حدث لمارتن سكورسيزي (1942)، الذي اصبح بفضل أفلامه من نوع العصابات مرجعية عالمية. هنا بعض أهم أعماله في هذا المجال:

«بوكسكار بيرثا» (1972):

بدأ سكورسيزي بالجريمة والعصابات مع ثاني فيلم طويل له. «بوكسكار بيرثا» هو الفيلم الذي بدأ يحدّد فيه نمطه. خليط من الترفيه والعصابات وبعض التلميحات السياسية اليسارية. يقدم الشريط قصة بيرثا توميسون وفقاً لكتاب «أخوات الطريق» لآنا ركي بن ريتمان. 30 عاماً كان عمر سكورسيزي عند إنتاج الفيلم، ظهر كمخرج طموح تطرّق للمحرمات والفوضى والشيوعية، خلال الركود الاقتصادي في عشرينات الولايات المتحدة الأميركية. قصة عن العوز والبأس، والكساد، واستغلال العمال، ما يسبّب مناخاً اجتماعياً من العنف على وشك الانفجار.

«شوارع لئيمة» (1973):

كان سكورسيزي في بداياته يواجه صعوبة جراء مسيرته المهنية المتعسّرة وحاجته لصناعة سينما شخصية تتعارض مع تعقيدات الصناعة السينمائية في ذلك الوقت. لكن الوقت حان مع فيلمه الثالث الطويل لإطلاق سينما خاصة به. كان يمكن أن تكون الأخيرة ولكن أمله كان كبيراً بتقديم نفسه بشخصية سينمائية خاصة.

عاش سكورسيزي وروبرت دي نيرو طفولتهما على بعد أربعة شوارع عن بعضهما، ولم يعرف أحدهما الآخر. عندما تعارفا من خلال المخرج برايان دي بالما بعد سنوات عديدة، كانا على يقين أنهما التقيا مرات عدة في الشارع. بينما كان دي نيرو مع شباب «شارع بروم»، كان سكورسيزي في «شارع برنيس»، ولم يكن بالإمكان أن يكونا صديقين قبل هذا الاجتماع. كان مقدراً أن ينتهي الفنانان الآتيان من ماض مواز وجذور متماثلة، للعمل معاً. تلك كانت بداية الصداقة التي ما زالت قائمة، والعلاقة المهنية التي امتدت على تسعة أفلام (مع «الإيرلندي» الجديد)، بعضها من أفضل أعمال دي نيرو. في «شوارع لئيمة»، عاد سكورسيزي للعمل مع ممثله الرئيس لفيلمه الأول هارفي كيتل. ستكون علاقة جوني بوي (دي نيرو) وتشارلي (كيتل) في الشريط محور قصة الشخصيتين المبتدئتين في المافيا. شابان يرغبان في السلطة والعنف، لكن الشعور بالذنب لا يفارقهما. ضغط معتقداتهما المسيحية ينتهي بمفارقات وصراع نفسي، لأنهما لا يريدان الانخراط أكثر في المافيا ولا يمكن أن يتركاها. يعتبر «شوارع لئيمة» واحداً من أكثر أفلام سكورسيزي إخلاصاً لهاجسه الكاثوليكي (الخطيئة والفداء واللحم والدم). عالم المهاجرين الإيطاليين في أميركا، تتقاطع فيه الجريمة والشرعية بخيوط دقيقة. يعيش المرء في الحاضر لكنّه لا يزال يؤمن بقيم الماضي. المهاجرون الذين ما عادوا يتذكرون لغة وطنهم الأصلي، لكنهم يعرفون قوانين المافيا. لكلّ هذه الأسباب، جاء «شوارع لئيمة» ذا عمق نفسي وعاطفي كبير. تشارلي في الفيلم، عكس أفكار سكورسيزي الشخصية الذي كاد أن يصبح كاهناً، كما كان فتى إحدى العصابات في شارع نشأته. تشارلي في الفيلم يتعرض للتعذيب الداخلي، بسبب صداقته المضطربة مع جوني بوي ومشاعره المختلطة لتريزا (أمي روبنشون)، وبحثه عن مخرج من متاهته الداخلية التي غالباً ما تكون كابوساً صارخاً... قدم سكورسيزي هنا ذكرياته وشخصيته المعذبة، وأيضاً أول أعماله المهمة، واضعاً عناوين عريضة لموضوعاته المستقبلية.

«أصدقاء طيبون» (1990):

إنّها تحفة سكورسيزي وأحد أهم أفلام المافيا. يعرف سكورسيزي مزاج شخصياته الحقيقية المقدمة في الفيلم، فقد أمضى شبابه في أحياء مملوءة بها. ليس هناك لحظات من العنف الصريح ولا القيل والقال الفارغ. سكورسيزي يأخذ عصاباته من شوارعها ومكاتبها وبيوت الدعارة ويضعها في منازلها وحفلاتها العائلية. هكذا، يبدو أفرادها رجالاً عاديين، ما يخلق مودّة بيننا وبينهم. بالإضافة إلى التصوير والقصة الاستثنائيين، يحتوي الفيلم على موسيقى تصويرية تمنح النغمة الدقيقة لمناخ التخريب والمخاطرة المستمرة. توني بينيت، أريثا فرانكلن، «رولينغ ستون» وغيرهم من الكبار اندمجت موسيقاهم لتقدم إحدى أهم موسيقى تصويرية لفيلم في تاريخ السينما. بدا كأن الأغاني مصممة خصيصاً للفيلم، تذوب في عالم جيمي كونواي (روبرت دي نيرو) وتومي ديفيتو (جو بيشي) وهنري هيل (راي ليوتا) الإجرامي. يروي الفيلم العنف، ولكنه ليس بعنيف، ببساطة يستخدم لرواية قصة عن الأولاد الأذكياء الذين ينتمون إلى مكان لا يريد أحد الانتماء إليه، لكن الجميع مهتمّون به. إيقاع «أصدقاء طيبون» لا يمكن إيقافه. يتركنا سكورسيزي في خضم عالم المافيا ضمن عمل عنيف ومكثف، يتم فيه استخدام الشخصية الأولى التي تروي قصتها بشكل ممتاز مع التوليف للحفاظ على سرعة الفيلم بينما نواجه حياة حقيقية، قصة صعود وهبوط هنري هيل. ليس لدى سكورسيزي أي مشكلة في دخول الجانب المظلم من شخصياته. زعماء عصابة يحتقرون أساليب الحياة العادية. كل شيء في الفيلم يمثل دليلاً على ما يفكرون. من خلالهم يصبح ازدهار هؤلاء العصابات كاسحاً لكنه مؤقت. يشرك الفيلم المشاهد، يغزو الجمهور ويلمس شيئاً مخفياً في أعماقه. مارتن سكورسيزي يعرف جيداً ما يريد إثارته في جمهوره.

> تشارلي كشخصية في «شوارع لئيمة» عكس افكار سكورسيزي الذي كاد ان يصبح كاهناً، كما كان فتى إحدى العصابات في شارع نشأته

«كازينو» (1995):

ملحمة تاريخية اجتماعية، انعكاس لأميركا الأمس واليوم. إذا كان «أصدقاء طيبون» هو قصة صعود وهبوط رجال العصابات في الأحياء، فإن «كازينو» هو ماساة شكسبيرية، أوبرا موسيقية ومرثية لأبراج وكازينوهات وأطنان من المال والذهب والماس. «كازينو» هو عندما تخرج عصابات الشوارع من بيئتها وتأخذ زمام مدينة الأحلام: لاس فيغاس. الفيلم عن المافيا التي تتحول إلى شركات متعددة الجنسيات. يسجنك سكورسيزي بالفيلم وبتفاصيله الصغيرة التي تروي كل شيء وتأخذك إلى النهاية الدرامية. ثلاث ساعات يتم الحفاظ فيها على إيقاع عالي المستوى. الفيلم عبارة عن سلسلة متواصلة من الصور القوية والمشاهد السريعة بحركة كاميرا عنيفة. ودائماً، دي نيرو الرائع بتقديم شخصية الرجل ذي النفوذ وأيضاً جون بيشي الذي وُلد ببساطة ليلعب هكذا أدوار.

«الإيرلندي» بدأ من الأربعاء على نتفليكس

أميركا بين الأمس واليوم

«عصابات نيويورك» (2002) و«المغادرون» (2006). فيلمان قدم فيهما سكورسيزي المافيا بطريقة مغايرة عن أفلامه السابقة. الأول تاريخي يعيدنا إلى أميركا عام 1846. والثاني معاصر عن علاقة المافيا والشرطة الفاسدة والجواسيس المتبادلة. في جميع أفلام سكورسيزي تقريباً، إن لم تكن قصة الجريمة والمافيا مقدمة بطريقة مباشرة، فإنّها موجودة بشكل غير مباشر.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 25 تشرين الثاني 2019 العدد 3916

حملة المقاطعة لعمرو واكد: إسرائيل لا تأبه للإنسانية!

أصدرت «حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان» رسالة موجهة إلى النجم المصري عمرو واكد جاء فيها: «بلغَ حملةَ مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان إعلانُكم عبر تويتر عن ظهوركم في الجزء الثاني من فيلم Wonder Woman 1984. وتابعت الحملة باهتمامٍ ردودَ متابعيكم وردودَكم عليها. عند البحث عن مواقفكم السياسيّة، وجدنا أنكم من أبرز الفنّانين الذين دعموا ثورةَ الشعب المصريّ في يناير 2011؛ كما أنكم من دعاة حقوق الإنسان؛ وقد فَصَلتكم نقابةُ الممثّلين المصرية من عضويّتها في شهر آذار (مارس) 2019 بعد مشاركتكم في جلسة استماع غير رسميّة في الكونغرس الأميركي حول حقوق الإنسان والتعديلات الدستوريّة في مصر. أما في ما يخصّ الصراع العربيّ - الإسرائيليّ، فقد أثّر أداؤكم دورَ الاستشهادي جهاد الفلسطيني في فيلم «أصحاب ولا بزنس» في وجدان المشاهدين العرب، وكثيرٌ منهم اعتبر يومئذ أنّ دوركم في الفيلم أكثرُ من مجرّد «تمثيل». كما سبق أن صرّحتم بأنكم تدعمون قضيّةَ الشعب الفلسطيني، وترفضون التطبيع مع الكيان الإسرائيليّ ما لم ينل الشعبُ الفلسطينيُّ حقوقَه. وشاركتم في مسيرة «الجبهة القوميّة للعدالة» رفضاً لإغلاق معبر رفح. وقد نفيتم علمكم المسبق بأنّ ممثلاً إسرائيلياً كان سيؤدّي دورَ الرئيس العراقي الراحل صدّام حسين في فيلم «بين نهرين» الذي مثّلتم فيه.

مع ذلك، يهمّنا أن نشير إلى التباسِ بعض مواقفكم السابقة من هذا الصراع، مؤكّدين خلافَنا الجذريَّ معها. ومنها: دعوتُكم إلى عرض الأفلام الإسرائيليّة في مصر بهدف الوصول إلى الجمهور الإسرائيلي و«اختراق مجتمعه»، وأيضاً قبولكم المشروط أن يشارك إسرائيليٌّ في عمل فنيّ إلى جانب فنّان عربي. فنحن نرى أن موقفكم هذا مكافأةٌ مجّانيّة لقاتل أطفالنا، وقد يؤدّي إلى «اختراق مجتمعنا» نحن لجهة «تسهيل» إشراكه في إنتاجنا الثقافيّ والفنيّ وإدخاله إلى قلب صالاتنا وحياتنا اليومية، وإنْ كنّا نعيد تأكيدَ موقفنا السابق المذكور في وثيقتنا التأسيسيّة: انطلاقاً من مبدأ «اعرفْ عدوَّك»، فإنّ حملة المقاطعة لا ترى مانعاً في أن يشاهد الأفرادُ، أو أن تَعرِضَ الأنديةُ المحلّيةُ الخاصّة، أفلاماً إسرائيليّةً، أو داعمةً للعدوّ، أو مروِّجةً لـ«ديمقراطيته» (الزائفة)، ولكنْ ضمن المحاذير الآتية:

1) أن تكون الأفلامُ المشاهَدة فرديّاً نُسخاً مقرصنةً (بحيث لا يستفيد العدوُّ أو داعموه منها ماديّاً أو ترويجياً).

2) أن تأتي عروضُ الأندية الخاصّة ضمن إطار موجِّهٍ ومنبِّهٍ وكاشفٍ، وفي سياق نقاشها بطريقةٍ نقديّةٍ تُسهم في فضح الاحتلال وأضاليله ونشر فكر المقاومة.

ثم جاء إعلانُكم عن ظهوركم المرتقب في الفيلم مع غال غادوت، وهو أمرٌ فاجأ الكثيرين من أهل الفن والصحافة ومن جمهوركم ومتابعيكم. يقيناً تعلمون أنّ بطلة هذا الفيلم هي الممثّلة وملكة جمال «إسرائيل» لعام 2004 غال غادوت. وإليكم جردة ببعض نشاطات هذه الممثّلة التي وصفتها صحيفة The Independent البريطانية بأنّها داعمة للجيش الإسرائيلي:

- خدمتْ كمجنَّدة في الجيش الإسرائيليّ، وكانت في الخدمة خلال العدوان الإسرائيليّ على لبنان في حرب تموز (يوليو) 2006.

- عبّرتْ عن دعمها للعدوان الإسرائيليّ على غزّة سنة 2014 بإرسالها «الحبَّ» و«الصلوات» إلى مواطنيها الإسرائيليين، وبخاصةٍ أولئك الذين «يخاطرون بحياتهم للدفاع عن بلدي ضدّ الأفعال المروِّعة التي تمارسها حركةُ حماس التي تختبئ خلف النساء والأطفال» بحسب زعمها.

- شاركتْ في عام 2009 في جلسة تصوير لمجلة Maxim ضمن مجموعة «نساء من قوات الدفاع الإسرائيلية».

غال غادوت خدمتْ كمجنّدة في الجيش الإسرائيلي خلال العدوان على لبنان عام 2006

يظهر ممّا تقدّم أنّ الممثلة Gal Gadot مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالجيش الإسرائيلي، الذي هيّأها خلال فترة التجنيد لتؤدّي أدوارَها التمثيليّة في هوليوود، بحسب قولها. ولهذا فإنها أدّت ولا تزال دوراً علنياً في الدفاع عن الجيش الإسرائيليّ وتجميل صورته، وليست - شأن بعض المشاهير الإسرائيليين - مجرّد «ممثّلة» تؤدّي دوراً «بريئاً» في أفلام سينمائيّة. ونودّ أن نذكّر، هنا، بتصريح لأحد المسؤولين الإسرائيليين يقول فيه حرفيّاً ما يبيّن علاقة المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة بالمجال الفني والثقافي الإسرائيلي:

«سنبعث إلى الخارج روائيين وكتّاباً مشهورين، وشركاتٍ مسرحيّةً، ومعارضَ [فنيّةً]. فبهذه الطريقة سنُظهر وجهَ إسرائيل الأجملَ، كي لا يفكّر بنا في سياق الحرب فقط».

ولهذه الأسباب مُنع عرضُ أفلام Gal Gadot في لبنان. كما صدرتْ مذكّرةٌ عن الأمانة العامّة للجامعة العربيّة بتاريخ 2016/4/12 بمنع عرض الأعمال الفنيّة التي تشارك فيها هذه الممثّلة، وقد استجابت بعضُ الدول العربية لهذه المذكّرة (تونس، الجزائر، قطر، فلسطين، الكويت....).

ولعلمكم، فإنّ الفيلم القادم الذي أعلنتم أنّكم ستمثّلون فيه إلى جانب Gadot سيُمنع أيضاً من العرض في لبنان وبلدان عربيّة أخرى.

الأستاذ عمرو واكد،

قبل أيّام غرّدتم على تويتر: «علّمني الفن أن أكون إنساناً قبل أيّ شيء. [علّمني] أن أعمل على نصرة قيم الإنسانيّة والحق والأخلاق». وانطلاقاً من هنا، فإننا ندعوكم إلى أن تنصروا هذه القيمَ فعليّاً، فتنحازوا إلى الحق الفلسطينيّ والعربيّ والإنسانيّ، فترفضوا التمثيلَ مع فنّانة إسرائيليّة، خصوصاً أنّها أثبتتْ واقعاً وسلوكاً أنها وقفتْ ولا تزال مع الجيش الإسرائيلي ضدّ أهلنا في فلسطين ولبنان ومصر وكلّ المكتوين بنار الإجرام الصهيوني، وأنّها تنحاز - خلافاً لكلّ «قيم الإنسانيّة والحقّ والأخلاق» - إلى الجلّاد لا إلى الضحيّة.

ندعوكم إلى العدول عن قراركم المشاركةَ في التمثيل مع الجنديّة الإسرائيليّة انسجاماً مع القيم التي تنادون بها، وانسجاماً مع قرارات الجامعة العربيّة وحملات مقاطعة «إسرائيل» في غير بلد عربيّ».

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة 9

سريرُ النبع

للنهرِ سريرُه.
للنهرِ مَنبعهُ ومَصبُّه.
للنهرِ اسمهُ ومجراهُ وغايتُه.
وللنهرِ أنَهُ: النهر.

..

ما نفعُ أن تكونَ أنتَ نبعاً
إذا كانَ لا سريرَ لكَ ولا مَصَبٌ؟
ما نفعُ «نَبْع...»؟

..

أوَ يُسعِدُكَ حقّاً أنْ تكونَ نبعاً؟
ميِّتٌ أنتَ إذنْ..
ميِّتٌ بحُكْمِ ما أنتَ عليهِ، وما أنتَ صائِرٌ إليه.
وعاءُ موتٍ أنتَ، لا أكثر.
وعاءُ جمالٍ يفيضُ أحلاماً وموتاً.
: وعاءُ موتْ.

.

ميّتٌ أنتَ إذنْ.
ميّتٌ وسريرُكَ قبرُكْ.

2018/8/18

الشباب اكتشفوا «رقصة العصايا»... بفضل «الواقع الافتراضي»!

من بين 20 فيلماً يقدمها برنامج «أفلام الواقع الافتراضي» في «مهرجان القاهرة السينمائي» المنعقد حالياً، برز الفيلم المصري «إحياء الفن» الذي يقدم إحدى أشهر رقصات فرقة «رضا» الاستعراضية للفنون الشعبية ويحظى بإقبال من الجمهور. حالما يضع المشاهد جهاز الواقع الافتراضي والسماعات على رأسه، ينتقل مباشرة إلى خشبة المسرح ليجد نفسه بين راقصي فرقة «رضا» وهم يقدمون «رقصة العصايا» التي يبرع فيها الراقصون في التحكم بالعصي الخشبية، بينما تتمايل حولهم الراقصات برشاقة ودلال. الفيلم الذي تبلغ مدته ثماني دقائق، هو ثمرة تعاون بين الشركة المنتجة «فايف دي في.آر» ومشروع «إحياء الفن» لمجموعة خريجي «الجامعة الأميركية في القاهرة للفولكلور». علماً أنّه الثاني من نوعه الذي يُعرض في «مهرجان القاهرة» بعد فيلم «الزار» في العام الماضي وفق ما يقول مخرجه ماجد فراج.

وقال فراج لوكالة «رويترز»: «نهدف إلى إعادة إحياء هذا النوع من التراث أو الفولكلور من خلال توثيقه بأحدث التقنيات، كما نحاول جعل هذا الفولكلور أكثر قبولاً للأجيال الجديدة التي ربما لم تشاهد مثل هذه الرقصات أو تحضر عروضها».

وأضاف: «أعدنا تصميم الرقصة حتى تتناسب مع تقنية تصوير الواقع الافتراضي بحيث يشعر المشاهد عندما يرى الفيلم أنه داخل الحدث وفوق المسرح وسط الفرقة التي تؤدّي العرض».

ويقدّم «مهرجان القاهرة السينمائي» أفلام الواقع الافتراضي للجمهور بالمجان. وعلّق فراج: «نقدم الأفلام للجمهور بالمجان لكن نشاطنا لا يتوقف عند عرض الأفلام فقط، ندعو المهتمين بهذه الصناعة والشركات المساهمة في تطويرها لإجراء نقاشات وتبادل الخبرات والتواصل مع بعضهم خلال المهرجان من أجل التعاون لإنتاج المزيد من هذا المحتوى».

وقال: «برنامج الواقع الافتراضي في المهرجان يضم 20 فيلماً من 15 دولة، وقد راعينا في اختياراتنا تقديم أفلام فازت بجوائز دولية في مهرجانات مثل «البندقية» (في إيطاليا) و«تريبيكا» (في الولايات المتحدة) وأخرى فازت بجوائز إيمي أوورد».

ورغم ما حققته أفلام الواقع الافتراضي من جذب للجمهور خاصة من جانب الشبان، يرى فراج أن هذه الصناعة ما زالت في مرحلة التطور وهي المرحلة التي ستستغرق بعض الوقت قبل أن تتحول إلى مرحلة الانتشار الجماهيري. وختم: «الاستخدامات الحالية لتقنية الواقع الافتراضي تنحصر بشكل كبير في الألعاب الإلكترونية وبعض أغراض الترفيه والتسويق، لكن على المستوى السينمائي ما زال أمامنا خطوات طويلة لمواكبة المستوى العالمي».

(رويترز)

الإثنين 25 تشرين الثاني 2019 العدد 81
Lundi 25 Novembre 2019 no81

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
محمد وهبة
دعم الفقراء بـ«الزبائنية»

03
فريدي باز
ضرورة إعادة السيادة إلى الليرة اللبنانية

05
توفيق كسبار
«تشريح الأزمة النقدية»

07
علي عودة
اقتصادنا في أسوأ المراتب

08
زياد حافظ
مسار الدولرة مقابل خيار الليرة

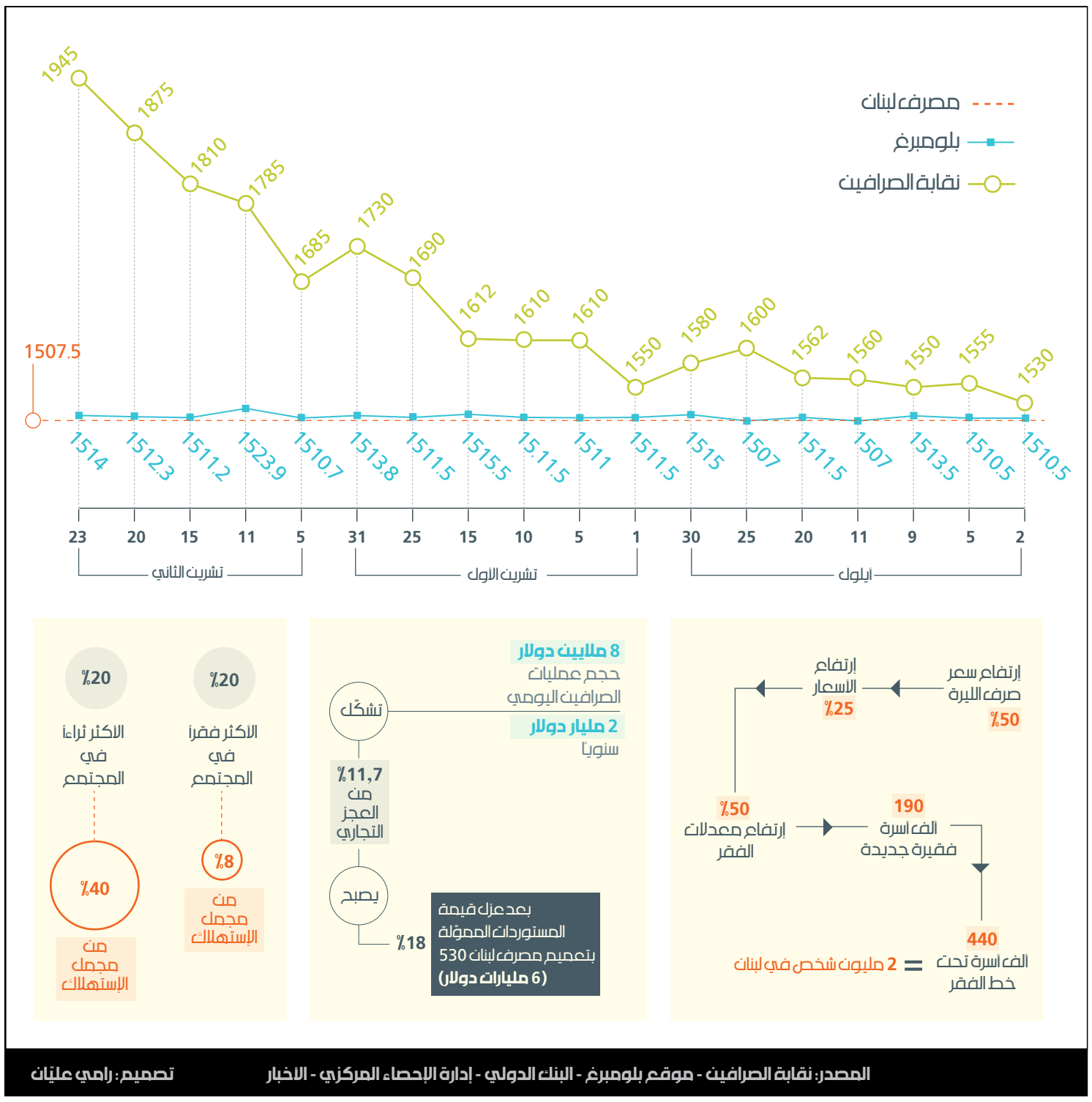

الليرة تسحب الطبقة الوسطى إلى الفقر

ارتفاع سعر صرف الليرة مقابل الدولار بنحو 50% يؤدي إلى دخول 190 ألف أسرة لبنانية من الطبقة الوسطى إلى دائرة الفقر، وفق تقديرات البنك الدولي. حتى يوم الجمعة الماضي، أشارت إحصاءات نقابة الصرافين إلى أن سعر الصرف ارتفع 29%. وسط توقعات بارتفاعات أخرى مع استمرار مصرف لبنان والمصارف في الامتناع عن تمويل الاستيراد بالدولار المسعّر من مصرف لبنان نفسه

محمد وهبة

بين الأول من أيلول الماضي و23 تشرين الثاني الجاري، ارتفع سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار، لدى الصرافين (في السوق الموازية)، بقيمة 437,5 ليرة، أو ما نسبته 29%، ليبلغ وسطياً 1945 ليرة مقابل كل دولار، مقارنة مع السعر الوسطي المحدّد من مصرف لبنان بـ1507,5 ليرات. والإشارة إلى السعر الوسطي تعني أن الأسعار في بعض الأيام تجاوزت حاجز الـ2000 ليرة. أما تسعير مصرف لبنان فلم يتغيّر منذ كانون الأول 1997، فيما توضح إحصاءات «بلومبرغ» أن السعر بلغ أقصاه في 9 تشرين الثاني الجاري، ووصل إلى 1522,9 ليرة، ولم ينخفض عن 1507,5 ليرات.

في أكثر من مناسبة، حاول حاكم مصرف لبنان رياض سلامة التقليل من أهمية ارتفاع السعر لدى الصرافين، عبر الإشارة إلى أن مجمل عمليات الصرّافين لا تمثّل «أكثر من 2% من حجم عمليات تحويل العملة في السوق». خلافاً لهذا الكلام، يعدّ هذا التطوّر خطيراً للغاية، لأن حجم العمليات لدى الصرافين الذي كان يقدّر بنحو مليوني دولار يومياً، وصل الآن إلى 8 ملايين دولار يومياً، وسبق أن بلغ 30 مليون دولار يومياً بعد استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري وإغلاق المصارف أبوابها. يعني ذلك أن حجم العمليات السنوية يتجاوز ملياري دولار بكثير إذا احتسبنا الحدّ الأدنى من العمليات على 250 يوم عمل.

أصل المقارنة بين حجم العمليات لا يعبّر عن الحقيقة في ظل امتناع المصارف عن تلبية الجزء الأكبر من الطلب على الدولار. فالأثر الناتج عن ارتفاع سعر صرف الليرة ليس مرتبطاً فقط بالطلب الفردي على الدولار، بل بات مرتبطاً أيضاً بالطلب التجاري الناتج عن الاستيراد، علماً بأن لبنان يستورد بقيمة 20 مليار دولار ويصدّر بقيمة 3 مليارات دولار، أي إن عجزه التجاري يبلغ 17 ملياراً عليه أن يؤمّنها بالدولار ليغطّي حاجة السوق من السلع بكل أنواعها. هذا يعني أن الشركات التي لا تجد تمويلاً من المصارف بسعر الصرف المحدّد من مصرف لبنان، ستلجأ إلى الصرافين. هذا التحوّل في عملية التمويل يفسّر أسباب ارتفاع سعر الليرة مقابل الدولار بعد انكفاء مصرف لبنان والمصارف عن تمويل الاستيراد بالدولارات. يومها انفجرت أزمة المشتقات النفطية والقمح والدواء وطالب المستوردون بالحصول على الدولارات بالسعر المحدّد من مصرف لبنان أو برفع الأسعار المحدّدة من الدولة لأن عناصر تسعيرها لا تتضمن تقلّبات سعر الصرف.

بهذا المعنى، فإن حجم العمليات لدى الصرافين بقيمة 8 ملايين دولار يومياً بات يمثّل 11,7% من عجز الميزان التجاري البالغ 17 مليار دولار (حجم العمليات محسوب على أساس 250 يوم عمل). وإذا عزلنا الأثر الناتج عن تمويل مصرف لبنان المشتقات النفطية والقمح والدواء بالدولار بالسعر الرسمي المعلن، أي ما قيمته 6 مليارات دولار، فإن حجم عمليات الصرافين يرتفع إلى 18% من العجز التجاري.

ماذا تعني هذه الأرقام؟ البنك الدولي يؤكد أن ارتفاع الأسعار بمعدل 25% سيرفع معدلات الفقر إلى 50%. وتشير تحليلات أجراها متخصّصون لـ«الأخبار» إلى أن ارتفاع سعر الصرف لدى الصرافين بمعدل 29% يسبب تضخّم الأسعار بمعدّل 15%، وارتفاعه بنسبة 50% سيرفع التضخّم إلى 25%. لذا، في حال ارتفع سعر الصرف إلى 2260 ليرة، أي بزيادة 752 ليرة، سيرتفع على الأرجح عدد الأسر الفقيرة في لبنان من 250 ألفاً في 2011 إلى 440 ألف أسرة (هذه التقديرات مبنية على المعطيات الناتجة عن المسح الذي أجرته مديرية الإحصاء المركزي عن الأحوال المعيشية للأسر عن عام 2011). علماً أنه لم تدخل في احتساب هذه التقديرات، أرقام الأسر السورية النازحة إلى لبنان، كما أنها تستند إلى تقديرات عن استهلاك الأسر اللبنانية من السلع المستوردة بما يفوق ثلثي الاستيراد، ولا تتضمن أي تعديلات قد تنشأ في أوقات الأزمات مثل تغيّر سلوك المستهلك.

وبحسب إدارة الإحصاء المركزي، فإن حصّة الـ20% الأكثر فقراً من الاستهلاك تمثّل 8%، فيما حصّة الـ20% الأكثر ثراءً تمثّل 40%. هذه الأرقام تعني أن قسماً مما يمكن تصنيفه طبقة وسطى في لبنان وتتقاضى أجورها بالليرة، ستتآكل مداخيلها إلى حدود تصبح معها تحت خطّ الفقر الذي يحدّده الخبير الاقتصادي كمال حمدان بأنه يشمل الذين يعيشون يومياً بما قيمته 8 دولارات، أو من تقلّ مداخيلهم عن 1,7 مليون ليرة شهرياً. أما المصنّفون من فئة الأكثر فقراً، ممن تقل مداخيلهم اليومية عن 5,7 دولارات أو من يعيشون شهرياً بأقل من 770 ألف ليرة، فقد يصبحون عاجزين عن الحياة!

دعم الفقراء بـ«الزبائنية»

يتّسم المجتمع اللبناني بمعدلات مرتفعة من الفقر تجري مواجهتها عبر برنامج استهداف زبائني يحوّلهم إلى افراد خاضعين لشروط استفادة تغلب عليها «الواسطة»، عبر استجداء الزعيم أو ازلامه. اللافت ان البرنامج ممول من المساعدات الدولية التي لم تات إلا على حساب وجود النازحين السوريين في لبنان

محمد وهبة

عام 2011، كانت معدلات الفقر تبلغ 27% من السكان في لبنان، أو مليون شخص على الأقل، وزادت إلى 32% من السكان (1,3 مليون شخص) عام 2015. ويتوقع أن تزداد إلى 50% مع ارتفاع سعر صرف الليرة مقابل الدولار بسبب الأزمة النقدية.

الأسوأ أن الدولة اللبنانية لطالما تعاملت مع الفقر كمساحة هامشية خصصت لها القليل. فالإنفاق الحكومي على الفقراء لم يتعدَ 0,048% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018، ونحو 0,15% من مجموع النفقات عام 2018، فيما أنفقت في السنة نفسها 5,5 مليار دولار (أكثر 47% من الإيرادات) على فوائد الدين العام، ذهب القسم الأكبر منها الى المصارف.

إذاً، الدولة الراعية غائبة وتصبّ اهتمامها على الربوع فقط. فـ«برنامج استهداف الأسر الأكثر فقراً» يتسم بطابع زبائني واضح. إذ أن الحصول على حق الاستفادة منه يجري على «الطريقة اللبنانية»، أي عبر استجداء الزعيم أو أحد ازلامه. فضلاً عن أنه ممول أصلاً من المساعدات الدولية التي لم تات إلا لأن للمجتمع الدولي حسابات في إبقاء النازحين السوريين في لبنان وتعزيز وجودهم فيه. وبحسب مصادر مطلعة فإن البنك الدولي يطلب من المانحين تمويلاً إضافياً للبرنامج بقيمة 500 مليون دولار.

> **6**
> مليارات ليرة كلفة تشغيل برنامج استهداف الفقر وتتوزع على 524 عاملاً في 113 مركزاً لكن البرنامج يطالب بزيادة الموازنة التشغيلية إلى 11 مليار ليرة. نظراً الى الحاجة لموظفين متخصصين

هذا الاهتمام الضئيل جداً من الحكومة اللبنانية ليس شاملاً، بل يطال 105 آلاف أسرة من أصل 150 ألفاً تصنّف تحت خط الفقر الأدنى، و250 ألفاً مصنّفة تحت خط الفقر بشكل عام. والدعم الذي تحصل عليه هذه الأسر انطلق عام 2010 مع إنشاء «البرنامج» الذي دخل حيّز التنفيذ في 17 تشرين الأول 2011. وهو يعمل من خلال 113 مركزاً للخدمات الانمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

في السنوات الأولى على إنشائه، حدّد البرنامج خطّ الفقر الأدنى بأنه يوازي إنفاق الفرد بقيمة 2,4 دولار في اليوم، وخطّ الفقر الأعلى بقيمة 3,8 دولارات في اليوم. وبعد إعادة تقييم هذه الخطوط بالاستناد إلى التطورات الأخيرة (أعذها الخبير الاقتصادي كمال حمدان بناء على طلب البنك الدولي الراعي الرسمي للبرنامج)، عدّلت خطوط الفقر لتصبح 5,7 دولارات للخطّ الأدنى و8,6 دولارات للخطّ الأعلى.

صنّف البرنامج نحو 105 آلاف أسرة فقيرة تنطبق عليها مواصفات الاستفادة من برنامج سمّي بطاقة «حلا» التي صدرت بين عامي 2012 و2016، وهي تمنح حاملها حق الاستفادة من مجموعة تقديمات تتراوح بين البطاقات الغذائية والدعم التربوي ودعم الطبابة والتخرّج التجريبي من الفقر.

من أصل هذه الأسر، حصلت 10 آلاف أسرة مصنّفة ضمن فئة الأشد فقراً على البطاقة الغذائية التي كانت تموّل بمبلغ 30 دولاراً عن كل فرد لغاية 2016، وفي السنة التالية خفضت قيمة الدعم الغذائي إلى 27 دولاراً عن كل فرد. كما حصل حاملو البطاقة (عدل اسمها لاحقاً لتصبح «حياة») على دعم لفروقات الجهات الضامنة من وزارة الصحة والضمان الاجتماعي وتعاونية موظفي الدولة، على أن يكون الاستشفاء في المستشفيات الحكومية والخاصة المتعاقدة مع البرنامج. قيمة الفروقات المدفوعة عن الدخول إلى الاستشفاء على حساب وزارة الصحة بلغت 15%، فيما بلغت قيمة الفروقات على حساب وزارة الصحة في المستشفيات الحكومية 5%، والفروقات عن الضمان الاجتماعي 10%، والفروقات عن تعاونية موظفي الدولي 25%. كذلك تساهم البطاقة في تأمين الخدمات المجانية للطبابة في مراكز الخدمات الانمائية، وتشمل زيارة الطبيب واستلام الأدوية المزمنة وطب الأسنان. وحتى 2018، بلغ عدد الحالات الداخلة إلى المستشفيات 116,3 ألف حالة كلفتها الإجمالية 17,7 مليار ليرة بمعدل 150 ألف ليرة عن كل مريض.

موّل البرنامج دخول أبناء هذه الأسر إلى المدارس والمعاهد بقيمة تغطية تبلغ وسطياً 120 ألف ليرة عن كل تلميذ في مرحلة الروضة والأساسي، وبمعدل 300 ألف ليرة عن كل تلميذ في المرحلة الثانوية، و300 ألف لطلاب المعاهد المهنية والتقنية. بلغ عدد المستفيدين من المدارس نحو 117 ألفاً بكلفة 14,2 مليار ليرة لغاية 2018، و33400 تلميذ في المعاهد بكلفة 9 مليارات ليرة لغاية 2018.

أما في برنامج التخرج من الفقر، الذي لم يبدأ تطبيقه بعد، فهناك نيّة لاستقبال 675 أسرة اختيرت من بين الأسر الـ10 آلاف الأشد فقراً التي نالت البطاقة الغذائية، وتلقت تدريباً على المهارات ومحو الأمية وسواها.

المشكلة التي واجهها البرنامج أن القسم الأكبر منه لم يكن ممولاً من الحكومة اللبنانية، وأن جزءاً من التمويل الخارجي جاء على حساب وجود النازحين السوريين في لبنان، أي أنه مرتبط بهؤلاء النازحين وبوجودهم. لذلك، هناك مخاوف جدية من أن يتوقف تمويل البرنامج للبطاقة الغذائية وبرنامج التخرّج من الفقر في حال عودة النازحين إلى بلادهم.

أما الدولة اللبنانية، فلم تدفع بعد من أصل متوجباتها البالغة 40,9 مليار ليرة، إلا 24,9 مليار ليرة، ما أدى في أحيان كثيرة الى رفض المستشفيات دخول مرضى يحملون البطاقة. كما أن دعم البطاقة الغذائية ممول من الحكومة الألمانية بالشراكة مع برنامج الغذاء العالمي والمفوضية العليا للاجئين. أما في برنامج دعم التعليم، فقد واجه الأهالي امتناع المدارس عن تسجيل التلاميذ في المدارس والمعاهد الرسمية.

وبهدف تطوير البرنامج انسجاماً مع ارتفاع معدلات الفقر، هناك اقتراحات بأن يتم تأمين التمويل للبطاقة الغذائية والمستشفيات والتعليم من الموازنة العامة. التقديرات تشير إلى ضرورة زيادة 5 مليارات ليرة إضافية لتغطية النفقات الاستشفائية للفقراء لتستفيد منها نحو 42900 أسرة ونحو 237 ألف مريض بمعدل 30 ألف مريض إضافي سنوياً. على أن تخصص الدولة 7,5 مليارات ليرة لتغطية 9000 تلميذ إضافي سنوياً. وهناك اقتراح يقضي برفع عدد المستفيدين من البطاقة الغذائية إلى 15 ألف أسرة، بكلفة إضافية تبلغ 15 مليار ليرة سنوياً.

> **دعم الفقراء من المال العام لا يزيد على 0,048% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 و0,15% من مجموع النفقات، بينما انفقت الحكومة على فوائد الدين العام الذي يذهب بالقسم الاهم منه إلى المصارف، في السنة نفسها، 5,5 مليارات دولار**

انجد بوليغاف المكسيك

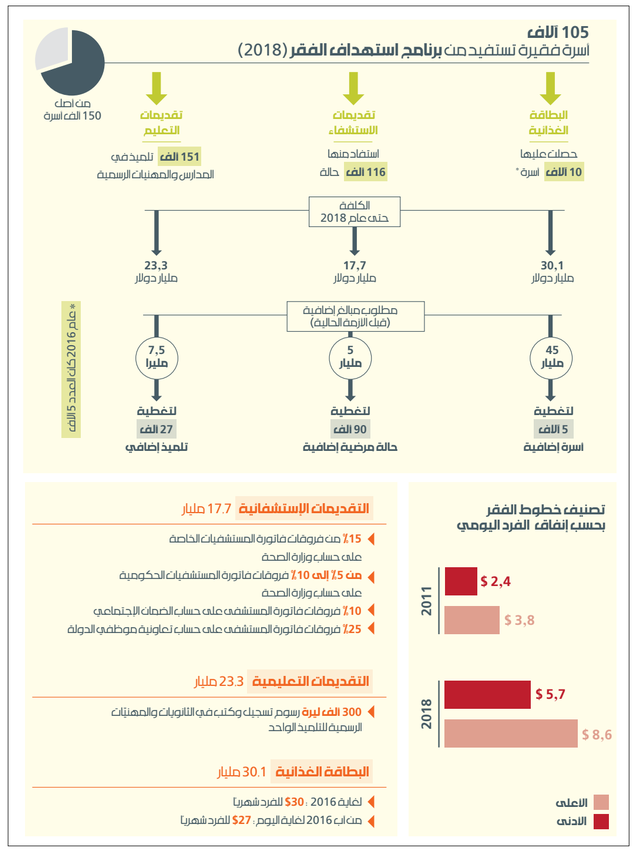

وجهات نظر

ضرورة إعادة السيادة إلى الليرة اللبنانية

فريدي باز *

شهدنا ثلاث أزمات في العملة من التي قد تطرأ على اقتصاد صغير ومفتوح مثل لبنان:

- الأولى ناتجة عن اتّساع الصراعات وتباعد الاتّجاهات بين نظام تثبيت سعر الصرف والسياسات المالية العامة التي تضغط على احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية. هذا الأمر كان ظاهراً في 2016، وفتح الباب أمام قيام مصرف لبنان بتنفيذ عمليات مالية (هندسات مالية) مُكلفة.

- الثانية لحقت الأولى وتشكّلت عندما استمرّ انعدام الشفافية والتأخّر في تطبيق الإصلاحات، ما خلق شعوراً عاماً في الأسواق حول الصعوبات التي تمثّل رقماً هائلاً. وبالتوازي، هناك ما لا يقلّ عن 15 مليار دولار من الأموال في الحسابات الجارية بالدولار تموّل العمليات المحلية. يجب أن نعيد السيادة للبرة اللبنانية لتكون وسيلة التعامل الوحيدة محلّياً، وهذا الرقم يجب أن يتحوّل إلى الليرة. من مفاعيل هذا الأمر، أن مصرف لبنان سيتمكّن من تغذية احتياطاته بالعملة الأجنبية بقيمة 15 مليار دولار، ما يوفّر له القدرة على تأمين الاستقرار ويعيد توحيد سعرَي الصرف الرسمي والموازي، ويتيح له أن يكون مرناً أكثر في دعم المصارف بالسيولة الدولارية على المدى القصير.

هذه ليست سوى خطوة أولى لتخفيف الضغط وتجنّب انزلاق سعر الصرف الذي يقود بحسب البنك الدولي إلى معدّلات فقر بحدود 50%. إنها مسألة أمنٍ وأمان قوميّ. يجب أن نتوقف عن محاولة تربيع الدوائر من خلال القيود الرسمية أو غير الرسمية الزائفة على السحب والتحويل، والتي تخلق ارتباكاً واسعاً وتزيد القلق والتوتر بين المصارف وزبائنها.

كلّنا نعلم أن هناك حاجة لإعادة النظر في النموذج كلّه. الدولرة في هذا الاقتصاد الصغير والمفتوح، اقتصاد استهلاكي يعتمد على الاستيراد (80% نسبة استهلاك الأسر من الناتج المحلي الإجمالي، و40% من استهلاك الأسر هو مستورَد). هذا النموذج غير مستدام. هذه التغييرات تحتاج إلى وقت وليس لدينا ترف الوقت.

نحن نواجه أزمة حقيقية في ملاءة الاحتياطات بالعملات الأجنبية، نظراً إلى النفقات الهائلة بالعملات الأجنبية الناتجة عن المالية العامة والتجارة وحاجات الشركات والمؤسسات. يتطلّب الأمر تحديد كوتا ومعايير للاستيراد والتحويلات والنفقات العامة بالعملات الأجنبية. سمّوها ما شئتم، «كابيتال كونترول» أو أيّ أمر آخر. يجب اللجوء إلى أدوات أخرى سريعة ومؤقتة من بينها المحاكم الخاصة.

يجب أن نحرّر أنفسنا من الأحكام المُسبقة والأفكار المعلّبة بالنسبة لإجراءات الكابيتال كونترول، بما تمثّل من خطر محدق يتحوّل تدريجاً إلى ضرر على التدفقات المستقبلية. نحتاج إلى شجاعة لكسر الاعتبارات السابقة التي لم تعُد ملائمة لاقتصادنا ولمستوى المعيشة اللائق. الاحتياط من خطر مستقبليّ في مقابل خطر قائم حالياً، لا معنى له.

*** مصرفي سابق أعدّ هذه الورقة ونوقشت في ورشة عمل خاصة**

ماذا يحصل حين يُفلس بلدٌ ما؟ *

منذ العصور التي كان الملوك يورّطون فيها أنفسهم بالدّين من أجل تنفيذ مغامراتهم الخارجية، ووصولاً إلى عجز الأرجنتين، في السنوات الأخيرة، عن الدّفع لدائنيها، لطالما واجهت الدّول صعوبات في تسديد ما اقترضته. في القرن السادس عشر، أشرف ملك إسبانيا فيليب الثاني على أربعة إفلاسات أشهرها بلده. قامت اليونان والأرجنتين بنقض التزاماتهما تجاه مالكي السندات سبع وثماني مرّات على التوالي خلال القرنين الماضيين. معظم الدّول أصابها الإفلاس مرّة على الأقل في تاريخها. ولكن ما الذي يحصل تحديداً حين تتوقّف البلدان عن دفع ما تدين به؟

حين يعجز بلدٌ ما عن الدفع لدائنيه في الوقت المحدّد، هو يدخل حالة «التوقف عن الدّفع»، أي ما يوازي الإفلاس على مستوى الدّول. ولكن الإفلاسات ليست متوجباتها البالغة 40,9 مليار ليرة، إلا 24,9 مليار ليرة، ما أدى في أحيان كثيرة الى رفض المستشفيات دخول مرضى يحملون البطاقة. كما أن دعم البطاقة الغذائية ممول من الحكومة الألمانية بالشراكة مع برنامج الغذاء العالمي والمفوضية العليا للاجئين. أما في برنامج دعم التعليم، فقد واجه الأهالي امتناع المدارس عن تسجيل التلاميذ في المدارس والمعاهد الرسمية.

وبهدف تطوير البرنامج انسجاماً مع ارتفاع معدلات الفقر، هناك اقتراحات بأن يتم تأمين التمويل للبطاقة الغذائية والمستشفيات والتعليم من الموازنة العامة. التقديرات تشير إلى ضرورة زيادة 5 مليارات ليرة إضافية لتغطية النفقات الاستشفائية للفقراء لتستفيد منها نحو 42900 أسرة ونحو 237 ألف مريض بمعدل 30 ألف مريض إضافي سنوياً. على أن تخصص الدولة 7,5 مليارات ليرة لتغطية 9000 تلميذ إضافي سنوياً. وهناك اقتراح يقضي برفع عدد المستفيدين من البطاقة الغذائية إلى 15 ألف أسرة، بكلفة إضافية تبلغ 15 مليار ليرة سنوياً.

> **حين يعجز بلدٌ ما عن الدفع لدائنيه في الوقت المحدّد، هو يدخل حالة «التوقف عن الدّفع». أي ما يوازي الإفلاس**

كذلك يمكن أن يكون الإفلاس مؤلماً جدّاً للبلد الذي يقع فيه، خصوصاً إن كان الإفلاس غير متوقع وغير منظّم. سيقوم المُدّخرون والمستثمرون المحلّيون، لأنهم يتوقعون هبوط قيمة العملة المحلية، بالهرع لسحب أموالهم من الحسابات المصرفية وتحويلها إلى خارج البلاد. عندها، قد تقوم الحكومة - خوفاً من أن تُغرق المصارف بسحوبات المودعين وتنخفض بالتالي قيمة العملة - بفرض إغلاق المصارف وتقرير قيود على التحويل (capital control). إضافة إلى ذلك، فإن الأسواق الرأسمالية ستقوم - كعقاب على الإفلاس - بفرض معدلات فائدة عقابية على الاقتراض، أو ستفرض إقراض البلد المذكور على الإطلاق. كما مالكو السندات الحكومية على تحمّل خسارة بلغت حدّ 50% من قيمة سنداتهم الأصلية. في حالات أقلّ حدّة، من الممكن للحكومات أن تعيد هيكلة ديونها عبر طلب المزيد من الوقت للدفع. ينتج عن هذا الفعل خفض قيمة السند - فهو إذاً ليس خالياً من الخسارة بالنسبة إلى المستثمرين. يعتبر البعض أن هذا الخيار هو الأفضل بالنسبة إلى أوكرانيا، فيما هي تصارع لموازنة أولوياتها الداخلية الملحّة مع التزاماتها تجاه حاملي سندات الدّين.

> **حين يعجز بلدٌ ما عن الدفع لدائنيه في الوقت المحدّد، هو يدخل حالة «التوقف عن الدّفع». أي ما يوازي الإفلاس**

ستقوم وكالات التصنيف الائتماني بالتحذير من الاستثمار في هذا البلد. ولكن، كما تظهر التجربة التاريخية، فإن الدائنين الباحثين عن فوائد مرتفعة سيقومون، في نهاية الأمر، بإقراض البلد المعني مجدّداً طالما أنه تتم مكافأتهم بشكل عادل على المخاطرة التي يتحملونها. فوق ذلك، إن سندات التأمين ضد التخلّف عن السداد (credit default swaps) - وهي أدوات مالية تقوم مقام التأمين ضدّ إفلاس الدول والشركات - تسمح لحاملي السندات بتقليل مقدار الخطر الذي يتحملونه. ولكن ليست كلّ الإفلاسات متشابهة؛ قامت الأرجنتين هذه السنة (2014) بالتخلف عن السداد مجدّداً حين رفضت دفع 1,3 مليار دولار - إضافة إلى الفوائد - للدائنين «الصامدين» من عام 2001.

المشكلة الأساس هي أنه لا يوجد قانون دوليّ أو محكمة دولية لحلّ قضايا الإفلاس السيادي، وهذا يفسّر لماذا يختلف مسار هذه الحالات ومدّتها وحدّتها بعضها عن بعض. تمّ اقتراح المزيد من التنظيمات الدولية - بما في ذلك قوانين تمنع أقليّة من حاملي السندات من خطف العملية بأكملها - ولكن هذه الشروط والقواعد تظلّ خاضعةً لإرادة البلد الذي أصدر الديون.

منذ صدور هذه المقترحات الجديدة، تضمّنت إصدارات الدين (التي قامت بها كازاخستان وفيتنام) هذه الشروط؛ وستلحقها دولٌ أخرى. ولكن هذا لن يحلّ مشكلة أكثر من 900 مليار دولار من السندات المستحقة التي تمّ إصدارها وفق القوانين القديمة. كما في حالة الطلاق العادي، فإن المفاوضات المطوّلة حول الإفلاس قد تكون مكلفة بالنسبة إلى جميع الأطراف، لهذا السبب، فإن السعي إلى شروطٍ أفضل يتمّ الاتفاق عليها «قبل عقد الزواج» ليست فكرةً سيئة على الإطلاق.

*** مقال كتبه س. ن. في إيكونوميست بتاريخ 14 تشرين الأول 2014**

نشر الخبير في الشؤون المالية توفيق كسبار على موقع «بيت المستقبل» ورقة عمل بعنوان «تشريح الأزمة النقدية». لا تكتفي هذه الورقة بتفسير ما حصل وأسبابه، بل تذهب أبعد في عمق النظام اللبناني وتسعى لتحميل المسؤوليات بالأسماء تبعاً لرأي الكاتب. فحاكم مصرف لبنان رياض سلامة يتحمّل اندلاع الأزمة النقدية القائمة بسبب لجوئه إلى هندسات مالية. أغرقت مصرف لبنان في الالتزامات بالعملة الأجنبية، وحوّلت صافي احتياطاته منها إلى «سلبي» بقيمة 48,9 مليار دولار. وفي الأسباب العميقة، يعدّ اعتماد سعر صرف لليرة ثابت مقابل الدولار في ظل سياسات مالية فضفاضة وغير خاضعة للرقابة، مصدراً للفساد السياسي والمظالم الاقتصادية التي شكّلت المحرك الأساسي للانتفاضة الشعبية المستمرّة. ويضيف كسبار عاملاً أساسياً يقف، في رأيه، وراء الصعوبات الاقتصادية

أين اختفت 48,9 مليار دولار من احتياطات مصرف لبنان؟

«تشريح الأزمة النقدية»

توفيق كسبار *

لم يشهد لبنان سابقاً مثل الانتفاضة الشعبية التي يشهدها اليوم. فهذه الانتفاضة انتشرت مثل النار في الهشيم لتصبح عابرة للأديان والشرائح الاجتماعية والمناطق. إن الشعارات التي رفعها المتظاهرون والمطالب التي تقدموا بها تشير بوضوح إلى أن المحرك الأساسي للانتفاضة ينبع من المظالم الاقتصادية وفساد الطبقة الحاكمة الكامن وراءها: غياب فرص العمل وانخفاض المداخيل والبطالة والفقر.

وفي سياق تدنّي النموّ الاقتصادي وارتفاع الدين الحكومي، تشير هذه المظالم إلى الفشل الذريع الذي مُنيت به سياسة الحكومة الاقتصادية، وإلى المشاكل الهيكلية الخطيرة التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني والتي تتطلّب معالجتها وقتاً طويلاً.

ومع ذلك، فإن موضوع هذه الورقة هو الوضع المالي المتدهور، لأنه الأكثر إلحاحاً، لا سيما الوضع النقدي مع الانخفاض الذي تشهده قيمة الليرة اللبنانية لأول مرة منذ عام 1999. ويعتبر هذا التطور محورياً، إذ أن الانخفاض الكبير في قيمة العملة سوف يفاقم حالة الفقر لدى معظم اللبنانيين، وينطوي على عواقب اجتماعية وسياسية، نجهل حتى الآن مآلاتها لكننا على دراية أنها ستكون خطيرة.

تتضمن هذه الورقة أربعة أقسام، سيستعرض أولها الظروف التي أدت إلى انخفاض قيمة الليرة اللبنانية، ويحلل ثانيها الأسباب الأساسية وراء الأزمة، فيما يناقش ثالثها عواقب هذه الأزمة وذيولها، ليقدم رابعها السياسات التي نوصي باعتمادها لاحتوائها.

1 - الطريق إلى تدهور الليرة

لا يكون سعر الصرف الثابت مستداماً إلا إذا كانت إنتاجية الاقتصاد وأنماط الاستهلاك والمبادلات مع الخارج تتوافق مع سعر الصرف الثابت هذا، وإلا سيُظهر ميزان المدفوعات عجزاً بشكل دائم، ما يعني أن خروج العملات الأجنبية التي عادةً ما تكون بالدولار الأميركي تتجاوز تدفقها (نحو الداخل)، ما يؤدي تالياً إلى انخفاض متواصل في احتياط النقد الأجنبي. من الصعوبة بمكان الحفاظ على سعر صرف ثابت في اقتصاد صغير ومنفتح مثل اقتصاد لبنان، خصوصاً مع سياساته المالية والنقدية الفضفاضة.

من الواضح أن السياسات المالية قد فشلت منذ أوائل التسعينيات. يتبيّن ذلك من العجز المالي الكبير المستمر والدين الحكومي الذي يتزايد، ومن السياسة النقدية التي يتّبعها المصرف المركزي والتي تعتمد على اقتراض العملات الأجنبية من المصارف المحلية بأسعار فائدة مرتفعة بشكل غير اعتيادي. وأسفر ذلك عن تقييد النشاط الاقتصادي وإضعاف الوضع المالي للمصارف، الأمر الذي ضغط في نهاية المطاف على سعر صرف الليرة اللبنانية.

اليوم، بدأت الأزمة المالية تتكشّف في لبنان. قيمة الليرة اللبنانية باشرت بالانخفاض فعلياً في أيلول عام 2019، أي قبل أسابيع عدّة من اندلاع الانتفاضة الشعبية. عمد الصيارفة تدريجياً إلى تداول الدولار بأسعار أعلى من السعر «الرسمي»، لكن كبار المسؤولين اللبنانيين اعتمدوا سياسة الإنكار، رافضين الاعتراف بحقائق السوق الواضحة. لذلك لا يزال سعر الصرف «الرسمي» قائماً، ولكن مع وجود عدد قليل من المعاملات المصرفية وفقاً لسعر صرف يتراوح بين 1500 و1,515 ليرة لبنانية مقابل الدولار الواحد.

إذاً، للمرة الاولى بات يوجد في لبنان سوقان متوازيتان لصرف العملات الأجنبية، مع اعتماد

12
مليار دولار هي القيمة الإجمالية للإئتمان الممنوح للقطاع الخاص التي خفّضتها المصارف منذ نهاية عام 2017 حتى نهاية أيلول عام 2019

الصيارفة سعراً لصرف الليرة مقابل الدولار يتراوح بين 1600 و1800 ليرة لبنانية، أي بمعدل انخفاض لقيمة الليرة بلغ 12% تقريباً. وللمرة الأولى أيضاً أقدمت المصارف، أخيراً، على تقييد تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج.

لم يكن هذا الأمر وليد ساعته، فمنذ سنوات كانت بعض المؤشرات تُظهر بوضوح الضغط المتزايد الذي تتعرض له الليرة. احتياط مصرف لبنان بالعملات الأجنبية كان يواصل انخفاضه، رغم سياسة الاقتراض الثابتة من المصارف التي اعتمدها بأسعار فائدة مرتفعة لم تشهد السوق مثيلاً لها. وأدى ذلك الى تدهور مثير للقلق تجلّى بالوضع السلبي لصافي الأصول الأجنبية.

وفي ظاهرة لا تقلّ أهميّة، يسجّل ميزان المدفوعات عجزاً منذ عام 2011، ما يؤشر إلى خروج أموال احتياط العملات الأجنبية باستمرار أكثر من تدفقها إليه. ويعتبر هذا الأمر سابقة لأنه منذ الاستقلال وحتى عام 2010، لم يشهد لبنان عجزاً في ميزان المدفوعات لفترة دامت أكثر من سنتين متتاليتين.

بعد ذلك، أصبح الضغط على سعر الصرف واضحاً عندما عمد مصرف لبنان قبل بضعة أشهر وكجزء مما يُسمى «الهندسة المالية»، إلى رفع أسعار الفائدة على الاقتراض بالدولار من المصارف المحلية إلى 11% لمدّة ثلاث سنوات. ارتفع العائد الإجمالي للمصارف إلى 18% بعدما قدّم مصرف لبنان إلى المصارف المقرضة بالتزامن مع ذلك مكافأة إضافية بنسبة 7%.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الأمر حدث في وقت كانت فيه الأسواق العالمية تشهد تراجعاً في أسعار الفائدة، وحتى إلى فائدة سلبية كما هو الحال في ألمانيا واليابان وسويسرا.

2 - الأسباب

في تعاطيها مع الأمور المرتبطة بالمخاطر المالية، اعتادت وسائل الإعلام في لبنان كما التصريحات الرسمية التركيز على الدور السلبي لعجز الموازنة والدين الحكومي، مسلّطة الضوء، في المقابل، على الدور الإيجابي لمصرف لبنان في مواجهة هذه المخاطر. إلا أنني أعتقد، ومن اعتراف بمسؤولية العجز المالي والدين الحكومي في تدهور الوضع المالي في لبنان، أن مسؤولية السياسة النقدية التي اعتمدها مصرف لبنان عن ذلك متساوية إن لم تكن أكبر.

إن جوهر السياسة النقدية لمصرف لبنان يتمثّل في تراكم احتياط العملات الأجنبية للدفاع عن سعر الصرف الثابت، وهي سياسة منطقية ومفهومة في نظام قائم على سعر صرف ثابت. لكن مصرف لبنان، بدأ وخصوصاً مع عمليات «الهندسة المالية» التي أعلنها، باقتراض مبالغ كبيرة بالدولار من المصارف المحلية بمعدلات فائدة سخيّة وغير مبرّرة استمرت بالارتفاع تدريجياً. إن هوامش أسعار الفائدة التي يدفعها مصرف لبنان لمدة 6 أشهر بالنسبة إلى المعدلات المرجعية الدولية كمرجعية ليبور (سعر الفائدة السائدة على الدولار بين مصارف لندن)، تجاوزت 5%، وتتجاوز الآن 9%، وهذه كلفة كبيرة يدفعها مصرف لبنان، بدلاً من أن يدفع هامشاً يساوي جزءاً من 1%.

علاوة على ذلك، لم يحقق مصرف لبنان أي هدف من الأهداف المعلنة لـ«هندسته المالية»، بل على العكس، تراجع احتياط العملات الأجنبية لديه، وبات ميزان المدفوعات يسجل عجزاً متواصلاً منذ عام 2011، وأصبحت الميزانية العمومية للمصارف معرّضة للخطر.

إن ديون مصرف لبنان (بالدولار فقط ومن دون احتساب ديونه بالليرة اللبنانية) تُقدّر بأكثر من 87 مليار دولار، وهي منفصلة تماماً عن الدين الحكومي وباتت اليوم تتجاوزه.

الأكثر خطورة، هو أن مصرف لبنان يدفع حالياً كلفة الفائدة على قروضه بالدولار من المصارف مبلغاً سنوياً يُقدر بنحو 6 مليارات دولار، وهو مبلغ يتجاوز بكثير كلفة الفائدة على الدين في الموازنة.

بعبارة أخرى، إن المصدر الرئيسي لاستنزاف احتياط العملات الأجنبية في البلاد هو مصرف لبنان وبشكل مستقلّ تماماً عن الموازنة العامة.

أنْ يعيش المرء بمستوى يفوق قدراته المالية لسنوات وسنوات ما يشكل لبّ معظم أزمات انخفاض قيمة العملة، باستثناء ربما البلدان التي تكون عملتها الوطنية عملة احتياط دولي. ويعتمد لبنان منذ زمن بعيد نمط عيش يتخطى قدراته، ويبدو ذلك جلياً في استمرار عجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

منذ أوائل التسعينيات والحكومات اللبنانية المتعاقبة تعمل وفق موازنات عامة لا تستند إلى الإجراءات القانونية اللازمة. والمشكلة الرئيسية في العجز المالي وارتفاع الدين الحكومي تكمن في كونهما استُخدما لتمويل النفقات الجارية بدلاً من النفقات الاستثمارية. فبين عامي 1993 و2018، بلغت النفقات الحكومية نحو 244 مليار دولار لم يذهب منها إلى تمويل النفقات الاستثمارية سوى 8% ، فيما ذهب أكثر من ثلثيها وبالتساوي إلى تسديد الفائدة على الدين العام، وعلى الأجور وتقديمات ذات صلة.

في موازاة ذلك، شهد القطاع العام انتفاخاً في عدد موظفيه نتيجة للتعيينات السياسية، حتى بات ساحة لتعزيز السلطة السياسية والإثراء الشخصي، ومعظم هؤلاء يدينون بالولاء للسياسيين، بدلاً من أن يكون ولاؤهم للشعب ولخدمته. وفي عام 1975، كانت نسبة العمالة في القطاع العام تبلغ 10% من إجمالي العمالة في لبنان وارتفعت في التسعينيات لتصل إلى 12%، أما اليوم فيرجّح أن تكون قد تجاوزت الـ25%.

السبب الرئيسي وراء الصعوبات الاقتصادية والمالية في لبنان يكمن في أنه فقد سيادته. وهذا ما تُعبر عنه حال حزب الله الذي اعترف زعيمه علناً أنه يخضع في أيديولوجيته ووجوده السياسي والعسكري إلى المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية. ويتعذر على أي بلد أن يحافظ على استقراره وازدهاره إذا كانت قراراته السياسية والعسكرية خاضعة لسلطة أجنبية أو غير قانونية، ولا يمكن لهذا الوضع الشاذ أن يؤدي إلا إلى عدم الاستقرار السياسي والفقر الاقتصادي. إن السمة الأساسية لأي دولة فاعلة ومزدهرة هي احتكارها لوسائل التدمير ولوسائل الاستهلاك، أي القوة العسكرية والمال.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الدولة اللبنانية لا تحتكر أياً منهما. إن فقدان الدولة لسيادتها ترك آثاراً سلبية جلية ومستدامة على جوانب عدة من الحياة الاقتصادية، بما في ذلك الاستثمارات المحلية والأجنبية، والمساعدات والسياحة.

> **بين عامي 1993 و2018 أنفقت الحكومات 244 مليار دولار، 8% منها للنفقات الاستثمارية وأكثر من ثلثيها وبالتساوي لتسديد فوائد الدين والأجور وتوابعها**

> **«المصرف المركزي» اقترض من المصارف 85 مليار دولار ويدفع لها سنوياً 6 مليارات دولار فوائد ولديه 38,5 ملياراً فقط**

بنية أصول المصارف التجارية
(النسبة المئوية من إجمالي الميزانية الموحدة للمصارف - متوسط نهاية الفترات أو نهاية الفترة)

	1999–2001	...	2017	2018	أيلول 2019
مستحقات المصارف على القطاع العام	45		62	66	71
منها على مصرف لبنان	12		47	52	58
مستحقات المصارف على القطاع الخاص المقيم	33		25	22	19
الأصول الأجنبية	19		11	10	8
مختلف	3		2	2	2
المجموع	100		100	100	100

المصدر: مصرف لبنان www.bdl.gov.lb

التي يواجهها لبنان: «فقدان لبنان لسيادته». كسبار يعتقد أن إقرار حزب الله علناً بخضوعه أيديولوجياً وسياسياً وعسكرياً للمرشد الأعلى في الجمهورية الإيرانية، يعني أن قراراته السياسية والعسكرية الكبرى خاضعة لسلطة أجنبية وغير قانونية «لا يمكن أن تُبقي أي بلد مستقراً أو مزدهراً». لذا، يحتاج لبنان سريعاً إلى تنفيذ سياسات إصلاحية محدّدة لاحتواء الأزمة النقدية تستند إلى إجراءات ثلاثة: اعتماد موازنة مدّتها 3 سنوات 2020 - 2022 تهدف إلى خفض العجز تدريجياً حتى تحقيق التوازن عام 2022. مُساءلة مصرف لبنان عن سياسة «الهندسة المالية» بهدف خفض كلفة أسعار الفائدة المرتفعة جداً. إصلاح القطاع العام مع قيام جميع المؤسسات العامة بتقديم ونشر بياناتها المالية المدقّقة، وهو أمر موجب وفقاً للقانون

3 - النتائج

إن الوضع المصرفي والنشاط الاقتصادي هما الأكثر تضرّراً من الأزمة المالية التي تتفاقم في لبنان منذ سنوات عدّة. فقد أدّت هذه الأزمة إلى هشاشة الأوضاع المالية للمصارف وحولت التمويل المصرفي من المؤسسات الخاصة إلى مصرف لبنان.

إن طبيعة عمل المصارف المركزية هي إقراض المصارف التجارية بدلاً من الاقتراض منها. ولكن يتبيّن أن 71% من أصول المصارف التجارية هي قروض للقطاع العام، منها 58% لمصرف لبنان، وهذا أمر غير اعتيادي. وتلازم ذلك مع تطور آخر هو انخفاض كبير في الأصول والسيولة بالعملات الأجنبية للمصارف، في دلالة على أنها تحوّل أموالها من المصارف المراسلة في الخارج لإقراض مصرف لبنان.

من البديهي القول إن هذا الوضع يُعتبر، بأي معيار، غير صحي بالنسبة للمصارف ويجعلها عرضة للتأثّر بتدهور المالية العامة للقطاع العام، وهنا تكمن أكبر المخاطر الناتجة عن «الهندسة المالية» التي نفّذها مصرف لبنان.

وفي سياق متصل، ظهر تطوّر آخر، وهو قيام المصارف بخفض الائتمان إلى القطاع الخاص بالقيمة المطلقة والنسبية من أجل إيداع أموالها لدى مصرف لبنان رغبة في الحصول على أرباح أكبر.

منذ نهاية عام 2017 حتى نهاية أيلول من عام 2019، كشفت الميزانية العمومية الموحّدة للمصارف التجارية، أن هذه المصارف خفّضت إجمالي الائتمان للقطاع الخاص بما يعادل 12 مليار دولار، وذلك بعد احتساب الفائدة المتراكمة. والأخطر من ذلك، أنه في أوائل تشرين الثاني عام 2019، جمّدت المصارف الاستفادة من جميع خطوط الائتمان وقيّدت تحويل الأموال بالدولار الأميركي إلى الخارج، في خطوة تُعتبر الأولى من نوعها منذ استقلال لبنان.

وتتحمل المصارف مع مصرف لبنان مسؤولية كبيرة في هذا الشأن، إذ أنها تعمد منذ سنوات إلى خفض سيولتها بالدولار، عبر تحويل احتياطاتها بالدولار من المصارف المراسلة إلى مصرف لبنان، منجذبة إلى أسعار فائدة مرتفعة جداً مقارنة مع الأسعار الدولية.

السبب الرئيس الكامن وراء هذه التطورات، هو أسعار الفائدة التي يدفعها مصرف لبنان للاقتراض من المصارف. أسعار الفائدة المرتفعة التي اعتمدها المصرف المركزي تسلّلت إلى النظام المصرفي نفسه. وفي بيئة تقترب فيها نسبة النمو الاقتصادي من الصفر، نجد أن أسعار الفائدة على الائتمان المصرفي للقطاع الخاص تبلغ أكثر من 11% تقابلها نسبة فائدة حقيقية بنحو 6%، أدّى ذلك إلى ازدياد مطّرد في عدد المؤسّسات الخاصة التي أقفلت أبوابها، وإلى تباطؤ النشاط الاقتصادي.

الخطر الأكبر والمتنامي هو ذاك الذي يطاول سعر صرف الليرة اللبنانية الذي انخفض فعلياً في السوق الموازية، وإن كان بنسبة ضئيلة ما زالت حتى اليوم تدور حول 12%، لكن استمرار انخفاض سعر صرف الليرة ستكون آثاره مدمّرة على معظم اللبنانيين الذين يتقاضون رواتبهم ومعاشاتهم التقاعدية بالليرة اللبنانية، كما أن مدّخراتهم هي أيضاً بالليرة اللبنانية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية محفوفة بالمخاطر. ويبدو أن المسؤولين السياسيين والماليين عاجزون تماماً عن مواجهة هذه التطورات، مع عدم وجود ما يدل على أنهم بصدد وضع سياسات أو خطط لمواجهة هذه المخاطر.

انجك بوليغان - المكسيك

4 - احتواء الأزمة

قد يكون من الصعوبة بمكان وقف انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية، ولكن من الممكن التحكّم بمستوى هذا الانخفاض وبالتالي تجنّب تطوّر خطير يصيب الحياة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية في البلاد. وأي سياسات احتواء يجب أن تستند إلى مبدأين: اعتماد نهج شامل للإصلاح وتعزيز الحوكمة، ويعني ذلك بشكل أساس تعزيز المُساءلة.

وفي ما يلي سياسات محدّدة تتطلّب دعماً من الرؤساء الثلاثة وإجماعاً سياسياً والإسراع في تنفيذها بعد إعلانها أمام الملأ:

أ - وضع موازنة عامة لثلاث سنوات، 2020 - 2022، تلحظ تناقصاً تدريجياً للعجز للاقتراب قدر الإمكان من تحقيق التوازن في عام 2022.

على التدابير التصحيحيّة أن تتضمن زيادات طفيفة في الضرائب والرسوم، وأن تعتمد بشكل أساس على خفض النفقات الضخمة أو الهدر واسترداد مداخيل الموازنة التي لم تحصل. فعلى سبيل المثال، يبقى إجمالي إيرادات الموازنة من الاتصالات وضريبة القيمة المضافة والجمارك بين الأعوام 2011 - 2019 على ما كان عليه بين عامي 2009 - 2010 أي ما يقارب 5 مليارات دولار، وهذا أمر غير طبيعي لا سيما مع ارتفاع اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نفسها بنسبة تتخطى 35%. إن إعادة مسار تحصيل الإيرادات في هذه البنود إلى «طبيعته» من شأنها تحقيق إيرادات سنوية إضافية تبلغ نحو ملياري دولار، من دون أي زيادة في الضرائب أو الرسوم. أما بالنسبة إلى مؤسسة كهرباء لبنان التي استنزفت بشكل كبير المالية العامة لفترة طويلة من الزمن، فالخطوة الأولى هي طلب تدقيق خارجي سريع للحسابات.

وهناك تدبير مالي آخر ذو أهمية كبيرة، وهو عودة العمل كما في السابق إلى نظام حساب الخزينة الموحّد والذي يقضي بإعادة الودائع النقدية إلى جميع المؤسسات العامة، من المصارف إلى حسابات وزارة المال في مصرف لبنان. في عام 2019، بلغ متوسط هذه الودائع في المصارف ما يقارب 4,7 مليارات دولار، ويمكن تالياً تمويل عجز الموازنة داخلياً من هذه الودائع، حتى بسعر فائدة ضئيل، من دون الحاجة إلى الاقتراض من الأسواق المالية.

بالتزامن مع انخفاض العجز في الموازنة، ستنخفض أسعار الفائدة بشكل كبير مع توفير مماثل في كلفة الفائدة لبضع سنوات على الأقل. ونكرّر مرة أخرى، أنه يمكن تحقيق ذلك من دون أي زيادة في الضرائب أو الرسوم.

ب- مُساءلة مصرف لبنان عن «الهندسات المالية» التي أجراها وأسعار الفائدة المرتفعة التي اعتمدها.

أسفرت السياسة النقدية المكلفة التي اعتمدها مصرف لبنان، عن تزايد الخسائر عبر السنوات، خصوصاً مع انخفاض أسعار الفائدة على القروض بالدولار في الأسواق العالمية. لم ينشر مصرف لبنان بيانات الأرباح والخسائر منذ عام 2002، ومن المهم مُساءلته حول السياسة النقدية التي اعتمدها وإعادة النظر فيها بهدف خفض أسعار الفائدة المرتفعة وغير المبرّرة التي يدفعها، وبالتالي القضاء على منظومة أسعار الفائدة المرتفعة التي تقيّد جميع المدينين وتُعيق الأنشطة الاقتصادية، كجزء من سلّة الإصلاحات، وبدءاً بمصرف لبنان، نقترح منظومة جديدة من نسب فوائد تنافسية (انظر الجدول).

ج - على جميع المؤسسات العامة تقديم بياناتها المالية المدقّقة ونشرها

وهذا الأمر مفروض عليها بحكم القانون، لكن غالبية المؤسسات العامة لا تنشر أو حتى لا تقدّم هذه البيانات المدقّقة أو غير المدقّقة (الميزانية العمومية وبياناتها: الأرباح والخسائر) إلى وزارة المال. ونذكر بشكل خاص المؤسسات العامة التالية: مصرف لبنان، مؤسسة كهرباء لبنان، مجلس الإنماء والإعمار، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كازينو لبنان وشركة طيران الشرق الأوسط... الشركتان الأخيرتان هما من حيث المبدأ شركات خاصة، لكنهما مملوكتان إلى حدّ كبير من قبل مصرف لبنان وتخضعان لسيطرته؟ هذه التوصية «الفنية» البسيطة يمكنها أن تحسّن أداء الإدارة بشكل ملحوظ. فتوفير البيانات المالية المدقّقة للمؤسسات العامة يؤمّن للمسؤولين وللرأي العام والمجتمع المدني خصوصاً، فرصة الاطلاع على الحقائق الموثّقة، ما يتيح وسيلة مهمة لمراقبة الأداء الفعلي للسلطات الرسمية ومُساءلتها. وهذا جانب مهم جداً من الممارسة الديمقراطية.

القطاع العام في لبنان (الوزارات والمؤسسات) بحاجة ماسّة إلى مراجعة وإصلاح، لكن البلاد تحتاج قبل كل شيء إلى استعادة السيادة السياسية كخطوة أولى نحو عملية إصلاح سياسي واقتصادي حقيقية. إن الإجراءات المقترحة تهدف بشكل خاص إلى احتواء الأزمة النقدية المتعاظمة، والتنفيذ الشامل والسريع أمر أساسي، وأي إجراءات أخرى خارج هذا السياق لن تكون سوى ضوضاء.

* خبير مالي وأستاذ محاضر في الاقتصاد

إن مضمون الورقة المنشورة لا يعكس بالضرورة الرأي الرسمي لمؤسسة «بيت المستقبل»، ولا يعكس أيضاً رأي «الأخبار»، بل هو يُعبّر عن رأي وتحليلات الكاتب وحده.

ملحق

إن منظومة نسب الفوائد المعتمدة في لبنان مكلفة جداً ولا يمكن الاستمرار بها. فعندما تكون نسبة النمو الحقيقي الاقتصادي تتجاوز الصفر، تصبح عندها نسبة فائدة الاقتراض من المصارف التي تتعدى 11% (ونسبة الفائدة الحقيقية أكثر من 6%) مؤذية، فتقفل المؤسسات وينحسر النشاط الاقتصادي كما يحدث حالياً.

على نسب الفوائد أن تتدنى بشكل ملموس وكجزء من سلة الإصلاحات المقترحة لاحتواء الأزمة. إن نسب الفوائد التنافسية هي غالباً بالدولار، ونسبة إلى الفائدة المرجعية ليبور لتسعة أشهر، والتي هي حالياً نحو 2%.

مصرف لبنان: وضع احتياطي العملات الأجنبية
(بمليارات الدولارات في نهاية الفترة)

	2015	2016	2017	2018	أيلول 2019
احتياطي النقد الأجنبي لدى مصرف لبنان 1	37,1	40,7	42	39,7	38,5
التزامات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية	38,6	51,9	61,6	82,7	87,4
منها للمصارف المحلية - تقديرات 2	37,5	51,1	60,7	81,8	85
صافي احتياطي النقد الأجنبي لدى مصرف لبنان	-1,5	-11,2	-19,6	-43	-48,9
مع احتساب الذهب	8,3	-0,5	-7,6	-31,2	-35,2

المصدر: مصرف لبنان على موقع www.bdl.gov.lb / لجنة الرقابة على المصارف (2018)

الملاحظات:

1- احتياطي مصرف لبنان، باستثناء الذهب، هو العملات الأجنبية المودعة لدى المصارف الأجنبية الرئيسية، بالإضافة إلى الاستثمارات السائلة قصيرة الأجل، كسندات الخزينة الأميركية.

2- المعلومات العائدة للأعوام 2015-2017 مأخوذة من لجنة الرقابة على المصارف، وما ورد بالنسبة لعامي 2018 - 2019 يعود لتقديرات الكاتب. لمراجعة تفاصيل هذه التقديرات، أنظر كسبار (2017) ص 9.

اقتصادنا في أسوأ المراتب
الإفراط في الاستدانة والاعتماد على التحويلات

علي عودة *

فشلت الحكومات التي تعاقبت على لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية – باستثناءات ضئيلة – في رسم وتنفيذ سياسات اقتصادية ومالية متوسّطة وطويلة الأجل مبنيّة على أساس علميّ ومنطقيّ، وقابلة للتحقيق، تحدّد فيها شكل وبنية الاقتصاد والنموذج الاقتصادي الملائم ومصادر تمويله الداخلية والخارجية. وهذا ما أدى إلى تفويت فرصة إنشاء اقتصاد وطني مُنتج ومتنوع يستطيع تحقيق معدلات نمو جيدة ومستدامة تؤمن فرص عمل للوافدين الجدد إلى سوق العمل، ويستطيع كذلك تحقيق تدفقات مالية داخلية كافية تنتج بشكل أساسي عن التصدير وليس الفوائد المرتفعة المعيبة للاستثمار. ونتج فشل الحكومات في رسم السياسات الاقتصادية والمالية عن عدّة عوامل (لن نذكر في هذه الدراسة العوامل المرتبطة بالحوكمة والإطار المؤسساتي) منها انعدام التخطيط وعدم وضع أهداف طويلة الأجل للاقتصاد، الأمر الذي لا يزال مسيطراً حتى اليوم. ولتأكيد ذلك، نشير إلى أنّ لبنان يحتلّ اليوم المرتبة 128 عالمياً في مؤشر رؤية الحكومة طويلة الأجل (Government long-term vision) الصادر عن البنك الدولي. وفيما يلي تحليل لبعض المؤشّرات الاقتصادية الكلّية التي تبيّن بعض نتائج السياسات السيئة التي تم اعتمادها منذ عام 1992 وحتى اليوم. وللتمكّن من إدراك هذا الأمر سوف نقارن مؤشرات لبنان بتلك العائدة لثماني دول عربية مستوردة للنفط وهي: مصر، الأردن، موريتانيا، المغرب، السودان، سوريا، تونس، واليمن. مع الإشارة إلى أنّ بعضها تعرّض اقتصاده وماليته العامّة لصدمات شديدة نتيجة لاندلاع الحراك فيها عام 2011.

أولاً: النمو الاقتصادي

أدّت السياسات الاقتصادية السيئة إلى تشويه بنية الاقتصاد اللبناني وإضعاف القطاعات الإنتاجية التي تُحقق النمو وتخلق الوظائف وتؤدّي إلى التصدير. فأصبح الاقتصاد اللبناني أسيراً للاعتماد المفرط على تحويلات المغتربين وتدفّق الودائع لتمويل الاقتصاد، كما أصبح هشّاً وشديد الحساسيّة لأيّ صدمات داخليّة أو خارجيّة. فانعكست الأزمة السورية كارثةً على الاقتصاد اللبناني، مداها أوسع بكثير مما أصاب الدول الأخرى التي تعرّضت لوضع مشابه، وتحديداً الأردن، مع الأخذ في الاعتبار الفرق الكبير بين الإمكانات الاقتصادية الكامنة للبلدين لصالح لبنان. فعلى سبيل المثال، تراجع النمو في الأردن من 2,3 عام 2010 إلى 1,9 عام 2018، فيما تراجع النموّ في لبنان من 8,0 إلى 0,3 خلال الفترة المذكورة. كما حقّق الأردن متوسّط نموّ سنويّ بلغ 2,5 بين عامَي 2011 و2018 مقابل 1,4 للبنان. وللمزيد من المقارنة، نشير إلى أنّ مصر حقّقت متوسّط نموّ 3,5 خلال الفترة 2011-2018، رغم الثورة التي شهدتها والتقلّبات السياسية والأمنية الكبيرة التي عانت منها. كذلك سجّل الناتج المحلّي الإجمالي للبنان أحد أدنى نسب النموّ بين الدول العربية المستوردة للنفط منذ عام 1992 وحتى اليوم (باستثناء الفترة 2007-2010 الاستثنائية). وبحسب بيانات صندوق النقد الدولي، سجّل لبنان منذ عام 1992 متوسّط نموّ سنويّ بلغ 4,2%، مقابل 4,4% في مصر، و4,5% في الأردن، وكذلك سوريا التي حقّقت متوسّط نموّ 4,4% خلال الفترة 1992-2010. وإذا استثنينا النموّ الاستثنائي للفترة 2007-2010، ينخفض متوسّط النموّ السنوي للبنان إلى 3,3%، فيأتي بعد موريتانيا (4,0%)، وتونس (3,8%)، والمغرب (3,7%)، والسودان (3,5%). مع الإشارة إلى أنّ أضعف نموّ سجّله لبنان كان خلال العقد الحالي، حيث سجّل متوسّط نموّ الناتج المحلي الإجمالي بين عامَي 2011 و2018 نسبة 1,4%، مقابل 5,8% للفترة 2001 - 2010، و4,9% للفترة 1992 - 2000. وهذا يدلّ على هشاشة الاقتصاد اللبناني وعدم قدرته على تحمّل الصدمات، مضافاً إليها عدم القدرة على وضع خطط بديلة تؤدّي إلى تخفيف آثار الحرب في سوريا على الاقتصاد اللبناني.

وتضافرت عدة عوامل مرتبطة بالسياسات الاقتصادية والمالية الحكومية لجعل لبنان من أدنى الدول العربية نمواً، وربما أولها البنية التحتية الرديئة جداً. فعلى سبيل المثال، يحتلّ لبنان المرتبة 130 عالمياً في مؤشر جودة البنية التحتية والمرتبة 121 في مؤشر نوعية الطرق والمرتبة 91 في مؤشر نوعية المرافئ البحرية، هذا عدا عن الوضع السيئ للكهرباء والاتّصالات. إنّ وجود بنية تحتية متطوّرة هو عامل حاسم في دعم النموّ الاقتصادي لأيّ بلد، والفشل الذي عانى منه لبنان في هذا المجال ساهم بشكل كبير في كبح النمو الاقتصادي.

كما أدّت السياسات المتّبعة منذ عام 1992 إلى خنق المبادرات الفردية والإبداع وريادة الأعمال والتسبّب بهجرة الكفاءات والمهارات التي تمثّل أساس النموّ الاقتصادي. وللدلالة على ذلك، نشير إلى أن لبنان يحتلّ المرتبة 105 عالمياً في مؤشر القدرة على جذب المواهب (Country capacity to attract talent) والمرتبة 105 كذلك في مؤشر الحفاظ على المواهب (Country capacity to retain talent) الصادرين عن البنك الدولي. كما أدّت تلك السياسات الطاردة للعمالة الكفوءة والماهرة إلى ضعف كفاءة سوق العمل، فأصبح لبنان يحتلّ المرتبة 109 عالمياً في مؤشّر كفاءة سوق العمل.

ثانياً: عجز الموازنة

يمكن أكبر فشل للسياسات المالية المتبعة منذ عام 1992، في العجز المستمرّ والكبير في الموازنة العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 8,2% في لبنان، مقابل 6,6% في اليمن، و5,2% في تونس. وهذه الأرقام تدلّ بشكل واضح على الهدر الكبير في الإنفاق الحكومي والعجز عن تطوير الإيرادات في لبنان، والناجمة بشكل أساسي عن القصور في السياسات المالية، وليس للتأثيرات الخارجية فقط.

> أصبح الاقتصاد أسيراً للاعتماد المفرط على تحويلات المغتربين وتدفق الودائع لتمويل الاقتصاد، وهشّ وشديد الحساسية حيال أيّ صدمات داخلية أو خارجية

ثالثاً: الدين العام

كان تفاقم الدين العام هو أحد النتائج الكارثية للسياسات المالية السيئة، مضافاً إليها الفساد وعدم انضباط الإنفاق العام وكذلك الارتفاع غير المنطقي في كلفة استدانة الدولة، ما أدّى إلى بلوغ الدين العام مستويات غير مستدامة ويصعب السيطرة عليها. ويسجّل لبنان أعلى مديونية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بين جميع الدول العربية منذ عام 2001 لغاية اليوم. كما أنه سجّل أعلى متوسّط سنويّ لمعدلات المديونية بين جميع الدول العربية منذ عام 1992، بلغ 133,8% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 82,8% في مصر، و95,5% في الأردن، و81,7% في موريتانيا، و63,3% في المغرب، و57,0% في تونس، و56,1% في اليمن. وقد شهد الدين العام اللبناني (كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي) تزايداً بين عامَي 1992 و2006، ليقفز من 62,2% إلى 183,1%، لينخفض بعدها تدريجياً إلى 130,4% عام 2012، ثم يرتفع مجدّداً بشكل تدريجي ويبلغ 151,0% في نهاية عام 2018. وللدلالة على ازدياد سوء إدارة عجز الموازنة والدين العام، نشير إلى أنّ متوسّط نسبة الدين العام من الناتج المحلّي الإجمالي بلغت 94,3% خلال الفترة 1992 - 2000، بينما سجلت 140,6% خلال الفترة 2011 - 2018. وهذا الازدياد الكبير في المديونية أدّى إلى تسجيل لبنان مستويات سيئة جداً من مؤشرات إدارة الدين العام العالمية. فعلى سبيل المثال، يحتلّ لبنان اليوم المرتبة 130 عالمياً في مؤشر ديناميات الدين (Debt dynamics) الصادر عن البنك الدولي.

خاتمة

إنّ الغياب المطلق للتخطيط واعتماد سياسات اقتصادية وماليّة غير مبنيّة على أسس علمية صحيحة منذ عام 1992، وتفشّي الفساد بشكل غير مسبوق، أدّت كلّها إلى تشوّهات هيكلية وبنيوية في الاقتصاد اللبناني وإضرار كبير بقطاعات الاقتصاد الحقيقي. فأصبح هذا الاقتصاد معتمداً بشكلٍ كبير على تدفّق التحويلات بدلاً من الإنتاج والتصدير، والاستدانة المفرطة للدولة بدلاً من ضبط الموازنة العامّة، مضافاً إليها وجود بنية تحتية ضعيفة، وتعقيدات كبيرة تواجه الاستثمار، وسوق عمل طارد للكفاءات والمهارات، وبنية فوائد مصرفية لا تشجع على إنشاء المشروعات وريادة الأعمال. هذه العوامل أدّت إلى كبح مستمرّ للنمو وخنق للاقتصاد اللبناني وإضعاف تنافسيته، بحيث أصبح يحتلّ المرتبة 105 في مؤشر التنافسية العالمية والمرتبة 133 في مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية (Macroeconomic environment).

* أستاذ في الجامعة اللبنانية

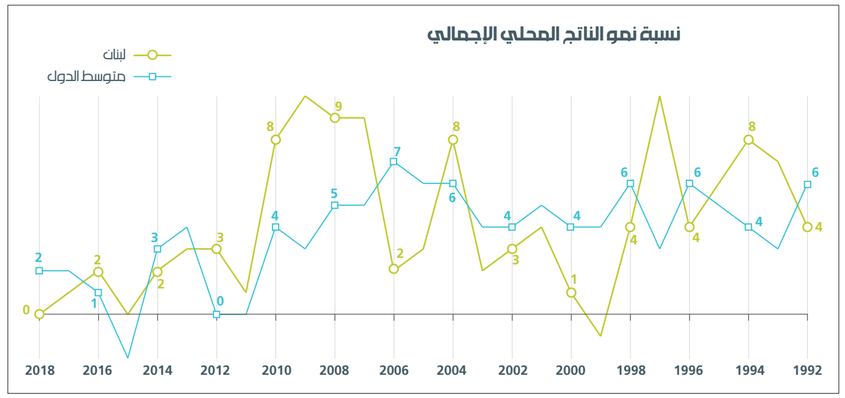

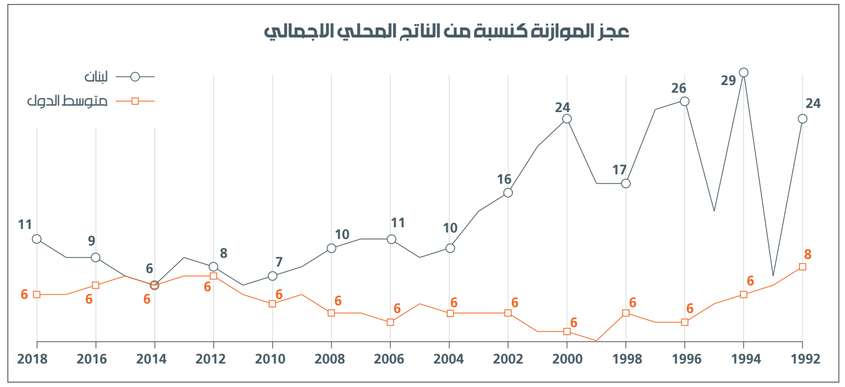

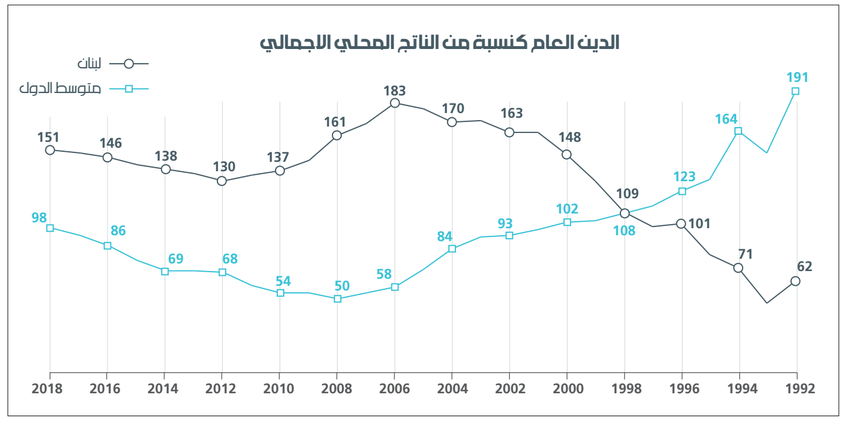

قراءات

مقال

هيئة لإدارة قطاع البترول أم غطاء لنهب البترول والغاز ؟

نقولا سركيس

في بيان «توضيحي» رسمي جاء، جواباً على ما قلتُه في تسجيل مصوّر حول مخاطر الانحرافات والفساد في سياسة البترول والغاز، بذلت هيئة إدارة قطاع البترول جهداً كبيراً لكشف ما تسمّيه «مغالطات» في التسجيل المُشار إليه. جهدٌ يستحقّ جزيل الشكر للهيئة المذكورة، لسببين. أوّلهما، أنه يتيح لي فرصة وضع نقاط كبيرة على حروف لا تقلّ عنها حجماً، كي يفهم كلّ من لم يفهم بعد (أو لا يريد أن يفهم) خطورة التصرّفات الكارثية المتّبعة في هذا المجال. وثانيهما واجب الشكر على توضيحات أعضاء هيئة البترول التي تزيد الطين بلّة لأنها تُبرز التناقضات التي يتخبّطون فيها والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

أولاً: اللفّ والدوران حول معنى مشاركة الدولة

من أغرب توضيحات الهيئة، أنّها نسيت على ما يبدو، كونها المسؤولة التي جرى استعمالها كواجهة لتزوير المبادئ الأساسية التي قام عليها قانون البترول 2010/132 وفي طليعتها مشاركة الدولة في الأنشطة البترولية، وذلك عبر المادة 5 من المرسوم 2017/43 التي تنصّ حرفياً على أنه «لن يكون للدولة مشاركة في دورة التراخيص الأولى». وها هي اليوم تؤكّد وتكرّر في بيانها أن الدولة تشارك فعلياً بحجّة أنها تقوم بتأهيل الشركات المعنيّة، وتعطي رأيها في كلّ شاردة وواردة، ويحقّ لها طلب تعيين مراقب (أصمّ وأبكم) في بعض اجتماعات لجنة إدارة الشركات الأجنبية العاملة... هذا اللفّ والدوران هو تلاعب صبيانيّ بالألفاظ لطمس حقيقة جوهرية تتعلّق بالمشاركة التي نصّ عليها القانون والتي تمارسها أكثر من 70 دولة في العالم، وهي تعني مشاركة فعلية في كلّ العمليات الصناعية والتجارية، وليس مجرّد عمل إداري وبيروقراطي بين أربعة جدران يقتصر على رفع التقارير من فلان إلى علتان.

الموضوع ليس مجرّد فقاعة. المهم هو أن التجرؤ على إصدار مرسوم مخالف للقانون يقضي بامتناع الدولة عن المشاركة في دورة التراخيص الأولى (ناهيك عن الالتزام الضمني بهذا الامتناع في الدورة الثانية الحالية) يعني عملياً، اعتبار المجلس النيابيّ نوعاً من الفولكلور المحلّي، كما يعني تنازلاً كارثياً عن حقوق ملكية الدولة النصيب الذي يعود لها من الإنتاج. فإذا اعتبرنا، على سبيل المثال، ن نصيب الدولة المتّفق عليه هو 40% من مجموع بترول وغاز مكتشف قيمته 50 مليار دولار في رقعة ما من العشرة رقع البحرية، فهذا يعني بالعربية الفصحى خسارة ملكية نصيب يعود للدولة في ظلّ المشاركة الفعلية قيمته 20 مليار دولار! وهذا نتيجة كرم أخلاق بضع موظفين في وزارة الطاقة.

أضف إلى ذلك، أن مشاركة الدولة الفعلية عبر اتّفاق تقاسم الإنتاج مع المتعهّد الأجنبي هي الطريق الأمثل لتدريب الكوادر الوطنية ولمراقبة حسابات الطرف الأجنبي. كما حصل في كلّ الدول العربية وغيرها. أمّا التنازل عن المشاركة، فنتيجته أن لبنان يصبح كالأطرش في الزفة الذي لا يسيطر ولا يعرف حقيقة الأرقام التي يقدّمها المتعهد حول الأرباح والخسائر.

ثانياً، تحديد المشاركة يتم عند توقيع الاتّفاق مع المتعهد الأجنبي وليس بعد اكتشاف تجاري

من أطرف البدع التي يكرّرها المسؤولون عن سياسة البترول عندنا، أن إنشاء شركة بترول وطنية يمكنها أن تمثّل الدولة في إطار مشاركة مع المتعهد الأجنبي قد تصبح ممكنة في حال التوصل إلى اكتشافات واعدة.

هذه النظرية فسّرها السيد وسام شباط، الرئيس السابق لهيئة البترول، بالقول في مقابلة نُشرت في «النهار» بتاريخ 20 نيسان 2017، مشيراً إلى أن عدم ذكر حق الدولة الدخول كشريك عند توقيع العقد «هو أمر ليس لأبد الأبدين. فمرسوم تلزيم البلوكات يمكن أن يُعدّل بمرسوم آخر. إذ عندما نتأكد أن هناك اكتشافات واعدة في البحر، يمكن أن ندخل بنسب معيّنة وتكون النتيجة مضمونة أكثر» (هكذا بالحرف الواحد). فهل يُعقل أنّ عدم خبرة رئيس هيئة قطاع البترول يبلغ درجة الجهل، بأن اتفاقية إنتاج مع شركة عالمية هو أقرب ما يكون إلى اتفاقية دوليّة لا تعدّل بمرسوم حسب مزاج موظف من هنا أو في وزارة الطاقة؟ أم أن عدم الخبرة لدى هذا الموظف وبعض زملائه يبلغ درجة الجهل بأن أيّ قانون كان لا يمكن تعديله، ناهيك عن تزويره، عن طريق مرسوم تطبيقي؟ ومع الاحترام الشخصي للموظفين المعنيين، لا بدّ من القول إن تصاريحهم حول المشاركة لا يمكن أن يتفوّه بها إلّا من لا يعرف عمّا يتكلم.

ثالثاً: هل تدخّل الوزير في التسويف يخدم المصلحة الوطنية؟

من أعجب وأطرف التوضيحات التي تقدّمها هيئة البترول كدليل على وجود المشاركة أن الوزير يعطي تعليماته، استناداً إلى «توصية الهيئة»، لتسويق ما يمكن أن تتقاضاه الدولة عيناً بشكل إتاوة أو قسم من الأرباح. هذا بدلاً من أن يتولّى هذه المهمّة الفرع المختص بالتسويق في شركة بترول وطنية، كما هي الحال في مختلف أنحاء المعمورة. وهكذا فإن الفيول أويل الذي يستورده لبنان مثلاً من الكويت أو الجزائر يتم شراؤه من شركتَي البترول الوطنيتين في هذين البلدين، وليس عن طريق الوزير والموظفين التابعين له في أيّ منهما، وذلك لأسباب بديهية أهمها الفصل بين الصلاحيات وتجنّب الرشى والفساد. اللهم إلّا إذا كان من وضع المرسوم 2017/43 يعتبر أن الوزير وسائر المسؤولين عندنا لم يسمعوا بالمحاصصة والعمولات، ويقفون فوق كلّ الشبهات من هذا القبيل.

رابعاً: دخل مرتقب هو الأدنى في العالم

يؤكّد البيان التوضيحي لهيئة البترول أن حصة الدولة من أرباح الإنتاج في الرقعتين 4 و9 ستتراوح بين 53% و71%، وذلك من دون تقديم أيّ جدول أو أيّ دليل على حقيقة هذه الأرقام الاعتباطية أو على طريقة احتسابها. وفي انتظار ذلك، تبدو هذه الأرقام نوعاً من أحلام اليقظة عندما نقارنها بشتى عناصر حصة الدولة التي يمكن لكلّ من يجيد القراءة أن يجدها في المرسوم 2017/43 وفي القانون الخاص بضريبة الدخل على أرباح الشركات البترولية.

هذه العناصر تمتاز كلّها من دون أيّ استثناء، بكونها أقلّ مما هو مطبق في العالم. والنصوص التشريعية في لبنان لا تأتي على الإطلاق على ذكر مختلف العلاوات (Bonus) التي يتقاضاها عادة البلد المضيف عند توقيع الاتّفاقية مع الطرف الأجنبي، أو عندما يبلغ الإنتاج مستويات معينة. ما نجده هو رسوم مساحات رمزية، وإتاوة (Royalty) من أتعس ما يكون على الغاز، إذ إنها لا تتجاوز 4% من قيمة الإنتاج (أي أقل من ثلث نسبة 12,5% التي تبنّتها إسرائيل مثلاً، والتي تشكل المعيار السائد في العالم)، وضريبة دخل 20% مقابل معدل 26% في البلدان الأخرى.

استناداً إلى هذه المعطيات يتبيّن أن حصة لبنان خلال السنوات الأولى من الإنتاج ستتراوح بحدود 47% في أفضل الحالات، أي في حال قدّمت الشركات أرقاماً حقيقية عن حساباتها وأرباحها، ومن دون أن ننسى إمكانية إعلان خسارتها، مما لا يترك للبلد المضيف سوى الإتاوة الهزيلة المذكورة أعلاه.

أما حصّة الـ 47% التي يمكن تأمّلها في أحسن الحالات، فهي أدنى بأشواط من حصة الـ65-85% التي تحصل عليها الدول التي تطبّق نظام تقاسم الإنتاج الذي نصّ عليه القانون البترولي اللبناني، قبل أن يزوّره المرسوم 2017/43. لا بل إنها أدنى بكثير مما كانت تتقاضاه الدول المنتجة في ظلّ الامتيازات القديمة، أي إتاوة الـ12,5% مضافاً إليها ضريبة دخل 50% على أرباح الشركات العاملة.

هذه كلها معطيات لا يمكنها أن تؤدّي إلّا إلى نهب أكبر ثروة يعوّل عليها اللبنانيون للخروج من النفق الذي قادتهم إليه سنوات طويلة من سرقة المال العام والفساد، ولتأمين غد أفضل لأبنائهم. ولا شك بأن أكبر خدمة يمكن أن يقدّمها لهم المسؤولون عن السياسة البترولية المخجلة التي اتّبعت لغاية اليوم هي الاعتذار العلني عما حصل من غشّ وتضليل لاستغبائهم ولاستباحة ثرواتهم وآمالهم، فضلاً عن تصرفات أخرى لا يمكن بشكل من الأشكال تبريرها بالإغراءات المالية مهما كانت. وفي انتظار التحقيقات والمحاسبة المتأمّل أن تقوم بها بأسرع ما يمكن الجهات المختصة، وعلى رأسها المجلس النيابي.

مسار الدولرة مقابل خيار الليرة

زياد حافظ *

الحالة الاقتصادية التي وصلنا إليها ليست مفاجئة، بل هي نتيجة خيارات وسياسات خاطئة وعبثية ومتعمّدة. ليس هدف هذه المقاربة شرح التطوّر التاريخي لتلك الخيارات والسياسات. فمنذ بداية حقبة الطائف تم التحذير من سياسة الاستدانة الحمقاء بفوائد غير معقولة ولآجال قصيرة لا تتناسب مع غرض الاقتراض. وارتفاع الفوائد لم يكن لتثبيت الليرة اللبنانية كما رُعم ولا لجذب الرساميل إلى لبنان والتي لم تُوظّف في قطاعات إنتاجية بل فقط في سندات الخزينة التي كانت تدرّ ريعاً من دون مقابل إنتاجي ومع تحديد سعر الصرف وربطه بالدولار. المهم اليوم هو الإضاءة على بعض الخيارات الممكنة التي تقارب هواجس المتابعين للشأن العام في لبنان.

الخيارات للخروج من الدين محدودة، بمعنى أن استمرار الدين على ما هو عليه والاستمرار بسياسة الاستدانة فقط لتمويل عجز الدولة في موازنتها العامة أصبح أمراً مستحيل الاستمرار. الغريب كان استسهال الحكومات المتعاقبة عدم مقاربة الدين وسياسة الاستدانة، وكأنها من قدر البلاد ومن المسلّمات التي لا داعي لمناقشتها.

معالجة الدين

بعيداً عن ذلك السجال نستطيع أن نبدي الملاحظات الآتية:

ـ أولاً: إعادة النظر في الدين، أي حجمه، ومدّته، وكلفته، أصبحت ضرورة حيوية لبقاء الدولة فالكيان. لم يعد ممكناً تجاهل هذه الحقيقة، كما لم يعد ممكناً الاكتفاء بتسديد الأقساط المتوجّبة على حساب المهام الأخرى التي تقع على الدولة. لم يعد ممكناً تحمّل عبء خدمة الدين الذي وصل إلى أكثر من 50% من واردات الدولة والتي يضعها في حالة عجز دائم ومتجدّد. فالتداعيات وجوديّة وليس فقط سياسيّة أو اقتصاديّة أو اجتماعيّة.

ـ ثانياً: وسائل معالجة الدين العام موجودة ومطروحة. الأسلوب الأنسب يكون بالتراضي بين الأطراف المعنية، أي الدولة، والقطاع المصرفي بشقّيه الرسمي والخاص. من أجل حفظ حقوق جميع الأطراف. وهذا يستدعي حواراً هدفه تحفيف عبء الدين على الموازنة كي لا تتجاوز خدمته، أي قسط الرأس المال والفوائد المترتبة، نسبة مئوية مقبولة من إجمالي الموازنة. ما يعني ضرورة خفض الفوائد لمستويات تتماهى مع الفوائد الدولية مع زيادة نقطة أو نقطتين عليها. كما أن المطلوب توحيد الآجال وجعلها طويلة المدى أي لمدة 25 أو 30 سنة. أما عدم الوصول إلى اتّفاق فيعني انهيار النظام المصرفي إذا تعثّرت الدولة في خدمة الدين. كما أن الدين يجب أن يكون بالليرة اللبنانية لأن مبرّرات الاستدانة بعملات أجنبية غير متوفرة ولا ضرورة لها. والحلّ بالتراضي يستبعد أيّ دور للمؤسسات الدولية التي لم يكن سجلّها في مسائل مشابهة مشجّعاً سواء لمصلحة الاقتصاد الوطني أو لمصلحة الشعوب التي تتحمّل دائماً عبء حلول تلك المؤسّسات. فمعالجة المشكلة الداخلية ضمن البيت الداخلي أفضل بكثير من دعوة الخارج لـ«المساعدة» التي نادراً ما تكون كذلك!

بالتزامن مع الحلّ التفاوضي لا بدّ للحكومة المقبلة من مراجعة الموازنة للوصول إلى توازن بين الواردات والنفقات. في هذا الإطار لا نحبّذ رفع الضرائب غير المباشرة التي تتحمّل عبئها الطبقات المتوسّطة والفقيرة وأصحاب الدخل المحدود. فالزيادة لن تجبي المزيد من الواردات حيث ستؤثّر على الاستهلاك بشكل عام وبالتالي تقلّص قاعدة الواردات. المطلوب هو عمل جدّي لوقف الهدر والنفقات غير المبرّرة وترشيد المناقصات عبر تطبيق القوانين الموجودة. فلا داعي لقوانين جديدة بل احترام والعمل بالقوانين الموجودة. لا نفهم سياسة استئجار البنايات لبعض المرافق العامة بأسعار خيالية، كما لا نفهم تصرّف شركات الخليوي بمداخيلها التي هي واردات الدولة. القائمة طويلة لمصادر الهدر التي تساهم في تفاقم العجز في الموازنة. ولا نأتي بجديد عندما نطالب بترشيد الإنفاق في مصلحة كهرباء لبنان. استطاعت الحكومات المتعاقبة على المستحيل، أي إغراق مؤسسة كهرباء لبنان في الدين والعجز وعدم تأمين الكهرباء، وذلك لمدة ثلاثين عاماً!

ـ ثالثاً: إعادة النظر في مستحقّات الدين العام وخدمته شرط ضروري ولكن ليس كافياً. فالمطلوب تحديد سياسات اقتصادية ومالية تحول دون الوقوع مرّة أخرى في مطبّات الدين العام الذي شلّ بفوائده المرتفعة العجلة الاقتصادية سواء على صعيد الدولة أو على صعيد القطاع الخاص. سياسة الاستدانة المتّبعة كانت لتكريس التحوّل من اقتصاد إنتاجي وخدماتي إلى اقتصاد ريعي بامتياز واقتصاد خدماتي يمكّن الاقتصاد الريعي. فسياسة الفوائد المرتفعة تنسف إمكانية تفعيل العجلة الاقتصادية حيث المردود للنشاط الإنتاجي قد يقلّ عن المردود الربوي المضمون عبر الفوائد المرتفعة. فلا مبرّر اقتصادياً لرفع الفوائد على الأقل طيلة الفترة الممتدة منذ 1993 حتى الساعة. من جهة أخرى يجب مقاربة بعض مكوّنات الدين العام كالعجز في كهرباء لبنان ما يستدعي معالجة فورية تؤمّن الكهرباء وبشكل مستدام وبأسعار معقولة لا تتجاوز كلفة الكيلووات بضعة سنتات (5-10) بينما الحال هو أقرب لـ 25 سنتاً.

خيارات استراتيجية

من جهة ثانية، ما هي السياسات الاقتصادية المطلوبة لتقليص العجز في الميزان التجاري بما يعالج الخلل في ميزان المدفوعات، وبالتالي الطلب على العملة الأجنبية.

هذه السياسات تسبقها خيارات استراتيجية في بنية الاقتصاد وفي توجّهاته. في ما يتعلّق بالبنية فهو التحوّل إلى اقتصاد منتج وعدم الاستمرار باقتصاد ريعي. هذا يتطلّب إجراءات اليوم، ولكن مفعولها قد يكون في المستقبل، وذلك لدعم ما يمكن اتّخاذه من إجراءات فوريّة لا تشتري الوقت فحسب بل تؤسّس لثقافة اقتصادية جديدة تخفّف من الأعباء الاقتصادية.

الضغط على الليرة اللبنانية يعود، من بين الأسباب، إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري لدى ميزان

> **هناك إصرار على ربط الليرة بالدولار رغم أن التبادل التجاري الخارجي مع أميركا يأتي ثالثاً بعد الصين وأوروبا**

المدفوعات. أي بمعنى آخر هناك ضرورة لخفض الاستيراد الجنوني الذي كبّل الاقتصاد الوطني وزاد الضغط على الليرة اللبنانية. فما هي إذاً العوامل التي أدّت إلى ارتفاع الاستيراد، وخاصة في الكماليات؟ بطبيعة الحال الفوائد المرتفعة لدى سندات الخزينة التي كانت تدرّ ريعاً مرتفعاً من دون مقابل أو مجهود. خفض الفوائد يخفّف من الأرباح الناتجة لحاملي السندات. كما أن النمط الاستهلاكي المفرط هو أحد المسبّبات لزيادة الاستيراد. فالضريبة المرتفعة على الكماليات وضبط الحركة الجمركية ومنع التسيّب والهدر فيها تسهم في تخفيف ذلك الاستيراد.

كما أن سياسة الاستيراد للمواد الأساسية كالمحروقات، على سبيل المثال، تتمّ عبر وسطاء مقرّبين من مراكز القرار والنفوذ، وبالتالي هناك ربح غير مشروع يحقّقه الوسطاء. الدولة تستطيع أن تستورد مباشرة من جهات مستعدّة لتقديم تسهيلات في الدفع وربما حتى بالعملة الوطنية، ما يخفّف ضغط الطلب على عملات أجنبية بشكل عام والدولار بشكل خاص.

هذه إجراءات فوريّة مع نتائج سريعة بالنسبة للضغط على سعر صرف العملة. هناك مروحة من المواد يمكن للدولة استيرادها خارج دائرة الوسطاء ـ السماسرة الذي يفرضون الأسعار التي يريدونها ويزيدون العجز في الميزان التجاري والضغط على سعر صرف العملة.

شرقاً دُر

النقطة السابقة تفتح باب النقاش حول الوسائل التقليدية في لبنان لتأمين الحاجات من الخارج. لسنا دعاة اقتصاد ذاتي وإن كان ذلك يستحق نقاشاً بالعمق بعيداً عن التسلّط الفكري الاقتصادي في الغرب الذي حرّم مفهوم الاقتصاد الذاتي على حساب «انفتاح» على التجارة بناء على نظرية ومفهوم التمايز التفضيلي أو التفوّق النسبي. وما يهمّنا في الوقت الحاضر هو البحث عن الجهات الاقتصادية التي يمكن التعاون معها سواء على صعيد الكلفة الاقتصادية والمالية أو على صعيد الكلفة السياسية. رأينا في هذا الموضوع واضح وهو التوجّه إلى الشرق. فالأخير هو الذي ينتج السلع بأسعار مخفّضة وهو الذي يستطيع مساعدة لبنان في إعادة تأهيل بنيته التحتية التي أهملت خلال العقود الثلاثة الماضية بل حتى العقود الخمسة الماضية إذا ما حسبنا حقبة الحرب الأهلية. كما أن الشرق لن يفرض الشروط القسريّة التي تقيّد حرّية التحرّك وتقوّد السيادة الوطنية. الشرق هو شطر التوجّه وليس الغرب. وليس ضرورياً قطع العلاقة مع الأخير، إلّا أنه لم يعد يستطيع أن يقدّم أيّ شيء يذكر لا على الصعيد الاقتصادي والمالي ولا على الصعيد السياسي. هذا موضوع ستناقشه الحكومة الجديدة التي ستتولّى مهام الإنقاذ. السفير الأميركي السابق للبنان جيفري فلتمان يعي أن الولايات المتحدة على وشك أن تخسر موقعها في لبنان إذا ما استمرّ الضغط العبثي على لبنان الذي سيضطر إلى تغيير وجهة قبلته السياسية والاقتصادية.

من ناحية أخرى، يمكن زيادة الصادرات التي تدرّ بالعملة الأجنبية على الاقتصاد اللبناني. تشجيع الصادرات الزراعية والصناعية يتطلب سياسات تشجيعية في خفض كلفة الطاقة والتواصل، كما يتطلب فتح الأسواق الخارجية. في هذا السياق، السوق الطبيعية للصادرات اللبنانية هي سوق المشرق العربي، أي سوريا والعراق والأردن. هذا يعني التفاهم مع الدولة السورية بغضّ النظر عن الرأي في سياسات الحكم فيها، للاستفادة من فتح الطريق بين سورية والعراق. وهذا الأخير قد يستوعب المنتجات اللبنانية بشكل كبير كما كان سابقاً. إذاً، موضوع توفير النقد الأجنبي مسألة قد تأخذ بعض الوقت ولكن تطول.

من جهة أخرى هناك ما يوازي مليارَي دولار سنوياً تخرج من لبنان هي عبارة عن تحويلات للعمالة الأجنبية. هنا يجب درس الموضوع والتخفيف من تلك التحويلات، وخاصة العائدة للخدمات المنزلية. هذا يعني تغييراً في نمط الحياة للأسرة اللبنانية وقد يأخذ بعض الوقت للتأقلم مع الواقع الجديد.

لكن هناك مسألة أهم وهي ربط الليرة بالدولار والإصرار على تثبيت سعر الليرة تجاه الدولار من دون أي مبرر اقتصادي، خصوصاً أن معظم التجارة الخارجية اللبنانية (أي الاستيراد) هو مع الصين بالدرجة الأولى ومنطقة اليورو بالدرجة الثانية. الدولار يأتي في المرتبة الثالثة. إن دولرة الاقتصاد اللبناني تضُر وتفقد لبنان قراره السيادي ومردوده الاقتصادي محدود. هذا بحث منفصل يفوق إطار هذه المقاربة ولكن ذكره ضروري. المهم هنا هو الإقرار بأن لا ضرورة للمواطن اللبناني أن يحمل الدولار وأن يكون وسيلته للتعاملات اليومية. فواتير الخليوي، فواتير السوبر ماركت، أقساط المدارس والجامعات، فواتير المطاعم وسواها... جميعها يجب أن تُدفع بالليرة اللبنانية وتغريم الجهات التي تتعامل بالدولار بدلاً من الليرة اللبنانية.

انجل بوليغان ـ المكسيك

* اقتصادي وأستاذ جامعي سابق